



الأحزاب السياسية في المجتمع المصري

دراسة سوسيولوجية حول تصورات المصريين عقب ثورة ٢٥ يناير

د/ أمل حسن أحمد حسن فراج

استاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة

Email: monyhassan@gmail.com

تاريخ استقبال البحث: ٢٠٢١/١/١٦
تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٤/١٧

المستخلص:

يهدف البحث الراهن إلى تفحص الواقع الحزبي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ، وتحديد الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في النظام السياسي المصري. وانطلاقاً من ذلك يدور التساؤل الرئيس للبحث حول: ما هو دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي المصري عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

وفيما يتعلق بالمنهجية، يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي. و منهجية قائمة على التكامل بين المسح الاجتماعي بالعينة، والمقابلة المتعمقة. كما تم عقد جلسات نقاش جماعية داخل مقر بعض الأحزاب التي تم تطبيق البحث على أعضائها (الوفد- التجمع - الناصري - المؤتمر - التحالف) و تنقسم عينة البحث إلى عينة عمدية من المواطنين غير المنتمين حزبياً رُوعي في اختيارها التنوع النوعي و العمري والديني والطبقي والتعليمي (مكونة من ٢٥٠ مفردة . و عينة من أعضاء بعض الأحزاب السياسية (١٥٠ مفردة) . و عدد من قيادات الأحزاب السياسية (رؤساء - أعضاء مكتب سياسي وتنظيم مركزي). واعتمدت الدراسة في جمع البيانات علىاستمارة استبيان - دليل مقابلة. أما أسلوب التحليل والتفسير فقد اعتمد على المزوجة بين التحليل الكمي والكيفي.

الكلمات الدالة: الأحزاب السياسية- النظم الحزبية- ثورة ٢٥ يناير

مقدمة في المشكلة البحثية:

تُثير المشكلة البحثية تساؤل هام: "هل يمكن ممارسة السياسة خارج الأحزاب السياسية؟" يقودنا هذا التساؤل إلى مجموعة من القضايا التي تشغل أذهان العلماء والباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي؛ الذي يهتم بدراسة الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع.

النظرة التحليلية الواسعة تدلنا على صعوبة تشخيص النظام السياسي العربي؛ فبالرغم من تفرد المجتمع العربي بتاريخه الاجتماعي إلا أنه يواجه تحديات كبرى قد تواجهها العديد من المجتمعات المتقدمة المعاصرة، ولكنه ينفرد بوجود فروق بارزة بحكم اختلاف مراحل التطور التاريخي وتميز المرجعيات السياسية والاقتصادية والثقافية.

أما النظرة التحليلية الضيقة فتعكس لنا أحداث ما يُعرف بثورات الربيع العربي. لقد عودتنا النظم السياسية العربية على أن تغرق في ممارسة الجمود حتى تقتلعتها الهبات الشعبية والثورات، وهذا هو درس التاريخ - حسبما يرى السيد يسين- غير أن التيارات السياسية الفاعلة في المجتمع العربي، على اختلافها بين قومية وماركسية وليبرالية وإسلامية، تمارس ضروباً من الجمود الفكري، مما يجعلها عاجزة عن التجدد الضروري، لزيادة فاعليتها السياسية من ناحية، وللتفاعل الخلاق مع متغيرات العصر من ناحية أخرى (يسين، ٢٠١٥)، (يسين، ٢٠١١).

ترتكز الديمقراطية على الأحزاب السياسية التي تتمايز عن بعضها البعض بتوجهاتها الأيديولوجية وبرامجها السياسية، ويذهب علماء الاجتماع السياسي إلى أنه لا ديمقراطية بغير أحزاب سياسية. ومن جهة أخرى فإن الممارسة الديمقراطية هي السند الحقيقي لوجود الأحزاب، وبدون هذا السند لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية و يصبح الصراع الحزبي هو المسيطر على المشهد السياسي (العطيفي، ١٩٨٧، ص ٤٣).

وتُعد الأحزاب السياسية تنظيمات، تمثل أهداف ومصالح مختلف القوى الاجتماعية الاقتصادية الموجودة في المجال السياسي، وقد اهتم علماء الاجتماع السياسي بدراسة دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية، وإلى أي مدى يمكن وصف النظم السياسية المختلفة بأنها مفتوحة أو مغلقة. ومن المعروف أن التنظيمات الحزبية لا تظهر في كافة المجتمعات بشكلٍ واحد ثابت، بل إن شكل هذه التنظيمات يختلف من مجتمع لآخر بل يختلف كذلك شكل النظام الحزبي الذي يحتويها.

إذا تعمقنا - في سياق النظرة التحليلية ضيقة النطاق- في النظام الحزبي المصري، فسوف نكتشف أن الأحزاب السياسية في المجتمع المصري تعاني من مشكلات عديدة قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وبعدها. وترتبط هذه المشكلات بطبيعة السياق السياسي بوجه عام من جهة، وبطبيعة الأحزاب وقواعدها الاجتماعية وبرامجها السياسية من جهةٍ أخرى.

وبتفحص الخريطة الحزبية في المجتمع المصري قبل ثورة يناير، يمكن رصد ٨٤ حزب سياسي لا يتعدى وجودهم الفعلي مقرّاً وجريدة، ويواجه العديد منها مشكلات قانونية من ناحية، ومشكلات تتعلق بتأثيرها الواقعي وصدى قضاياها بين الجماهير من ناحية أخرى.

أما ملامح المرحلة الحزبية الجديدة بعد ثورة يناير، فيمكن رسمها بعد هدم الثورة للبنية السياسية القديمة؛ حيث يشهد المجتمع ظاهرة "الانفجار الحزبي"، المتمثلة في ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية. وقد ساعد على وجود هذه الظاهرة في المجتمع المصري تغير البيئة القانونية، وشروط تأسيس الأحزاب، إلى

جانبا التفكك الحزبي للتيارات السياسية الكبرى، بحيث خرج أكثر من حزب ليعبر عن نفس التيار ، بالإضافة إلى شغور مقعد القيادة الثورية ، وعدم وجود حزب يفرض نفسه متحدثاً باسم الثورة. وقد وصل عدد الأحزاب السياسية، بعد الثورة إلى حوالي ٦٠ حزباً حصل على الترخيص الرسمي، بالإضافة إلى قرابة ١٠٠ حزب في قائمة الإنتظار، وتنوعت خلفيتها الفكرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من أحزاب تعبر عن الإسلاميين الجهاديين، إلى أخرى تتحدث باسم الشيوعيين.

إنطلاقاً من ذلك يحاول البحث الراهن أن يلقي الضوء على بعض القضايا المتعلقة بتأثير هذه الأحزاب وصداها الاجتماعي، آليات التعبئة والتجنيد التي تتبعها لتكوين قاعدة اجتماعية. الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في فيما يتعلق بتشكيل الوعي السياسي بوجه عام، والوعي الحزبي بوجه خاص.

والتساؤل الإشكالي المثار هنا: هل تعكس هذه الأحزاب مصالح واهتمامات الجماهير.. وتلعب دورها المأمول في تكوين الرأي العام وتوجيهه ، أم أنها تعكس واقع حزبي هش وزائف؟

أولاً: هدف البحث وتساؤلاته

يهدف البحث الراهن إلى تفحص الواقع الحزبي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ، وتحديد الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في النظام السياسي المصري. وانطلاقاً من ذلك يدور التساؤل الرئيس للبحث حول: ما دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي المصري عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟ ويتجسد هذا التساؤل العام في مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ١- ما ملامح الخريطة الحزبية السياسية في المجتمع المصري عقب ثورة ٢٥ يناير ؟
- ٢- كيف تلعب الأحزاب السياسية الراهنة دوراً مؤثراً في النظام السياسي المصري؟
- ٣- كيف تعكس الأحزاب السياسية المصرية قضايا واهتمامات المواطنين؟
- ٤- ما الأحزاب السياسية التي لها وجود واقعي، في مقابل الأحزاب الشكلية التي لا تعبر عن قاعدة اجتماعية.
- ٥- ما هو الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في تحديد الوجود الحزبي، و في التنقيب السياسي الحزبي للمواطنين؟

ثانياً: منهجية البحث

الطريقة العامة للبحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ يركز على منهجية تعتمد التكامل بين المسح الاجتماعي بالعينة، والمقابلة المتعمقة. كما تم عقد جلسات نقاش جماعية داخل مقر بعض الأحزاب التي تم تطبيق البحث على أعضائها (الوفد- التجمع - الناصري - المؤتمر - التحالف)

- ١- عينة البحث: تنقسم عينة البحث إلى
- عينة عمدية من المواطنين غير المنتمين حزبياً رُوعي في اختيارها التنوع النوعي و العمري والديني والطبقي والتعليمي (مكونة من ٢٥٠ مفردة)
- عينة من أعضاء بعض الأحزاب السياسية (١٥٠ مفردة)

- عدد من قيادات الأحزاب السياسية (رؤساء – أعضاء مكتب سياسي وتنظيم مركزي).
- ثلاث مواطنين (غير متعلمين).
- ٢- أدوات جمع البيانات : استمارة استبيان – دليل مقابلة
- ٣- أسلوب التحليل والتفسير: المزاوجة بين التحليل الكمي والكيفي
- ٤- تم تطبيق الجانب الميداني للدراسة خلال عام ٢٠١٧

ثالثاً: الدراسات السابقة

بتفحص التراث البحثي الخاص بقضايا الأحزاب السياسية، يمكن اختيار بعض الدراسات في ضوء ثلاثة محاور:

المحور الأول: دراسات تناولت الأحزاب السياسية في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير

من الدراسات التي عالجت قضايا الأحزاب السياسية قبل ثورة يناير، دراسة (نيره علوان ، ٢٠٠٢) ، بناء القوة في التنظيم الحزبي. دراسة اجتماعية لديناميات صناعة القرار في حزب الوفد الجديد. هدفت الدراسة إلى التعرف على شكل بناء القوة في تنظيم حزب الوفد الجديد . وذلك من خلال تحليل عملية صناعة القرار الحزبي، كمحاولة لاستكشاف قدرة نظريات علم الاجتماع السياسي التي تناولت بناء القوة في المجتمعات المتقدمة على تفسير شكل هذا البناء في التنظيمات الحزبية في العالم النامي. وقد انطلقت الدراسة من مدخل صناعة القرار كمدخل منهجي ونظري ، مرتكزة على التحليل النسقي System Analysis واعتمدت الدراسة على أداتين رئيسيتين : المقابلة والملاحظة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن نظريات علم الاجتماع السياسي المتأصلة من خلال واقع المجتمعات المتقدمة ، والتي تناولت فكرة بناء القوة وأشكاله لم تستطع أن تفسر شكل هذا البناء داخل أحد التنظيمات الحزبية في العالم النامي وهو حزب الوفد الجديد ؛ حيث أن هناك عدم تطابق فيما تعرضه هذه النظريات من أفكار وآراء مع الواقع الفعلي لحزب الوفد الجديد كأحد أحزاب العالم الثالث.

وفي إطار الاهتمام بصفوة الأحزاب السياسية تأتي دراسة (أمل حسن، ٢٠٠٣) ، "الأصول الاجتماعية لنخبة الأحزاب السياسية وموثقها من القضايا الاجتماعية". وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الفكر السياسي والاجتماعي لقيادة حزبي الوطني ، والتجمع . للإجابة على التساؤل الرئيسي: ما العلاقة بين السياسي والاجتماعي؟ بمعنى ؛ ما الأصول الاجتماعية للنخبة الحاكمة للأحزاب السياسية المصرية؟ وإلى أي مدى تلعب هذه الأصول دوراً في تشكيل فكر الصفوة الحزبية وموقفه من قضايا المجتمع. وفي إطار هذه التساؤل حاولت الدراسة تحديد "وزن القوى الاجتماعية " التي يعبر عنها كلا الحزبين، وموقفها من القضايا المطروحة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، والمنهج التاريخي. وارتكزت في جمع البيانات على المقابلة مع قادة الحزبين. و فيما يتعلق بأساليب التحليل والتفسير فقد اعتمدت لى التحليل الكيفي للمقابلات، والتحليل الوثائقي .

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة حتمية بين الانتماء الأيديولوجي (الحزبي)، والانتماء الاجتماعي (الطبقي). كما عكست النتائج الاختلاف بين فكر صفوة حزب التجمع، وفكر صفوة الحزب الوطني فيما يتعلق بقيم الحياة الحزبية المصرية. وعلى حين تتفق صفوة الحزبين (الحاكم ، والمعارض)

بشأن الخريطة الحزبية وتشكلها، نجد الاختلاف في الآراء حول محددات هذا التشكل وسمات النظام الزبي بشكل عام.

المحور الثاني: دراسات تناولت قضايا الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١
في هذه المرحلة نلتقي بدراسة **علياء محمد عبدالغني سالم (٢٠١٧)**، ثقافة الحشد وآلياته في المجتمع المصري. دراسة مقارنة بين حزبي الوفد والنور بمحافظة السويس.
تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الآليات التي تستند إليها الأحزاب (الوفد) و (النور) في حشد المواطنين. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن ، وتم جمع البيانات من خلال تطبيق استمارة استبيان على (٢٠٠) مبحوث من قاطني محافظة السويس . وتم اختيار الحزبين كمجال للدراسة الميدانية لاختلاف توجهاتهم السياسية ؛ حيث يُعد حزب الوفد حزبًا ليبراليًا ، أما حزب النور فهو ذو مرجعية إسلامية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية كانت تتسم بالسلبية قبل ثورة يناير، كما أن الامتناع عن التصويت كان يرجع إلى إحساس المناخبين بعدم نزاهة العملية الانتخابية، ولكن هناك عوامل حولتها إلى الاتجاه الإيجابي بعد ثورة يناير ، حيث أن نسبة المشاركة في الانتخابات قبل الثورة كانت ضئيلة ؛ بسبب انتشار التزوير لصالح الحزب الوطني. واتضح أن معظم أفراد العينة لم يكونوا على علم بالأحزاب المتواجدة قبل الثورة. أما بعد ثورة يناير فقد وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات إلى (٨٠%) من المبحوثين.

وحول المشاركة السياسية بعد ثورة يناير تأتي دراسة **عمرو سمير سيد (٢٠١٦)**: المشاركة السياسية لدى الشباب عقب ثورة يناير: دراسة ميدانية على الشباب العاملين بالقطاعات الحكومية والخاص.

ناقشت الدراسة واقع المشاركة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير لدى الشباب ، و سعت نحو التعرف على دور الكيانات السياسية (الأحزاب، الحركات السياسية، النقابات) في التأثير على المشاركة السياسية لديهم.

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على منهج المسح الاجتماعي بالعينة معتمدة على استمارة استبيان ودليل مقابلة. وطُقت استمارة الاستبيان على عينة عشوائية قوامها (٣٠٠ مفردة) من الشباب العاملين بالقطاع الحكومي والخاص بالقاهرة الكبرى. كما طُبّق دليل المقابلة على عينة عمدية قوامها (١٠) من الشباب.

ومن أهم نتائجها أن أغلب الشباب العاملين بالقطاع العام والحكومي مهتمون بمتابعة القضايا السياسية ويشاركون في الحياة السياسية من خلال التصويت في الانتخابات فقط، ولكنهم غير مهتمين بالمشاركة في باقي الأنشطة السياسية مثل عضوية الأحزاب ولا توجد فروق بين الذكور والإناث في المشاركة السياسية. وفيما يتعلق بأسباب عدم المشاركة السياسية فتجسدت في عدم الاقتناع بأهمية المناقشة، وعدم الثقة في نزاهة الانتخابات.

المحور الثالث : دراسات تناولت علاقة وسائل الإعلام بالقضايا السياسية والحزبية

أولى الدراسات في هذا السياق هي دراسة **وفاء يراد جلال عبد الصادق (٢٠١٩)**، دور المواقع الإخبارية في تشكيل اتجاهات الشباب نحو الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، سعت الدراسة

إلى رصد علاقة المواقع الإخبارية بتشكيل اتجاهات الشباب نحو الأحزاب السياسية ، لا سيما بعد تنامي عددها بعد ثورة يناير. وقد تم إجراء الدراسة الميدانية على (٤٠٠) مبحوث من الشباب الذين يستخدمون المواقع الإخبارية، كما تم عقد مقابلات مقننة مع بعض القيادات الحزبية. ومن أهم نتائج الدراسة أن المواقع الإخبارية تمثل بديلاً للشباب عن وسائل الإعلام التقليدية (الصحف – الإذاعة- القنوات التلفزيونية) بنسبة (٥٢.٨%) من إجمالي المبحوثين. وكشفت النتائج عن ارتفاع درجات الاعتماد على المواقع الإخبارية كمصدر للمعلومات عن الأحزاب السياسية. وعن اعتقاد الشباب فيأن المواقع الإخبارية لديها القدرة على تفعيل عمليات المشاركة السياسية في مصر

ثم تأتي دراسة شيماء عبد النبي أبو عامر (٢٠١٢)، دور الإنترنت في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى الشباب: دراسة تطبيقية،

تهدف الدراسة إلى رصد دور الإنترنت في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى الشباب، وحاولت أن تكشف عن مدى إمكانية اعتبار الإنترنت وسيلة للمشاركة السياسية والنشاطات السياسية ، من خلال الاعتماد على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن ، ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة. تم تطبيق أداة الاستبيان على عينة عشوائية من (٤٥٠) مفردة من الشباب مستخدمي الإنترنت في الجامعات المصرية.(القاهرة- المنصورة – طنطا) بواقع (١٥٠) مفردة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين مستوى تعرض المبحوثين للإنترنت ومستويات الوعي بالمشاركة السياسية لديهم

وحول تأثير العولمة تأتي دراسة أحمد محمد عبدالرحمن العايدى (٢٠١٧) ، "تأثير العولمة

على الثقافة السياسية المصرية ودورها في قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

هدف الدراسة هو تحليل الدور الذي لعبته العولمة في التأثير على الثقافة السياسية المصرية، وإسهام هذا الدور في قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة. كانت نت أهم ما توصلت إليه :

- أثرت العولمة على الثقافة السياسية المصرية من خلال الثورة العلمية والتقنية الحديثة والتي خلقت واقعاً سياسياً جديداً.

- أثرت الثقافة المصرية الجديدة على السلوك السياسي المصري، وظهر ذلك في الحركات الاحتجاجية المصرية الجديدة مثل حركة كفاية، حركة ٦ أبريل المحظورة، نشوء ظاهرة المدونين السياسيين الإلكترونيين.

- أظهرت ثورة ٢٥ يناير الدور الرئيسي الذي لعبته عولمة الثقافة السياسية المصرية في اندلاعها، من خلال قيادة الفئات الشابة للثورة، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدعوة للحشد والتعبئة.

وفي سياق مغاير لسياق المجتمع المصري نجد دراسة كنيث وينج Kenneth

M.Winneg (٢٠٠٩) ، المشاركة السياسية عبر الإنترنت في الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة

الأمريكية لعام ٢٠٠٨ : تعبئة أم تعزيز.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإنترنت في حشد مشاركين جدد في العملية الانتخابية، خلال الحملات الانتخابية لانتخابات الرئاسة للولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٨، حيث استخدم المرشحين للرئاسة قاموا باستخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني كأداة للتعبئة والتواصل. ارتكزت الدراسة على نظريتي التعبئة Mobilization theory و نظرية التعزيز Reinforcement theory. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، كما تم الاعتماد على بيانات المسح الوطني للانتخابات عبر الهاتف لعام (٢٠٠٨)، الذي طُبّق على عينة قوامها (٥٧٩٦٧) مواطن.

وقد أثبتت الدراسة أن الإنترنت يلعب دورًا في تمكين الضعفاء من المشاركة السياسية، وأن الحملات الانتخابية عبر الإنترنت تدعم الأشخاص الأكثر احتمالاً للمشاركة.

رابعًا: المداخل النظرية المفسرة لقضايا للدراسة

١- نظرية التحديث

في ضوء قضايا البحث الراهن، يمكن الاعتماد على ما قدمته أدبيات التحديث والتنمية السياسية من إطارات نظرية، لدراسة الظاهرة الحزبية، وخاصةً في مجتمعات العالم الثالث.

تؤكد نظرية التحديث على أن دول العالم الثالث يجب أن تمر بعملية تنمية سياسية؛ وهي تقليد للنموذج الغربي مع قبول فكرة أن التنمية السياسية هي في نفس الوقت تحديث سياسي. وهيتعني التعبئة السياسية للجماهير Political Mobilization of Mass لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية.

أعطى عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتجنتون موقعًا متميزًا للجانب المؤسسي من التحديث، في أدبيات التحديث والتنمية، خصوصًا ما يتعلق منه بالأحزاب السياسية في البلاد المتخلفة. و يرى هنتجنتون أن ما يتضمنه التحديث من تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية يمكن أن تؤدي - ليس إلى الديمقراطية والاستقرار، والتمايز البنائي، وأنماط الإنجاز، والتكامل القومي، وإنما - على العكس- إلى تحلل النظام السياسي، ما لم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة والمشاركة السياسية، بمؤسسات سياسية فعالة وقوية. وتقع الأحزاب السياسية على رأس تلك المؤسسات، وتصبح نشأتها إحدى ضرورات التحديث (حرب، ١٩٨٧، ص ٦٣-٩٠)، (زايد، ٢٠٠٢، ص ١٦٣-١٩٣)

وفي إطار الدراسة الراهنة يمكن تطبيق أفكار علماء الاجتماع السياسي المتعلقة بالمشاركة في الأحزاب السياسية وعلاقتها بالتحديث؛ وخاصةً أفكار كارل دويتش Deutsch.K ودانيال ليرنر Lerner, D

يرى كارل دويتش Duetsch أن التحديث السياسي يعني انتقال المجتمع من النمط التقليدي إلى النمط الحداثي الذي يزداد فيه الوعي السياسي للأفراد، والمشاركة السياسية إما بطريقة تدريجية أو من خلال الثورة لإحداث تغيير سريع. وبشكل عام ربط دويتش بين عملية التحديث التي تصيب بنية المجتمع، كالصنيع، والتحضر، والتعليم، وبين اتساع نطاق المشاركة السياسية، حيث أن نمو الوعي السياسي يقود إلى ازدياد عدد المنظمات والأحزاب السياسية. فالتحديث يخلق وعي مجتمعي جديد، ويُعلم الأفراد قيمًا جديدة لم تكن موجودة قبل حدوث عملية التحديث. وهذه القيم تؤدي إلى تغيرات في مواقف الناس

واتجاهاتهم وقيمهم تجاه العمل السياسي، وهكذا يظهر الاهتمام بالمزيد من المشاركة السياسية، وخاصةً عند الفئات الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها عملية التحديث (Duestch, ١٩٦١).

وفقاً لنفس المنظور الخاص بنظرية التحديث، يربط دانيال ليرنر Lerner بين التطورات الحداثية التي تطرأ على أنساق المجتمع - مثل التحضر، والتعليم، وانتشار وسائل الاتصال والإعلام الحديثة - وبين ظهور التعبئة الاجتماعية والسياسية بين فئات اجتماعية آخذة في التزايد التدريجي في المجتمع، وتنعكس آثار متغيرات التحديث في تطوير قدرات وتوقعات هذه الفئات لتصبح أكثر وعياً، وتعمل على تحقيق أهدافها عبر آليات معينة من أهمها المشاركة في مؤسسات مدنية كالأحزاب السياسية (Lerner, ١٩٥٨).

٢- العولمة والثقافة الإلكترونية: "الإنترنت باعتباره من تجليات العولمة الراهنة"

يمكن تحليل قضايا الواقع المعاصر الآن في ضوء علم اجتماع العولمة، والواقع أن خطاب العولمة مُفعم بالعديد من التعبيرات المجازية والاستعارات؛ مثل تعبير القرية الكونية Global Village الذي قدمه مارشال ماكلوهان M. McLuhan ليؤكد به فكرة الضغط والانكماش، وتجربة التزامن المشترك لوسائل الإعلام- وخاصةً المرئية منها - عن بُعد في الوقت الحاضر، ويعني هذا أن العولمة تعتبر على نحو مجازي قرية كونية ترتكز على وسائل الإعلام. وهكذا ظهرت تعبيرات انكماش المكان والزمان Time-space compression وعالم بلا حدود Border-less World (جلبي وخميس، ٢٠١١، ص ١٣:١٢)، (شكر، ٢٠٠٩، ص ٤٧)^١

برز العامل الإلكتروني أثناء قيام ثورة ٢٥ يناير، بل وكان من أسباب وعوامل تنظيمها، وانطلاقاً من ذلك لا بد أولاً من الإشارة إلى طبيعة المناخ الثقافي العالمي في القرن الحادي والعشرين حيث هبوب موجات العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، والانتقال إلى مجتمع المعلومات الكوني ونموذج ما بعد الحداثة (يسين، فبراير ٢٠١١، ص ٢٦) فمن الناحية السياسية برزت الموجة الثالثة من موجات الديمقراطية، وتعني وفقاً لصامويل هنتنجتون، انحسار دائرة النظم السياسية الشمولية والسلطوية، وتزايد معدلات تحول النظم السياسية إلى الديمقراطية فيما أطلق عليه عولمة الديمقراطية. ومن الناحية الثقافية هناك ثورة معرفية تتركز في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة (يسين، يناير ٢٠٠١، ص ٢٧٢). ويرى جدينز أن التطورات الجديدة في مجال تقانة المعلومات والاتصالات أعطت زخماً جديداً لمسيرة العولمة، إذ أنها كثفت التفاعل بين الناس ووسعت مجالاته، والمثال على ذلك الأحداث السياسية أو الطبيعية الكبرى.

إنطلاقاً من ذلك لا يسع علماء الاجتماع والمحللون الآخرون إلا الإقرار بالدور الحيوي الذي تؤديه تقانة المعلومات في توسع الحركات الاجتماعية الجديدة الحديثة. ويرى Castells وهو أحد علماء الاجتماع المحدثين أن عصر المعلومات الذي نعيشه الآن قد شهد تحولاً جذرياً في الحركات الاجتماعية الحديثة (جدينز ٢٠٠٥، ص ١١٩، ١٢٠، ٤٨٨، ٥٢٥)^٢

من الجدير بالاهتمام أن نذكر هنا ما طرحه عبدالغفار شكر من تحليلات حول الديمقراطية في سياق العولمة؛ حيث يشر^١ إلى أن قوى العولمة تطرح الديمقراطية من منطلق المصالح، وتستخدم الديمقراطية هنا كوسيلة لإقامة دولة شرعية يعتمد عليها النظام الرأسمالي العالمي في تمرير سياساته، بالإضافة إلى ازدواجية المعايير، والانتقائية في التركيز على جوانب معينة من قضية الديمقراطية وإهمال جوانب أخرى، وتتجلى هذه الانتقائية في مجال حقوق الإنسان، حيث يتم التركيز على حقوق الأفراد وتهمل حقوق الجماعات.

حالة ثلاث من الحركات الاجتماعية المختلفة كل الاختلاف في أهدافها، ومراميتها، وطبيعتها Castells ويدرس هذا الباحث^٢ نشاطها، ومواقعها الجغرافية، ولكنها استأثرت باهتمام عالمي واسع من خلال استخدامها تقانة المعلومات. ولولا استخدام هذه الحركات شبكات الإنترنت، وانتشارها الفوري عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والفضائيات، لبقيت جماعات

ولقد تم استغلال البعد الثقافي للإنترنت حيث أدى دوره الناجح في تنظيم الثورة المصرية التي انتقلت من السياق الافتراضي إلى الواقعي لاسمائه بالقدرة على تعبئة الجماهير من خلال الارتباطات المتشكلة بين الأفراد في إطاره ومن خلال رسائل البريد الإلكتروني، ويتأكد ذلك مع ما طرحه هابرماس في أن هناك ارتباطاً كبيراً بين القوة والتقنية، وأطلق على ذلك اسم التفاعلية التبادلية التي تساعد على تدفق الاتصال ولقد تحقق ذلك بشكل فاعل على خلفية أحداث الثورة المصرية فلقد تحولت التقنية التي شكلها الإنترنت إلى قوة اتصالية عبر الشبكات الاجتماعية سمحت بتعبئة الرأي العام داخل تفاعلات الفيس بوك للمطالبة بالحقوق المنقوصة في الواقع. ومن المعروف الآن أنه كانت تدور مناظرات ومحاورات حول القضايا السياسية عبر سباقات المجال العام الافتراضي؛ أي عبر الشبكة العنكبوتية. والمثال البارز هو قضية مقتل الشاب خالد سعيد التي أصبحت أيقونة الثورة من خلال صفحة "كلنا خالد سعيد" التي أسسها أحد النشطاء عبر الفيس بوك.

لقد أصبح قادة الرأي العام في مواقع التواصل يؤثرون بالمجتمع وأصبحوا فاعلون يمكنهم أن يغيروا في الحياة الاجتماعية والسياسية، بل إن المواطن في مواقف معينة يصبح بمثابة صحفي ينقل ويصور الأحداث بشكل مباشر ويتفاعل مع الجمهور بكل حرية ومصداقية وبلا حواجز عكس ما كان سائداً في وسائل الاتصال التقليدية. (هشم دراجي و إكرام بخوش، ١٠١٨)

٣- أفكار يورغن هابرماس حول المجال العام Public Sphere

نشأ المجال العام وفقاً لرؤية هابرماس في المجتمعات الغربية أول الأمر في الصالونات والمقاهي في لندن وباريس وبعض المدن الأوروبية، وكان الناس يلتقون ويناقشون قضايا الساعة من خلال ما يقرأونه في النشرات والصحف. وقد أدت الصالونات دوراً حيوياً في نمو الديمقراطية في مراحلها الأولى، لأنها أتاحت الفرصة لتداول الآراء حول القضايا السياسية من خلال النقاش العام. ويمثل المجال العام، من حيث المبدأ، اللقاء الناس بوصفهم أفراداً متساوين في منديات شبه مفتوحة للمناقشات العامة (جيدنز، ٢٠٠٥، ص ٥١٢)

وتشير الأحداث المتلاحقة في ميدان التحرير - مركز الثورة المصرية - إلى انفراجة في المجال العام المصري بالمعنى الهابرمسي. فقد تحول ميدان التحرير من ميدان شهير في قلب القاهرة إلى ساحة للمجال العام. بل إن البعض يذهب إلى حدوث تبادل في أدوار المجال العام المصري حيث تحول المجال العام الذي شكلته قوى المعارضة عبر الإنترنت من نظرة الدولة إليه على أنه مجال عام مضاد إلى كونه مجالاً عاماً أصلياً. وتحول المجال العام المصري الذي سيطر على الواقع قبل ٢٥ يناير إلى مجال عام مضاد (رشاد، ص ٧٦-٧٧)

خامساً: مفاهيم البحث

١- مفهوم الأحزاب السياسية Political parties

تشكل الأحزاب السياسية الضلع الثالث في المثلث الديمقراطي السياسي، المكون من الجماهير - التي لها عضويتها في المجتمع الطبيعي ولها وجودها وفعاليتها في المجتمع المدني والسياسي- ومن السلطة أو المجتمع السياسي الذي يتولى تنظيم التفاعل وتوجيه تدفقه باتجاه التنمية والتحديث والإصلاح السياسي. وتشكل الأحزاب جزءاً فاعلاً في بناء المجتمع المدني؛ حيث تتشكل من التنظيمات الطوعية التي تشغل المساحة بين المجتمع الطبيعي وبين الدولة، أو المجتمع السياسي (ليلة، ٢٠١٣، ص ١٥١).

معزولة ومغمورة في مواطنها الأصلية في المكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. أنظر آراء جيدنز حول آثار الإنترنت فقد بدأ يحدث تحولات جذرية في ملامح حياتنا اليومية التي تهاوت فيها الحدود بين ما هو عالمي وما هو محلي.

ركز علماء الاجتماع السياسي في بحوثهم على الأحزاب السياسية بوصفها تنظيمات، واهتموا بدراسة دينامياتها التنظيمية ، ومن أهم الموضوعات التي أثارها تلك البحوث، الخلفية الاجتماعية الاقتصادية لزعماء الأحزاب، والعناصر الحزبية النشطة، و جماهير مؤيدي الأحزاب.

كذلك تطرق الباحثون إلى دراسة دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية ، وإلى أي مدى يمكن وصف النظم السياسية بأنها مفتوحة أو مغلقة. فهناك وجهة نظر أصحاب مذهب الحرية الذين يرون أن الأحزاب السياسية ، وكذلك جماعات الضغط وجماعات المصالح يدخلون في منافسة – للاستئثار بالقوة- في النظم السياسية التعددية. و في الوقت الذي يؤكد فيه الليبراليون أهمية دور الأحزاب السياسية في الديموقراطيات النيابية، نجد الماركسيين الجدد يقللون من أهمية هذا الدور(سكوت ومارشال، ٢٠١١، ص ٧٣-٧٥).

يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه منظمة تسعى إلى تحقيق السيطرة والوصول إلى الحكم بطريقة قانونية شرعية عن طريق العملية الانتخابية . وهناك عدة أنواع من الأنظمة الحزبية. ويتأثر نمو الأنساق الحزبية، سواء أكانت حزباً واحداً أم ائتلاًفاً وتحالفاً بين مجموعات حزبية متعددة، بطبيعة الإجراءات الانتخابية في بلد ما. وتختلف الأسس التي تقوم عليها الأحزاب السياسية، غير أن بعضها قد ينطلق من اعتبارات دينية ، وبعضها قد ينشأ على أساس إثني. وقد درجت العادة على إطلاق صفة "اليسار" على الأحزاب التي تركز مفاهيمها الأساسية على قضايا التوزيع العادل للثروة والسلطة في المجتمع، والحرص على تحقيق المساواة والعدالة في أوساط المواطنين دونما استثناء. وعلى الجانب الآخر، تُطلق صفة "اليمن" على الأحزاب ذات التوجهات المحافظة التي تميل إلى الحفاظ على القيم التقليدية والتطرف في تمييز الطابع الوطني لمجتمع ما (جيدنز، ص ٤٨٢-٤٨٣)، (حرب، ص ١٩) iii ٣.

يُعد التعريف الكلاسيكي للأحزاب السياسية أكثر التعريفات قدماً، حيث ينظر إلى الأحزاب "باعتبارها المجموعة التي ارتضت طواعيةً أن تتبنى أيديولوجية معينة كإطار فلسفي لها للدفاع عن قوى اجتماعية معينة، وهي تعبر بالضرورة عن طبقة معينة دون غيرها من طبقات المجتمع المختلفة". و يقدم تعريف آخر تحديداً للأحزاب باعتبارها "شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي المرتبط بكل ما هو خاص بالفرد، بمعنى آخر هو مجال من مجالات الاختيار الأخلاقي الفردي المستقل (ليلة، ١٥٤)

وقد قام العديد من الباحثين بتصنيف هذه التعريفات؛ ومن التعريفات التي ركزت على الأيديولوجية أو الهدف من وجود الحزب هناك التعريف الماركسي للحزب، المرتبط بالإطار الشامل

تنتشر الأحزاب التي تمثل أقصى اليمين في المجتمعات المتقدمة بصفة خاصة ، ولا سيما خلال الأزمات الاقتصادية^٢ والسياسية، وتطالب بمنع دخول المهاجرين والإقامة في هذه البلدان ، وتحقق بعض هذه الأحزاب اليمينية المتطرفة نتائج كبيرة وملموسة ، ويدخل مرشحوها بأعداد متزايدة إلى المجالس التشريعية / البرلمان، في عدد من الدول الأوروبية مثل فرنسا، وألمانيا، والنمسا، وإيطاليا.

وفقاً للتعريف الماركسي بالنظر إلى الحزب باعتباره مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية في المحل الأول، وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة، فإن المصطلح بذلك يفرق بين اليمين واليسار في التشكيلات الحزبية: فالحزب يكون "يمينيًا" حين يقوم على الطبقات المستغلة، إقطاعية أو بورجوازية، ويحاول الوصول إلى الحكم لاستغلال الطبقات الكادحة من الفلاحين والعمال، وهو "يساري" حين يقوم على الطبقات الكادحة أو ممثليها ، ويسعى إلى وضع حد لاستغلال الطبقي. ومن هنا يميز بين أحزاب "البورجوازية" و "الإقطاع" وبين حزب "الاشتراكية"

للأيديولوجية الماركسية ، يعرف الحزب - باعتباره أحد عناصر البناء العلوي السياسي للمجتمع- بأنه "تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية" (حزب، ص ١٩).

ومن أهم التعريفات التي اهتم أصحابها بأيديولوجية الحزب أو عقيدته نجد تعريف "نجمان كونستان" ، بأن الحزب هو "اجتماع أشخاص يعتقدون العقيدة السياسية نفسها" (دوفرليه، ١٩٨٣، ص ٢) . ويعرف "إدموند بيوك" E.Burk الحزب بأنه "مجموعة من الناس اتحدوا فيما بينهم للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام وفقاً لمبدأ معين يتفقون عليه فيما بينهم" . وفي السياق نفسه عرف كلسن Kelsen الحزب بأنه "جماعة منظمة تقوم على بعض المبادئ أو السياسات وتعمل بالوسائل الدستورية للوصول إلى السلطة" (أبو الغار، ١٩٧٩، ص ١٦٥-١٦٦)

وفي نفس السياق يعرف كونستاف بنيامين وجيلنك الحزب بأنه "مجموعة تُشكل بفعل الاتفاق العام حول أهداف سياسية تعمل على تحقيقها" (ناظم الجاسور، ٢٠٠٩، ص ١٦٩)

وفي كتابه الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية يرى "ليون أينشتاين" أن "الحزب السياسي هو أية جماعة مهما كان تنظيمها مفككاً، وتسعى إلى انتخابات المناصب العليا الرسمية تحت شعار Label معروف" (عادل، ١٩٩٩، ص ١١١).

أما التعريفات التي اعتمدت على الهدف ففي إطارها نجد "أوستن رني" A. Ranney، فالحزب في رأيه: "جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتقديم مرشحيها للوظائف العامة والدخول في الانتخابات العامة على أمل الوصول إلى السلطة والمناصب الحكومية". وعلى ذلك يرى البعض أن "الهدف الرئيسي للأحزاب السياسية من السهل تحديده وهو الوصول للحكومة، والسيطرة على السلطة". وأن من بين وظائف الأحزاب العديدة وظيفة هامة وهي تقديم ممثليها كمرشحين في الانتخابات للحصول على المناصب الحكومية الهامة (Paradat, ١٩٩١, p١٢٠).

من ناحية أخرى نجد مجموعة من التعريفات التي اهتمت بالبعد التنظيمي للأحزاب السياسية.ركز بعض العلماء على الحزب "كتنظيم"، ومن أهم هؤلاء نجد "دوفرليه" Duverger أن الأحزاب المعاصرة لا تعرف ببرامجها أو بطبقة أتباعها أكثر مما تعرف بطبيعة تنظيماتها. والحزب عنده "مجموعة ذات كيان خاص تتميز قبل كل شيء بكيانها وبنيتها(دوفرليه، ص ٣) وفي ذات الاتجاه نجد تعريفاً للأحزاب السياسية بوصفها "منظمات رسمية لتمثيل الأهداف والمصالح لمختلف القوى السوسيواقتصادية في المجال السياسي" (Marshall, ١٩٩٤, p٣٩٩) . كما يؤكد آخرون على ذلك بنظرتهم للحزب بوصفه "مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية" (Neuman, ١٩٥٦, p٣٩٥)

وأخيراً نعرض لتعريف "سيجموند نيومان" Sigmund Neuman للحزب بأنه "تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع. يتنافس مع جماعات أخرى تعتنق آراء مختلفة" (هيكل، ١٩٧٩، ص ٢٠) وإذا استرسلنا في التصنيفات المختلفة لتعريفات الأحزاب السياسية، فأمامنا العديد من التصنيفات وفقاً للغاية من تأسيس الحزب إلى وظائفه أو أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها. بالإضافة إلى أنواع الأحزاب وتعريفاتها المختلفة تبعاً لشكل وطبيعة النظام السياسي الذي تنتمي إليه.

وبينما نجد بعض التعريفات التي تتسع في تعريفها للحزب السياسي، مثل تعريف "دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية" التي ترى مفهوم الحزب السياسي يمتد ليشمل التنظيمات السياسية التي لا تدخل في عملية المنافسة الانتخابية مثل الأحزاب الصغيرة التي ليس لها أمل حقيقي في الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات، وكذلك يشمل التنظيمات الثورية التي تطالب بإلغاء الانتخابات التنافسية، كما يشمل

الحزب الواحد في النظم السلطوي (Wilensky, p٣٢٠٠)) (الشيخ ١٩٧٨، ص ١٥) نجد على الجانب الآخر، تأكيد بعض الآراء على توفر أربعة عناصر ضرورية لقيام الحزب السياسي؛ هي:

- (١) الاستمرار في التنظيم.
 - (٢) قيام التنظيم على مستوى محلي وأن يتصل بشكل منتظم بالمستوى القومي.
 - (٣) تنظيم كفاء من القيادة.
 - (٤) الاهتمام بالحصول على التأييد الشعبي (Lampalombara and Weiner ,١٩٦٦,p٦)
- وفي النهاية نخلص من التعريفات والمقاربات السابقة المتعددة أنه يجب توفر عدد من العناصر الأساسية للوصول إلى تحديد مفهوم دقيق للحزب السياسي وهذه العناصر هي:
- ١- التنظيم
 - ٢- المبادئ الأساسية
 - ٣- القيادة
 - ٤- محاولة الوصول إلى السلطة
- وتعتمد الدراسة الحالية على التعريف الآتي للحزب السياسي:
- "اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذو بناء تنظيمي مُعلن، يعبر عن مجموعة من المبادئ كما يعبر في - جوهره - عن مصالح قوى اجتماعية محددة. ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها ليتمكن من وضع مبادئه وأهدافه موضع التنفيذ".

٢- مفهوم الثورة Revolution

يرى علماء الاجتماع أن التحول السياسي يرتبط بفترات الاضطراب الاجتماعي مثل الحرب والثورة وحركة الإصلاح السياسي والاجتماعي. وتُعد الثورات عاملاً فعالاً في الحراك الاجتماعي لأنها تضع نظاماً سياسياً محل غيره (محمد ياسر الخواجة وحسين الدريني، ٢٠١٠، ص ٢٠٦).

يشير مفهوم الثورة إلى تحول كلي مفاجيء يحدث تغييراً في طبيعة الحكم بالمجتمع. وقد تندلع لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وأحياناً تجتمع كل هذه الأسباب وفقاً لبعض النظريات مثل "نظرية ثورة التوقعات (Abercrombie and Hill, ١٩٨٤, p١٧٩) ويرى أنتوني جينز Anthony Giddens أن الثورات تعتبر في طبيعة الأساليب غير التقليدية في الحركات الجماهيرية التي تُحدث تغييرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف، ويصاحبها عادة توترات وصراعات (جينز، ص ٤٨٦)

وإذا أردنا تحديد مفهوم الثورة ودلالاته في التراث النظري فسوف نجد أن المعنى الشائع هو معنى واسع بحيث يغطي أشكالاً عديدة لاستخدام القوة، قد لا تبدو قانونية أو شرعية بالمعنى المحدود، ولكنها تهدف في نهاية الأمر إلى إحداث التغيير السياسي، وهنا يمكننا استخدام مفهوم الثورة للإشارة إلى مجموعة من الأحداث تستخدم فيها القوة بنجاح للإطاحة بحكومة أو نظام سياسي معين. وإذا لم تنجح حركة الثورة أُطلق عليها "تمرد" Revolt أو "عصيان مسلح" Insurrection أو "انتفاضة" Uprising وقد تتداخل معاني هذه المفاهيم في بعض الأحيان (الحسيني، ١٩٨٤، ص ٣٥٥) وفيما يتعلق بالثورات الشعبية فهي أبرز وسائل نقل السلطة عبر إرادة الجماهير، لكن نجاحها يعتمد على موقف القوة منها، فالنظم الحاكمة عادة ما تستخدم كل ما تملكه من وسائل القوة لإجهاض الثورات الشعبية، لكن انحياز الجيش للثورة الشعبية هو العامل الحاسم لنجاحها.

وهناك نظريات عديدة لتفسير أسباب قيام الثورات منها نظرية أرسطو حول الانفصال بين ملكية القوة الاقتصادية وبين السلطة السياسية، و الاغتراب والاستغلال الاقتصادي وفقاً لنظرية كارل ماركس و عدم التناسق بين المركز الاجتماعي والدخل وفقاً لنظرية التوازن الاجتماعي لدى بارسونز والسون ودانيال بل، ونظرية المجتمع الجماهيري حيث انقطاع الصلة بين الحاكم والجماهير بسبب فساد الجماعات

الوسيط الموالية للنظام السياسي وفقاً لرؤية وليم كوزن هوز، ونظرية جيمس ديفز حول تراجع التوقعات بتحسين الوضع الاقتصادي وإحباط الجماهير والنكسات الاقتصادية المفاجئة وفقاً لرؤية جيمس دافيز، ونظرية دوتش عدم التوازن بين قدرة الحكومات وأعبائها وفقاً لرؤية كارل دوتش، وعدم تعبير أنماط السلطة عن المجتمع وفقاً لرؤية هري إيكستين. والأفكار الثقافية التي تؤدي إلى الشعور بالحرمان وفقاً لرؤية توكفيل (علام، ٢٠١٢، ص ٣٢٩-٣٣٠)

(Calhoun, ١٩٩٤)

أما الانقلاب الثوري فهو انتقال السلطة من يد فئة محدودة إلى يد فئات أوسع عبر القوة (الجيش) ودعم الشعب لها دون مشاركة فعلية منه في عملية نقل مركز السلطة مثل ثورة ٢٣ يوليو (عكاشة، ص ٣٥٢)

سادساً: النظم الحزبية: السمات والأنماط

من المفترض في أي بلد في العالم أن يضم المجال السياسي مجموعة من الأحزاب السياسية وعددًا آخر من الأحزاب الثانوية، ومن المفترض أيضًا أن تتفق هذه الأحزاب حول قواعد إدارة الحياة السياسية. والمجال السياسي قد لا يتسع لبعض القوى والأحزاب الراديكالية التي قد تكون محرومة بسبب تطرفها من حق الوجود الشرعي أو القانوني أصلاً، وإذا زاد حجم حزب من هذه الأحزاب الموجودة خارج النظام، أو المجال السياسي على حدود معينة، فإن ذلك يشكل إزعاجاً وتوتراً يستلزم من النظام أن يسعى لدمج مثل هذا الحزب داخل المجال السياسي من خلال دفعه أو حثه على تطوير مواقفه وسياساته في اتجاه أكثر اعتدالاً وقبولاً لشروط إدارة الحوار والتفاعل (زهران، ٢٠١٥، ص ٢٥-٢٦)

تُعتبر عملية تصنيف أو تقسيم النظم الحزبية، إحدى أهم المباحث الأساسية في أدبيات الأحزاب السياسية. والواقع أن الأحزاب السياسية، بمعناها العلمي المحدد، لم تمثل ملامحاً أساسياً للنظم السياسية، ولكن - على العكس- ظلت النظم السياسية تمارس أدوارها لقرون عديدة بدون وجود الأحزاب (حزب، ص ١٢٨).

ولكن بوجه عام، تتميز الأنظمة السياسية بوجود حزب أو أحزاب تمثلها؛ تكون بمثابة الواجهة لها، ويتعرف الباحث من خلالها على شكل النظام السياسي على اعتبار أن النظام السياسي في أي دولة يستند على حزب سياسي معين، قد يكون وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب، أو ثورة، أو عن طريق الانتخاب (ناجي، ٢٠١٦) (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>)

وعلى الرغم من تعدد المعايير التي عرفها الفكر السياسي للتفرقة بين النظم الحزبية، فسوف تظل أهم تلك المعايير مرتبطة بـ "عدد الأحزاب"، والتي تنقسم بمقتضاها إلى نظم "تعدد حزبي"، و "ثنائية حزبية" أو "حزب واحد". إلا أن الاعتماد على المعيار العددي المحض، يفضي إلى نتائج شكلية تبعد عن جوهر الغاية من التحليل، و بالتالي يميل الباحثون إلى التفرقة بين النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية. وهنا، يندرج تحت النوع الأول النظم التعددية أو الثنائية، في حين ترتبط النظم اللاتنافسية بالحزب الواحد (حزب، ص ١٣٠).

ومن المعلوم أن الحزب الذي يصل إلى السلطة عن طريق انقلاب لا بد أنه سيسعى إلى عدم وجود حزب منافس له أو أحزاب منافسة له في السلطة، وعلى هذا الأساس تنشأ النظم ذات الحزب

الواحد، لكن قد يسمح هذا الحزب بوجود أحزاب صغيرة تحت قيادته، وتشكل معه ما يسمى بالجبهة الوطنية كالحزب الشيوعي في الصين. إلا أن الدول التي يكون الحزب فيها قد وصل إلى السلطة عن طريق الانتخاب فيطلق عليها اسم نظم التعددية الحزبية، لكنها قد تكون ثنائية حزبية، أو متعددة الأحزاب؛ لأن الحزب الحاكم الذي وصل إلى السلطة في هذه الحالة، تكون له أحزاب منافسة توازيه بالقوة، وتستغل أخطاءه خلال فترة حكمه، وتنشر هذه الأخطاء للرأي العام، وفي الانتخابات البرلمانية بغية وصولها إلى السلطة، وعلى هذا الأساس تتكرر نفس هذه العمليات بالتناوب بين الأحزاب .

وفيما يتعلق بالنظم الحزبية داخل العالم الثالث، قدم جيوفاني سارتوري في كتابه (الأحزاب والنظم الحزبية) تقسيمًا رباعيًا للأحزاب داخل النظم التنافسية: نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة، ونظم تعددية معتدلة أو محدودة، ونظم الثنائية الحزبية، ثم أخيرًا نظم الحزب الغالب *Predominant Party System* .

أما النظام الحزبي اللاتنافسي، فهو الذي تنتفي فيه المنافسة بين الأحزاب، بسبب وجود حزب واحد. ويشرح اصطلاح "نظام الحزب - الدولة" *Party- State System* - الذي يُطلق عادةً على النظم الشيوعية- باعتباره يشكل أساساً لفهم نظم الحزب الواحد (حزب، ص ١٢٣- ١٤١).

تتفق أدبيات الأحزاب السياسية على أن قدرة النظم الحزبية على أداء وظائفها بكفاءة، غالبًا ما تتأثر بثلاث سمات رئيسية، وهي خصائص عادةً ما تُستخدم أيضًا لوصف النظم الحزبية، وهي:

- ١- عدد الأحزاب بالنظام الحزبي، كمؤشر على درجة تفتته *Fragmentation* .
 - ٢- أساس الانقسام الرئيسي *Cleavage* للأحزاب المشكلة للنظام الحزبي، وما إذا كان هذا الانقسام يعمق من الاستقطاب السياسي *Polarization* أم يسهل من التوصل إلى صيغ لحلول وسط.
 - ٣- درجة المأسسة *Institutionalization* التي يتصف بها النظام الحزبي، كمؤشر على قدرته على الاستمرار والتكيف مع المتغيرات (حسن، ٢٠١٣، ص ٢٢٤).
- وفي هذا السياق فقد حدد الباحثون بعض المتغيرات التي تلعب دورًا في نشأة البنية الحزبية السوية؛ حيث تكون الظاهرة الحزبية امتدادًا أو اكتمالاً عضويًا لبناء المجتمع. وهي:

أ- **المتغيرات الفكرية والأيدولوجية:** وفي هذا الإطار نجد أن عديدًا من الأحزاب تنشأ إستنادًا إلى القناعة بأفكار معينة أو الدفاع عن توجهات أيديولوجية بعينها. ويمكن القول بأن الأحزاب الأيدولوجية ظهرت بأحد أسلوبين؛ الأول: أن تكون للدولة والمجتمع أيديولوجيتها العامة، وتُعتبر مرجعية لقياس أداء الدولة وبيروقراطيتها وأجهزتها المختلفة. والثاني: فاعلية الأيدولوجيا كمتغير مسئول عن نشأة الأحزاب، باعتبارها استمرار للتطور التاريخي للأفكار على هيئة تنظيمات حزبية.

ب- **الصراع الطبقي كأساس لنشأة الأحزاب:** يُعد التناقض الطبقي أحد المتغيرات الأساسية لنشأة الأبنية الحزبية، ويحدث ذلك في المجتمعات التي حققت قدرًا من التطور الاجتماعي باتجاه الفردية.

ت- **الأحزاب كتعبير عن قوى اجتماعية لها أهداف محددة:** حيث يمكن أن يؤسس البشر الذين ينتمون إلى أي جماعة عرقية أو دينية أو ثقافية بناء تنظيميًا يتولى تعبئتهم والتعبير عن طموحاتهم واهتماماتهم.

ث- الأحزاب النضالية: حيث يستند قيام بعض الأحزاب إلى بعض الجماعات التي كانت تقوم بالنضال التاريخي للحصول على استقلال المجتمع.

ج- الأحزاب على قاعدة الجمعيات السياسية والثقافية: حيث نجد بعض الأحزاب قد تظهر مستندة إلى بعض الجمعيات الثقافية والسياسية التي كانت تعمل علناً أو سراً في مرحلة سابقة، ثم رأى أعضاؤها إمكانية وأهمية أن تتحول إلى حزب سياسي (ليلة، ص ١٥٥ - ١٥٨).

سابعاً: تحليلات معاصرة حول النظام الحزبي المصري

يذهب بعض المحللين إلى أن "المرحلة التكوينية" للنظام السياسي المصري الحديث امتدت إلى ما يزيد على القرن، وهي المرحلة التي امتدت من وصول محمد علي إلى الحكم عام ١٨٠٥ وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، والذي مهد الطريق لحصول مصر على الاستقلال القانوني ومولد المملكة المصرية عام ١٩٢٣. وقد شهدت هذه المرحلة ملد مؤسسات الحكم الحديثة.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية، فقد ظهر الحزب الوطني الأول إبان ثورة عرابي، ولكنه كان أقرب إلى الجبهة الوطنية منه إلى الحزب بمعناه الدقيق، لذلك يتفق أغلب الباحثين على أن البداية الحقيقية لنشأة الأحزاب السياسية في مصر كانت عام ١٩٠٧ عندما تأسست ثلاثة أحزاب في العام نفسه وهي: الحزب الوطني، وحزب الأمة، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية.

في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث مراحل لتطور النظام السياسي في مصر:

الأولى: مرحلة النظام الملكي (١٩٢٣ - ١٩٥٢) والذي تولى فيه رئاسة الدولة الملك فؤاد (١٩٢٣ - ١٩٣٦) والملك فاروق (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الثانية: مرحلة الجمهورية الثانية التي أعقبت قيام ثورة ١٩٥٢، والتي شهدت مرحلة انتقالية قصيرة (١٩٥٣ - ١٩٥٦) ثم عهود الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٦ - ١٩٧٠) والرئيس أنور السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١) والرئيس حسني مبارك (١٩٨١ - ٢٠١١)

الثالثة: مرحلة الجمهورية الثانية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي فتحت الباب أمام آفاق واسعة للتغيير في مكونات الحياة السياسية وتفاعلاتها وأنماطها، وشهدت في مايو ويونيو ٢٠١٢ انتخابات رئاسية، أسفرت عن تولي أول رئيس دولة مدني منتخب في مصر، وهو الرئيس محمد مرسي (هلال، ٢٠١٣، ص ٢٤-٢٥٩)

يذهب السيد يسين في توصيفه لمصر بعد ثورة يناير إلى أننا نعيش بعد ٢٥ يناير وعلى الأخص بعد ٣٠ من يونيو عصراً سياسياً جديداً لا علاقة له بالنظام السياسي قبل ٢٥ يناير الذي أسقطته ثورة الشعب. وحسبما يعتقد فإننا لو شئنا أن نصف بدقة هذا العصر السياسي الجديد لقلنا إننا نعيش في الواقع في مجتمع ما بعد الثورة، وما يميز هذا العصر أنه قطع نهائياً مع دعاوي الإصلاح الديمقراطي التي كانت سائدة؛ وذلك لأن الثورة وليست الإصلاح أصبحت هي الثور - بحسب التعريف - تعني إعادة صياغة كاملة للنظام السياسي بمفرداته الأساسية، وأولى هذه المفردات هي الدولة، ثاني هذه المفردات هي الأحزاب السياسية، وثالث هذه المفردات هي مؤسسات المجتمع المدني (يسين، ٢٠١٧، ص ٢٤٥).

ويطلق البعض على مرحلة اندلاع ثورة يناير وسقوط عهد مبارك، مرحلة الجمهورية الثانية. ويرى أن ما سقط كان أعمق من سقوط رئيس، بل أن ما سقط هو نظام يوليو ١٩٥٢ الذي برزت معالمه

في دستور ١٩٥٦ واستمرت في كل الدساتير التالية ، وكان على رأسها سمات اختكار العسكريين لمنصب رئاسة الجمهورية، والمكانة الخاصة للقوات المسلحة في جهاز الدولة ومؤسسات الحكومة، وإقصاء بعض القوى السياسية عن المشاركة ، ووجود حزب واحد مهيم. وقد شاع تعبير "الجمهورية الثانية" للدلالة على أن ثورة ٢٠١١ قد أحدثت قطيعة دستورية ومؤسسية مع نظام يوليو، وفتحت الباب لعلاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، ولدور أكبر للأحزاب وهيئات المجتمع المدني، ولنشأة صراعات سياسية واجتماعية حول شكل النظام الجديد . وازداد الشعور بمولد جمهورية ثانية مع صعود دور التيارات الإسلامية في البرلمان والرئاسة، وهو ما طرح على المجال العام في مصر قضايا جديدة تتعلق بهوية الدولة ، ومصدر الشرعية، وتوجهات السياسات العامة (هلال، ٢٠١٣، ص ٣٣-٣٤).

ثامناً: الخريطة الحزبية بعد ثورة يناير بين الصراع والتحالف

بنظرة تاريخية تعود بنا إلى الوراء، نجد- في سياق مشابه- أن ثورة ٢٣ يوليو بدأت بإلغاء الأحزاب السياسية وحظر قيامها، وانتهت بعد خمسة وعشرين عامًا إلى إباحة إنشاء الأحزاب السياسية... وهنا تُثار التساؤلات : هل كانت الثورة على حق حينما ألغت الأحزاب؟ أو أنها أصبحت على حق حين أعادتها؟ وهل يمكن النظر إلى التجربة الديمقراطية آنذاك باعتبارها "مسرحة ديمقراطية"؟ حيث تدور أحزاب الوسط واليمين واليسار في فلك الاتحاد الاشتراكي، ملتزمة بأيدولوجية واحدة هي الاشتراكية الديمقراطية؟ وهل استطاعت الأحزاب الثلاثة القائمة أن تعبر عن حركة الجماهير وتياراتها السياسية والقوى الاجتماعية المختلفة؟ (العطيفي، ١٩٧٨، ص ١٣-١٤).

منذ ٢٥ يناير وحتى الآن، حار المحللون والسياسيون في فرز وتصنيف القوى والأحزاب السياسية بعد أن تجاوزت الأوضاع على الأرض الطريقة التقليدية التي اعتمدت منذ الحرب العالمية، وظهر ذلك في الانتخابات البرلمانية ؛ حيث التقسيم إلى قوى مدنية وأخرى دينية، وذلك وفقاً لهوية الدولة المنشودة، وفي تطور لاحق هناك من حاول تجاوز تقسيم المدني- والديني إلى: إخوان وأعداء الإخوان، بينما حاول البعض اقتراح تقسيم آخر هو: قوى ما قبل ٢٥ يناير ، وقوى ما بعد ٢٥ يناير

في عصر مبارك كان المجال السياسي يكاد يقتصر على الحزب الوطني الحاكم الذي تماهى رجاله مع رجال الدولة، وتماهت لجانته ومؤسساته مع أجهزة الدولة ومؤسساتها، وعلى هامش هذا المجال السياسي المحدود حاولت بعض القوى والأحزاب السياسية أن تحافظ على استمرار وجودها، ومن ناحيته كان الحزب الوطني يتعامل معها بمنطق العصا والجزرة في بعض الأحيان ، أو بمنطق الإهمال والتعالي في معظم الأحوال، مكتفياً باستخدام بعض الأحزاب الكرتونية لوضع رتوش تجميلية على بعض لقطات المشهد السياسي القبيحة.

بعد ثورة يناير وسقوط النظام، بدأ الحوار حول أطراف ومكونات المجال السياسي، وبدا واضحاً أن هناك تياراً يضغط من أجل استبعاد الحزب الوطني، بينما أصبحت الأحزاب الدينية، بصفة عامة، قد أصبحت أحد المكونات الرئيسية في المجال السياسي، ضم إلى جوار الإخوان والسلفيين، أحزاباً ليبرالية ويسارية وقومية وديمقراطية اجتماعية، رافضاً أي أحزاب تنتمي لأنصار الدولة القديمة – قبل الثورة- مع مرور الوقت بدا واضحاً ، وبالذات في ظل حدة الاستقطاب بين دعاة الدولة الدينية وأنصار الدولة المدنية، أن هذه الأطراف لم تنجح في التوصل إلى قواسم مشتركة أو منطلقات قد تؤدي إلى التوافق حول قواعد إدارة العملية السياسية. ومن ثم .. انقسم المشهد السياسي إلى مجالين، مجال يضم الأحزاب الدينية ،

ومجال يضم الأحزاب المدنية، وكانت هذه هي المقدمات التي أفضت إلى موجة ثورية أخرى في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ أطاحت بـ "الإخوان المسلمين" من السلطة (زهرا، ص ١١، ص ٢٦-٢٧).

وقد حدد بعض الباحثين بعض اختلالات اتسمت بها الحياة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير وهي:

- استقطاب متصاعد متصاعد بين التيارات المدافعة عن دولة مدنية من جهة، وتيارات الإسلام السياسي أو اليمين الديني الداعية إلى دولة مدنية ذات مرجعية دينية وبناء الدولة الإسلامية.
- غياب آليات ذات تكوين مؤسسي واضح وشرعية تمثيلية لإدارة حوار بين التيارات السياسية، وبينها وبين المجلس العسكري.
- غياب خطط ذات توقيتات محددة لتطهير مؤسسات وأجهزة الدولة من بقايا استبداد وفساد النظام السابق (حمزاوي، ٢٠١٤، ص ٥٤-٥٧)

درجت أدبيات العلوم السياسية على تصنيف الأحزاب السياسية وفقاً لأكثر من معيار منها:

١- المعيار التنظيمي : الذي يفرق بين أحزاب نخبة Cadre Parties وأحزاب جماهيرية mass parties وكذلك بين أحزاب منضبطة Disciplined Parties وأحزاب مفككة Loose Parties

٢- معيار الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها الأحزاب، حيث تتم هنا التفرقة بين أحزاب التحرر الوطني، وأحزاب أخرى عبارة عن ماكينات للدعاية الانتخابية.

٣- المعيار الأيديولوجي: الذي يفرق بين الأحزاب بناءً على ما تقترحه من سياسات، وعادةً ما يتم استخدام المحورين الاجتماعي/الاقتصادي Socio- economic والاجتماعي/الثقافي Socio-cultural للتمييز بين هذه السياسات المقترحة (هلال، ٢٠١٣، ص ٢١٠).

إذا حاولنا تحديد المعايير التي يمكن في ضوءها تقسيم القوى والأحزاب السياسية في مصر، فأمامنا معايير السياسات والتوجهات الاقتصادية التي تضع بعض الأحزاب والقوى في خانة اليمين مثلاً، وأخرى في خانة الوسط، وثالثة في خانة اليسار، وسنلاحظ أن أحزاب الوفد والمصريين الأحرار والنور والأخوان يمكن وضعها في خانة اليمين. وهو أمر لم يساعد في فهم توجهاتها أو التنبؤ بممارستها، وإذا اعتمدنا على التقسيم إلى ديني ومدني وفقاً للموقف من هوية الدولة، فإن ذلك المعيار أيضاً لم يساعدنا في فهم لماذا صوتت حركة ٦ أبريل، واتجاهات كبيرة داخل القوى القومية واليسار والقوى الليبرالية لصالح المرشح الإخواني لرئاسة الجمهورية عام ٢٠١٢ محمد مرسي، رغم أنها ضد مشروع الإخوان الرامي إلى بناء دولة دينية (زهرا، ٢٠١٥، ص ١١-١٢).

وفي دراسة هامة تم تصنيف الأحزاب السياسية المصرية وفقاً لمحوري المعيار الأيديولوجي- المحور الاجتماعي/الاقتصادي، والاجتماعي /الثقافي-، على ١٢ حزباً سياسياً خاضوا انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١/٢٠١٢ وحصدوا ما يزيد على ٨٠% من مقاعد المجلس – وبالتالي فهم يمثلون الأحزاب البرلمانية الرئيسية- وهذه الأحزاب هي : الحرية والعدالة، والنور، البناء والتنمية، المصريون الأحرار، الوفد، العدل، المصري الديمقراطي الاجتماعي، الناصري، الكرامة، التحالف الشعبي الاشتراكي، التجمع، الوسط.

١- تصنيف الأحزاب وفقاً للمحور الاجتماعي/الاقتصادي Socio- economic

يُميز هذا المحور بين الأحزاب على أساس نظرتها لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وهو بذلك يفرق بين معسكرين رئيسيين:

أ- أحزاب اليمين ويمين الوسط، التي ترى أن الدولة ليست اللاعب الرئيسي، ويجب على القطاع الخاص والأهلي غير الحكومي أن يقوموا بدور مهم .

ب- أحزاب اليسار ويسار الوسط، التي ترى أن دور الدولة رئيسي. ووفقاً لما هو مُعلن في برامجها السياسية، فإن الأحزاب على يمين الوسط في مصر في انتخابات ٢٠١١ / ٢٠١٢ كانت أحزاب الحرية والعدالة، والمصريين الأحرار ، والعدل، والبناء والتنمية.

أما الأحزاب في المعسكر الآخر- بمعنى اليسار ويسار الوسط- فهي أحزاب التجمع، والناصري، والتحالف الشعبي الاشتراكي، والكرامة، والنور .

يتوسط هذا المحور حزبا الوسط والمصري الديمقراطي الاجتماعي ٢- تصنيف الأحزاب وفقاً للمحور الاجتماعي/ الثقافي Socio- cultural: يُميز هذا المحور بين الأحزاب على أساس نظرتها لقضايا اجتماعية قيمة، ونسق الحقوق والحريات العامة في المجتمع . بناءً على ذلك تتم التفرقة هنا بين المجموعتين التاليتين:

أ- أحزاب ليبرالية / تقدمية: يكون القاسم المشترك بينها أن تصور لها لسقف الحقوق والحريات العامة يكون مرتفعاً، أو يحدده تطور المجتمع نفسه وفقاً لدرجات متفاوتة.

ب- أحزاب محافظة ترى أن هذا السقف تحدده إما قيم مجتمعية ، أو أعراف وتقاليد، أو تعاليم دينية ، تختلف هي الأخرى من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى.

ويُقسم هذا المحور بصورة كبيرة ما بين الأحزاب المحافظة ذات المرجعية الإسلامية على جانب (الحرية والعدالة، والنور، والبناء والتنمية) ، والأحزاب الليبرالية- اليسارية (التجمع، الناصري، الكرامة، التحالف الشعبي الاشتراكي) ، والأحزاب اليمينية (المصريون الأحرار ، الوفد، العدل) والأحزاب الوسطية (المصري الديمقراطي الاجتماعي) - على جانب آخر، فضلاً عن حزب الوسط الذي يحتل موقعاً أقرب إلى الوسط (حسن، ٢٠١٣، ص٢١٠- ٢٢٠) .

أحزاب على اليسار/يسار الوسط	موقع وسطي	أحزاب على اليمين/الوسط	
الناصرى الكرامة التحالف الشعبى الاشتراكى التجمع	المصرى الديمقراطى الاجتماعى	المصريون الأحرار العدل الوفد	أحزاب ليبرالية
	الوسط		موقع وسطي
النور		الحرية والعدالة البناء والتنمية	أحزاب محافظة (ذات مرجعية إسلامية)

تصنيف الأحزاب الرئيسية المكونة للخريطة الحزبية لمصر في انتخابات مجلس الشعب

٢٠١٢/٢٠١١

تاسعا: وسائل الإعلام بين التقليدي والمعاصر في المجال السياسي

من الإعلام التقليدي إلى المجال الافتراضي

يُعد الإعلام وسيلة مهمة في كل التنظيمات أو المؤسسات ، يترتب عليها تأثير فعلي – سلبي أو إيجابي- في سلوك أو أفعال الفرد والجماعة من خلال ما يتم نشره من معلومات وأخبار وآراء وحقائق في وسائله المعروفة المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك في الندوات والمحاضرات. ويعيش الإعلام الآن بكافة وسائله المعروفة وابتداءً من ستينيات القرن العشرين ثورة تكنولوجية عظيمة بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق قمرها الصناعي ذي الشبكة الاتصالية الضخمة المعروفة باسم "تليستار".

وقد أدى تدفق المعلومات والحقائق المتنوعة التي تنقلها وسائل الإعلام أو الاتصال الجماهيري إلى تحقيق هدفين: الأول، تشكيل الرأي العام ومعرفة اتجاهاته . الثاني، مساعدة دوائر صنع القرار وتزويدها بالمعلومات والحقائق اللازمة ومعرفة اتجاهات الرأي العام أو نبض الجماهير.

وفي هذا السياق يرى رايت ميلز R. Mills وغيره من علماء الاجتماع السياسي، أن وسائل الإعلام أداة ذات أهمية متزايدة للسلطة في يد القوة بالمؤسسات الحاكمة. ومن المعروف أن غالبية وسائل الإعلام أو الاتصال الجماهيري المهمة في مصر مملوكة للدولة، وهي بذلك تعبر عن سياسة نظام الحكم السائد وتبني وجهة نظره وتدافع عن قراراته السياسية . أما وسائل الإعلام التي تملكها المعارضة فدورها محدود أو هامشي إلى حد كبير . أما وسائل الإعلام الخاصة سواء كانت مقروءة أم مرئية فدورها مؤثر وقوي وفعال؛ حيث استطاعت مع غيرها في التمهد لثورتها في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو (بيومي، ٢٠١٥، ص ١٣٧-١٣٩).

يشارك الإنترنت مع غيره من وسائط الاتصال الجماهيري في كونه فضاءً لتشكيل الهوية الفردية والجمعية. إلا أنه يتميز عن باقي الوسائط من حيث أن المستخدم هو محور عملية الاتصال وليس مجرد متلقٍ أو مشارك عابر . وممارسة التعبير الحر على الإنترنت هي بمثابة اشتباك مع طيف واسع من ممارسات تشكيل الذاتية والتي تتأسس عبرها الهويات الجمعية وعلاقات السلطة وتقنيات الحكم في الدولة الحديثة. ومن ثم ينظر البعض إلى هذه الممارسة بوصفها فعلاً سياسياً بامتياز، حتى لو لم يترتب عليها تدخل في المجال الواقعي بالمعنى المتعارف عليه.

أسفرت هذه الموجة من التعبير الحر عن ميل متصاعد لتفكيك التصورات الراسخة عن علاقة الفرد بالمجتمع والولة والموروثة منذ حقبة التحرر الوطني. إلا أن هذا الميل للمقرطة Democratization لا يعكس نفسه بشكل تلقائي في المجال السياسي التقليدي، أي لا يؤدي بالضرورة لارتفاع نسب المشاركة في الانتخابات مثلاً أو العضوية في الأحزاب ، على العكس ، قد يؤدي هذا الشكل من المقرطة إلى انصراف عن أشكال التعبير الموروثة من التجارب الديمقراطية العريقة لصالح مجال أكثر انفتاحاً من الجدل العام يتيح القدرة على التأثير دونما التقيد بقيود التزام حزبي صارم. تتجلى هذه المعضلة بوضوح في حالتنا المصرية ؛ إذ لا تعكس الخريطة الحزبية والسياسية الصاعدة مدى الثراء والتنوع المتحقق في المجال الافتراضي . قد ينحو الكثيرون إلى المشاركة التقليدية ، كما حدث خلال

أحداث الثورة نفسها أو خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، إلا أن هناك انفصام بين المجالين، إذ ينحو مجال المشاركة التقليدية أكثر محافظة وجموداً حتى الآن (عبدالرحمن، ٢٠١٢، ص ١٤٥-١٤٧).

وقد أكدت الدراسات الدور الذي لعبه الإنترنت والمواقع الإلكترونية خلال الثورة وفي إطار المرحلة الانتقالية، في الحشد للثورة أو التأثير بعدها ، الأمر الذي دفع القوى السياسية المؤثرة إلى التعامل مع تلك المواقع واستخدامها من أجل التأثير والحشد والتعبئة.

وقد اكتسب الإنترنت والحركات الإلكترونية أهمية لعدد من الأسباب؛ أولها: إتاحتها لمجال يسمح بمناقشة قضايا الشأن العام بعيداً عن قيود البيئة السياسية الواقعية. ثانياً: استغلال الإنترنت في تعظيم "التدوين الاحتجاجي" ، وتأسيس حوارات ونقاشات بديلة بعيداً عن سيطرة النخب التقليدية وعن القيود الأيديولوجية الضيقة للأحزاب السياسية. ثالثاً: أن وسائل الإعلام الجديدة هذه، مثل "الفيس بوك" و "تويتر" ، و"يوتيوب" ، وتقنيات الهواتف المحمولة ، يسرت على المحتجين العمليات الإعلامية والتنظيمية ، خاصةً أن تلك المواقع تحولت إلى قناة رئيسية للدخول إلى المجال العام ومناقشاته نحو الإصلاح والتغيير.

نشطت أيضاً الصحافة الإلكترونية بعد الثورة، وأقبلت العديد من المؤسسات الصحفية على استخدامها، فأنشأت معظم الصحف الحزبية والمستقلة وحتى القومية مواقع لها على الإنترنت .

وهكذا اتسعت منظومات التفاعل الإلكتروني بعد الثورة عبر فضاءات الحوار الجماعي والشبكات الاجتماعية والتي تقوم على منطق الديمقراطية في المشاركة بالتواصل مع الجمهور (مي مجيب، ٢٠١٣، ص ٢٧٦-٢٧٨) (عبدالرحمن، ٢٠٠٧)

ومن ثم تعمل وسائل الاتصال الحديثة وخاصةً الإنترنت على تدعيم الممارسة الديمقراطية من خلال نشر الوعي السياسي ، وتدعيم دور المعارضة لسياسية واشتراك المواطنين في الأحداث السياسية الجارية ، ويؤدي ذا الأمر إلى بروز قادة رأي عام جدد لهم منابر إعلامية وتقنيات خاصة لحشد الجماهير وتعبئة الأفراد، وقد تكون من أهم المحطات الأيديولوجية لشبكات الاجتماعية ((هشام دراجيو إكرام بخوش، ٢٠١٨).

وقد أشار السيد يس إلى هذا النوع من الديمقراطية – الديمقراطية الرقمية- باعتباره نمط جديد من أنماط الليبرالية نتيجة للدمج بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العمل السياسي كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية. ومن الأدوات التي تعبر عن التطور في الممارسة الديمقراطية على مستوى العالم نتيجة التطور التكنولوجي وثورة الاتصال والمعلومات : التجمعات الافتراضية ، والمنتديات ، واستطلاعات الرأي الإلكترونية ، والمدونات.

و نخلص من ذلك ، باتفاقنا مع السيد يس ، بأن اتساع دوائر الديمقراطية باعتبارها أحد شعار العولمة الرئيسية، فإن الثورة الاتصالية وعلى وجه الخصوص "شبكة الإنترنت" بوسائلها الإلكترونية المتعددة، أتاحت للديمقراطية أن تكون على رأس جدول أعمال التطور الحضاري الذي يشق طريقه في مختلف أنحاء العالم (بيومي، ٢٠١٥، ص ٧٦-٧٨)

نتائج الدراسة الميدانية

١- تتحدد استراتيجية التحليل في ضوء ثلاث ركائز أساسية

أ- ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كحدث محلي داخلي؛ حيث وقعت الواقعة التي تمثلت في مظاهرة احتجاجية على خرق حقوق الإنسان والفساد، بادر بتنظيمها نشطاء سياسيون بطريقة التشبيك الإلكتروني في يوم الاحتفال بعيد الشرطة. ثم تحولت المظاهرة إلى فيضان شعبي عارم حطم كل السدود والموانع وانتهى إلى إسقاط النظام. وضاعت الأحزاب السياسية القديمة في زحام الأحداث السياسية، وعلا ضجيج الائتلافات الثورية التي كونها الناشطون السياسيون.

ب- المنظور العولمي في تجليه السياسي؛ والواقع يؤكد أن علم الاجتماع أصبح علم اجتماع يتخطى المجتمعات Beyond Society نتيجة التغيرات التي ارتبطت بالعولمة ويصعب الإحاطة بها. وبالتالي يجب أن نسقط من اعتبارنا فكرة المجتمع باعتباره كياناً له حدود مكانية . و طرح الباحثون نظرية منعطف التعقيد ، كبديل مناسب لحالة التعقيد والفوضى التي ترتبت على العولمة، أو باعتبارها عملت على خلق عالم ينتقل فيه البشر بالملايين عبر الحدود القومية ، وتتدفق فيه المعلومات على نحو لا يمكن إحصاؤه . ويرتبط بهذه الأفكار بُعدين أساسيين: **البُعد الثقافي** المنعكس في العولمة الثقافية وتجلياتها ودورها في قيام الثورة المصرية عبر العالم الافتراضي Virtual Society . والبُعد السياسي المرتبط بمفهوم المجال العام Public Sphere الذي تناوله هابرماس ، ويؤكد في إطاره على أن تطوير مجال عام مستقل خارج إطار الدولة يُعتبر بمثابة شرط مسبق لمشاركة المواطن Citizen Engagement ، وتحقيق المواطنة الفعالة Active Citizenship (يسين، ص ١١-١٢) (جلبي و خميس، ص ١١ : ٥٩، ص ٩٣ : ١٣٠) وقد حدد علماء الاجتماع والسياسة درجات للمشاركة السياسية منها العضوية النشطة في التنظيمات السياسية ، والمشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، والاهتمام العام بالسياسة، والتصويت . وفي ضوء ذلك تصبح المشاركة حجر الزاوية في النظام الديمقراطي ، حيث تسهم في تعميق الشعور بالمسؤولية لدى الحاكم والمحكوم (محمد ياسر الخواجة و حسين الدريني، ٢٠١٠، ص ١٨٦)

ت- نتائج الدراسة الميدانية الحالية والتي تم تطبيقها من خلال الأدوات التالية:

- استمارتي استبيان تم تطبيق الأولى على (٢٥٠) مبحوث غير منتمي حزبياً، و تطبيق الثانية على (١٥٠) مبحوث من أعضاء بعض الأحزاب السياسية وهي (الوفد - التجمع - الناصري- التحالف- المؤتمر- النور) .
- دليل مقابلة تم تطبيقه على عينة من رؤساء وقيادات بعض الأحزاب السياسية:
- سيد عبد الغني : رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري.
- عبد السلام عبد الحميد: أمين مساعد التنظيم المركزي بالحزب الناصري.
- حسام جمال الدين: أمين التنظيم الحزبي بالحزب الناصري.
- هشام بيومي: كدير المقر المركزي بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
- حامد الشناوي: نائب رئيس حزب المؤتمر ومدير المقر المركزي.
- طه طنطاوي عضو المكتب السياسي بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي
- اللواء/ محمد ابراهيم مساعد رئيس حزب الوفد.
- دليل مقابلة تم تطبيقه على بعض المبحوثين من المواطنين غير المنتمين حزبياً (من غير المتعلمين).

- سائق تكتوك (٥٧ عام) - عامل بمقهى (٣٠ عام) - عامل بالجامعة (٥٥ عام)

- تم عقد لقاءات نقاش جماعية داخل مقر الأحزاب (الوفد - التجمع - الناصري) مع بعض أعضاء الحزب وأمناء التنظيم المركزي.
- وقد احتوت أدوات الدراسة على بعض القضايا التي يثرها البحث في جانبه النظري وهي
- ١- ملامح الخريطة الحزبية في المجتمع المصري.
 - ٢- دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية المصرية الراهنة.
 - ٣- الأحزاب السياسية وعلاقتها بقضايا المواطنين.
 - ٤- الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.



مقابلة مع أ. سيد عبد الغني رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري بمقر الحزب



مقابلة مع أ. حسام



مقابلة مع أ. حامد الشناوي نائب رئيس حزب المؤتمر بمقر الحزب

جمال الدين أمين التنظيم المركزي بالحزب الناصر



مقابلة مع اللواء محمد ابراهيم مساعد رئيس حزب الوفد بمقر الحزب



❖ وصف مجتمع البحث

١- وصف عينة المواطنين غير المنتمين حزبياً:



شكل رقم (٢) يوضح توزيع

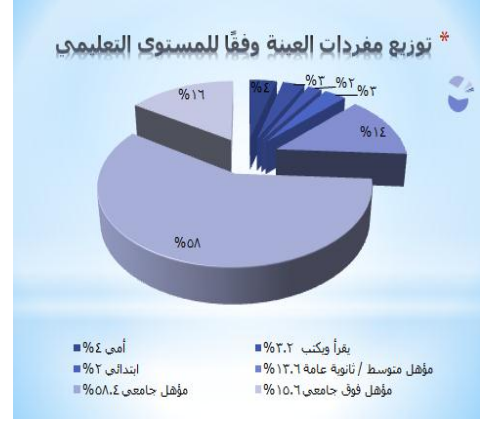
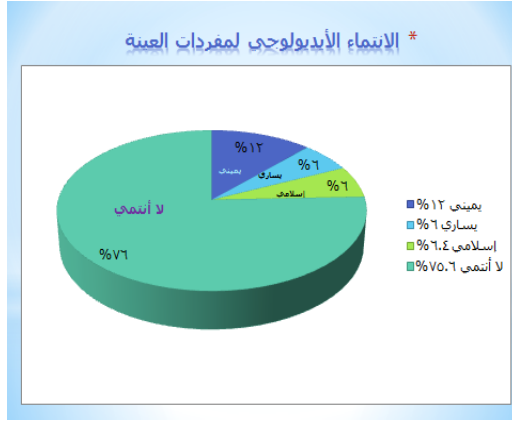
شكل (١) تنقسم مفردات العينة إلى ٥٠% ذكور و ٥٠% إناث مفردات العينة وفقاً للسن



شكل (٤) يوضح توزيع مفردات العينة وفقاً للديانة (١٠% مسيحي، ٩٠% مسلم)



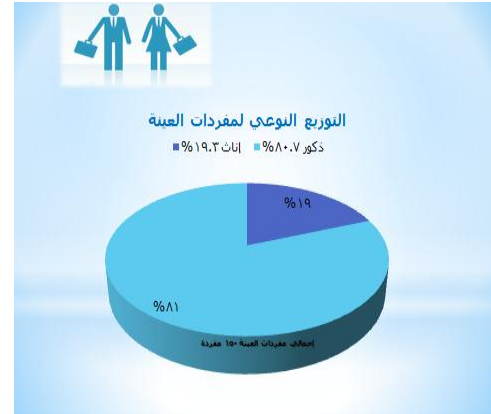
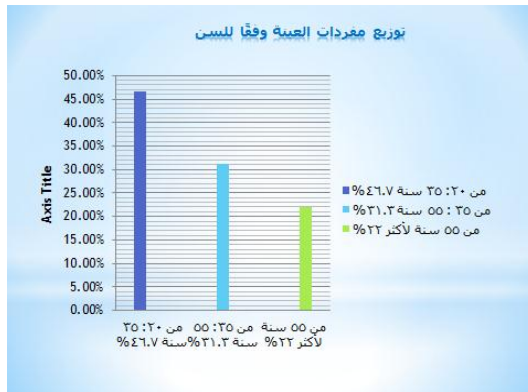
شكل رقم (٥) يوضح الانتماء الطبقي لمفردات العينة وفقاً للتحديد الذاتي



شكل رقم (٧) يوضح

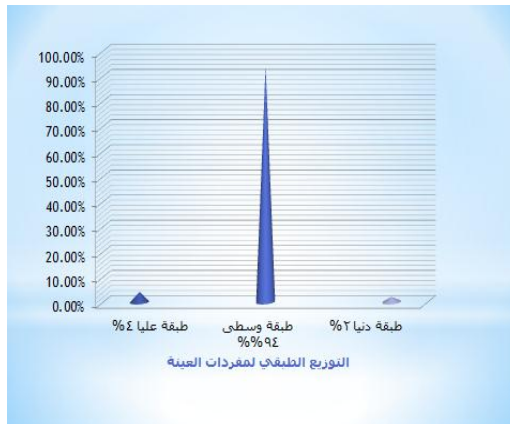
شكل (٦) يوضح توزيع مفردات العينة وفقاً للمستوى التعليمي
الانتماء الأيديولوجي لمفردات البحث

٢- خصائص عينة المواطنين المنتمين حزبياً (١٥٠ مفردة):



شكل رقم (٩) يوضح توزيع

شكل رقم (٨) يوضح التوزيع النوعي لمفردات العينة
مفردات العينة وفقاً للسن



شكل رقم (١١) يوضح اوزيع

شكل رقم (١٠) يوضح اوزيع مفردات العينة وفقاً للسن
مفردات العينة وفقاً للسن



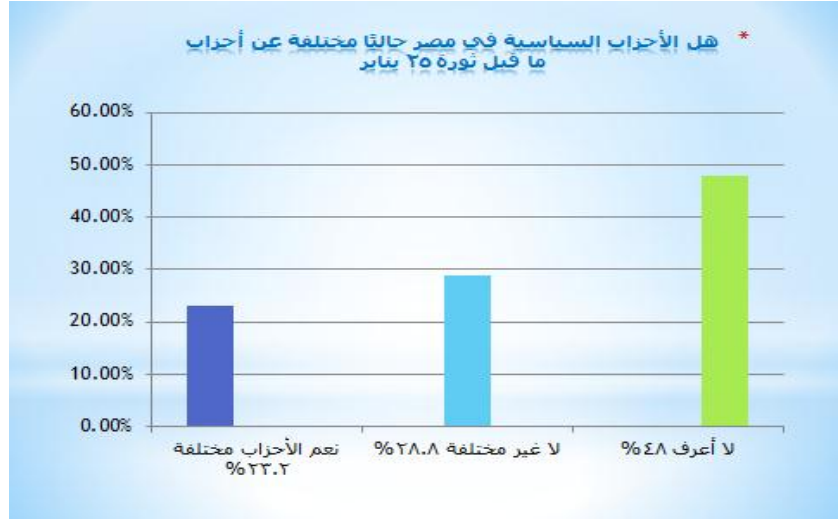
شكل رقم (١٢) يوضح توزيع مفردات العينة وفقاً للسن العينة وفقاً للانتماء الأيديولوجي



شكل رقم (١٤) يوضح الانتماء الحزبي لمفردات العينة

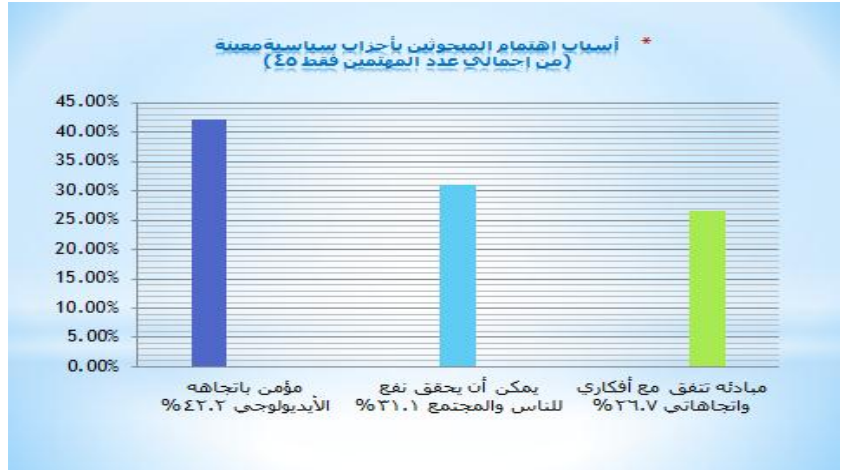
❖ قراءة أولية في إجابات المبحوثين (عرض أولي) - المبحوثون غير المنتمين حزبياً

١- النسبة الأكبر من المواطنين اللامنتمين حزبياً (٦٣.٦%) ليس لديهم معلومات عن الأحزاب السياسية في مصر حالياً. ونسبة (٢٣.٢%) يعتقدون أن الأحزاب الموجودة على الساحة حالياً مختلفة عن أحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير، في مقابل (٢٨.٨%) يعتقدون أنها مختلفة، بينما الغالبية (٤٨%) أجابت بعدم معرفتها عما إذا كانت الأحزاب الحالية مختلفة أم لا.



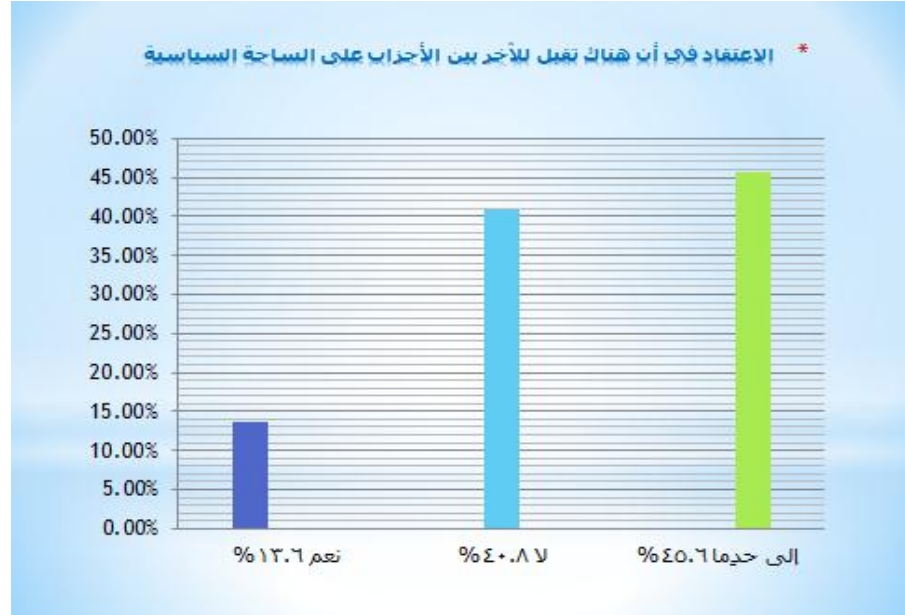
شكل رقم (١٥) يوضح تصور المبحوثين عن مدى اختلاف الأحزاب الموجودة حاليًا عن أحزاب ما قبل ثورة يناير

٢- غالبية المبحوثين (٨٢%) أجابوا بأنه لا توجد أحزاب سياسية تثير اهتمامهم ، أو تأييدهم، أو إعجابهم و في المقابل كانت مبررات (١٨%) من المبحوثين المهتمين على النحو التالي: الإيمان باتجاهه الأيديولوجي (٤٢.٢%)، ثم أن الحزب يمكن أن يحقق نفع للناس أو المجتمع (٣١.١%) ، وأخيرًا أن مبادئ الحزب تتفق مع أفكارهم ومبادئهم (٢٦.٧%).



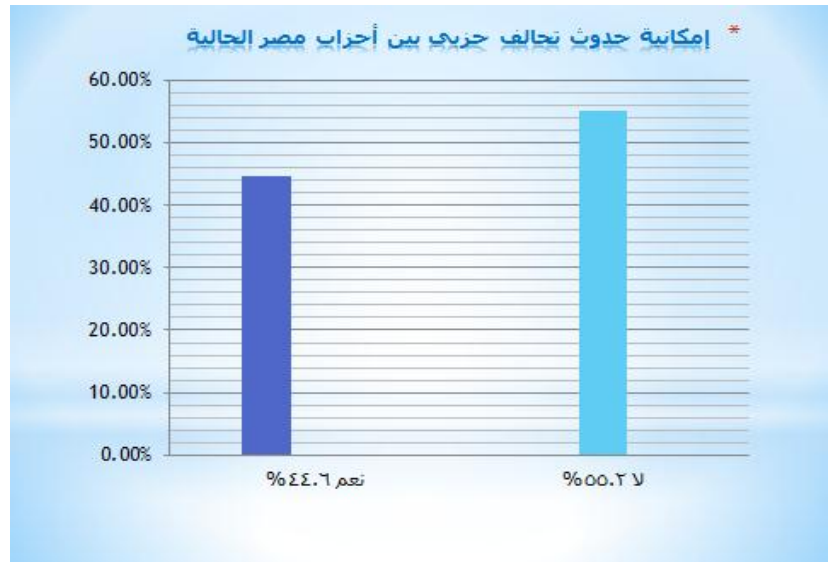
شكل رقم (١٦) يوضح أسباب اهتمام المبحوثين بأحزاب سياسية معينة على الساحة الحزبية

٣- يعتقد (١٣.٦%) أن هناك تقبل للآخر بين الأحزاب على الساحة الحزبية في مقابل (٤٠.٨%) يعتقدون أنه لا يوجد تقبل، بينما يعتقد (٤٥.٦%) أنه يوجد تقبل إلى حد ما.



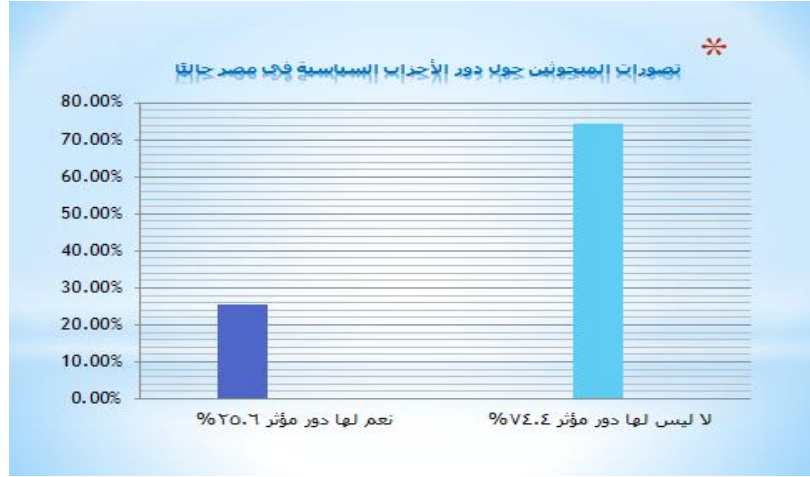
شكل رقم (١٧) يوضح رؤية الباحثين لمدى وجود تقبل للأحزاب السياسية الحالية

٤- يعتقد (٤٤.٦%) من الباحثين في إمكانية حدوث تحالف حزبي بين الأحزاب الحالية في مقابل (٥٥.٢%) لا يعتقدون في ذلك

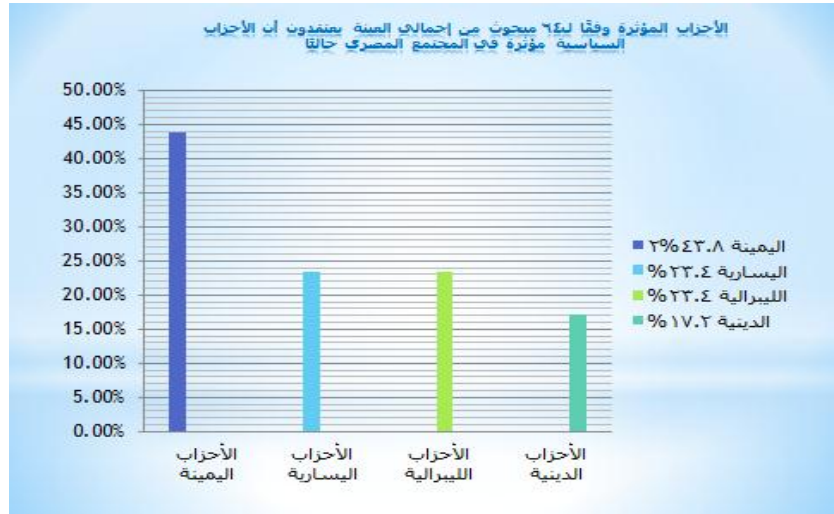


شكل رقم (١٨) يوضح رؤية الباحثين لمدى إمكانية قيام تحالف حزبي حالياً

٥- يعتقد (٧٤.٤%) وهي النسبة الأكبر من الباحثين، أن الأحزاب السياسية ليس لها دور مؤثر . وفي المقابل كانت ترتيب الأحزاب المؤثرة من وجهة نظر (٢٥.٦%) هي : الأحزاب اليمينية أولاً ، ثم اليسارية، والليبرالية بالتساوي، وأخيراً الدينية.



شكل رقم (١٩) يوضح رؤية المبحوثين حول دور الأحزاب السياسية وتأثيرها



شكل رقم (٢٠) يوضح ترتيب المبحوثين للأحزاب السياسية المؤثرة

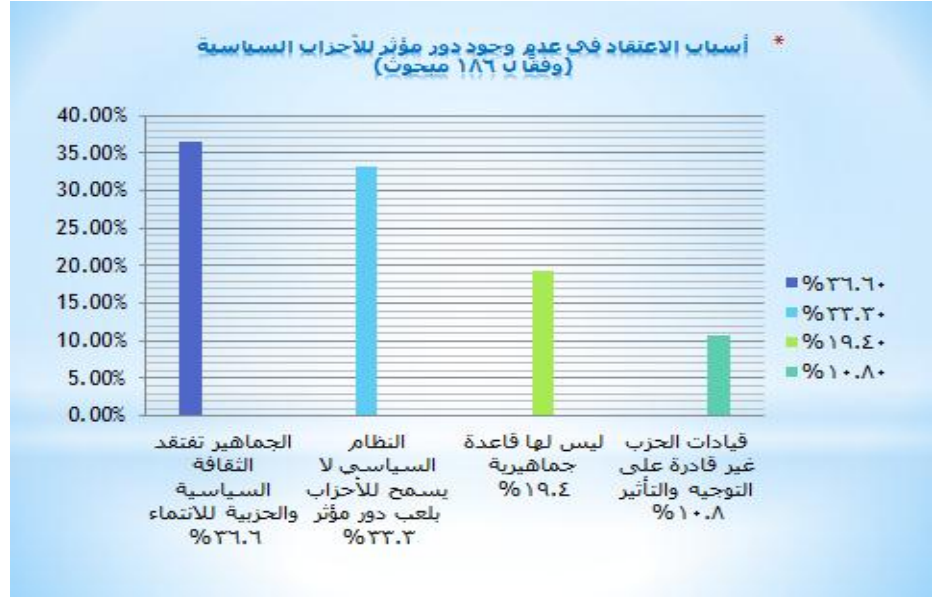
(وتأتي النسب في هذا الشكل من إجمالي عدد ٦٤ مبحوث)

- أما المبحوثين الذين يعتقدون في عدم وجود دور مؤثر للأحزاب السياسية ونسبتهم (74.4%) فجاءت مبرراتهم على النحو التالي: (36.6%) الجماهير تفتقد الثقافة السياسية والحزبية

(33.3%) النظام السياسي لا يسمح للأحزاب بلعب دور مؤثر.

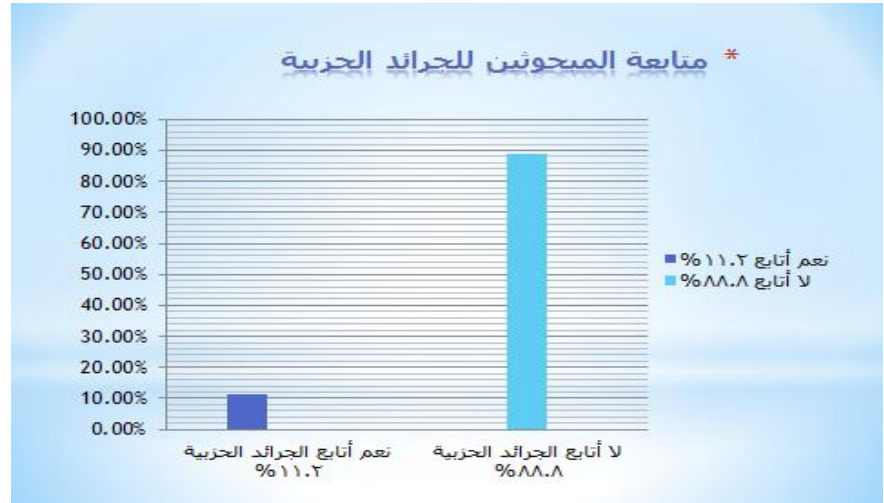
(19.4%) الأحزاب الموجودة ليس لها قاعدة جماهيرية.

(10.8%) قيادات الأحزاب غير قادرة على التوجيه والتأثير.



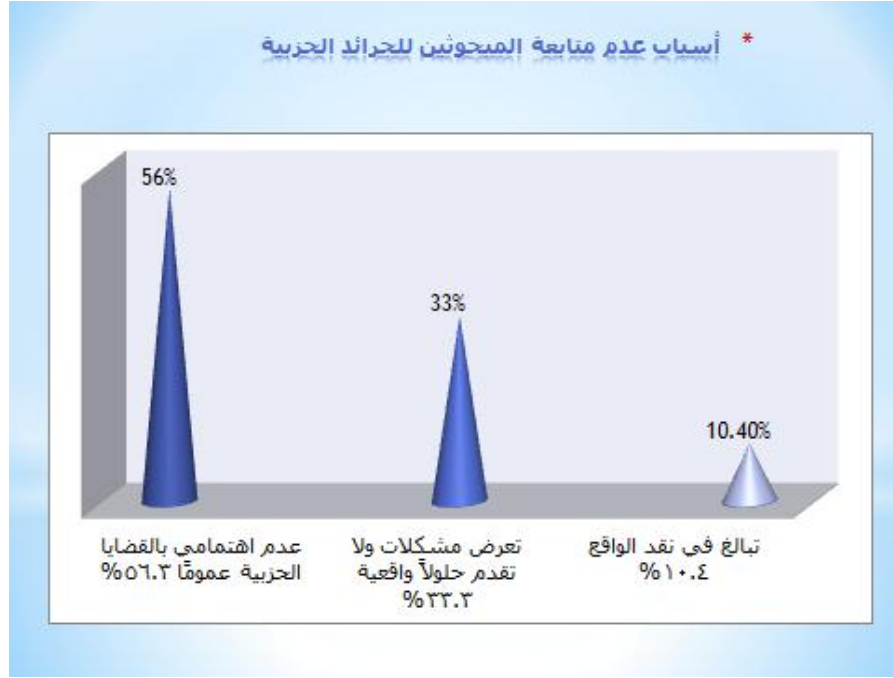
شكل رقم (٢١) يوضح أسباب عدم وجود دور مؤثر للأحزاب السياسية (وتأتي النسب في هذا الشكل من إجمالي عدد ١٨٦ مبحوث)

٦- الغالبية العظمى من المبحوثين (٨٨.٨%) لا يتابعون الجرائد أو الإصدارات الحزبية (منشورات- مجلات - ..)



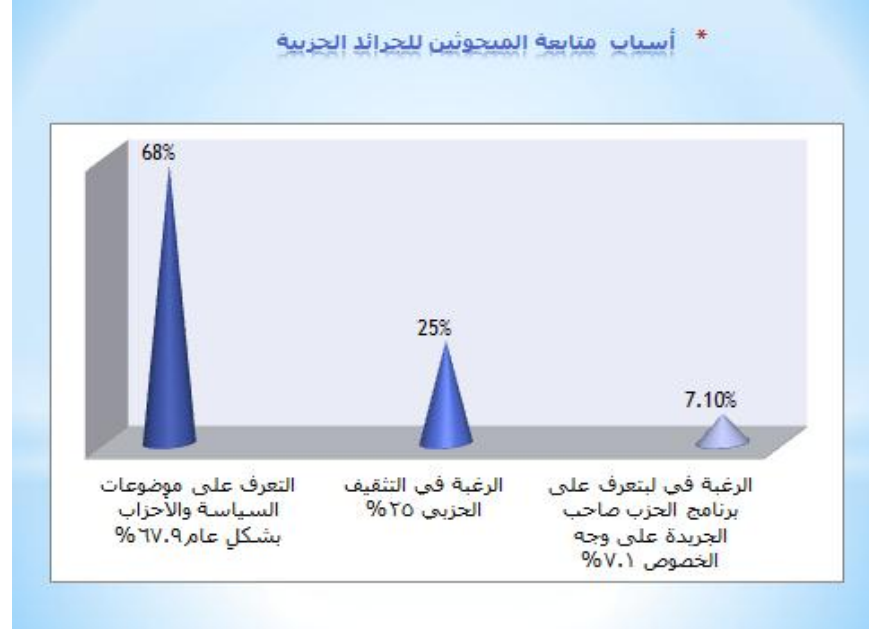
شكل رقم (٢٢) يوضح مدى متابعة المبحوثين للجرائد الحزبية / إصدارات الأحزاب

وكانت أسباب عدم المتابعة هي: عدم الاهتمام بالقضايا الحزبية عمومًا (٥٦.٣%) ، أنها تعرض مشكلات ولا تقدم حلولاً واقعية (٣٣.٣%) وأخيرًا لأنها تبالغ في نقد الواقع (١٠.٤%)



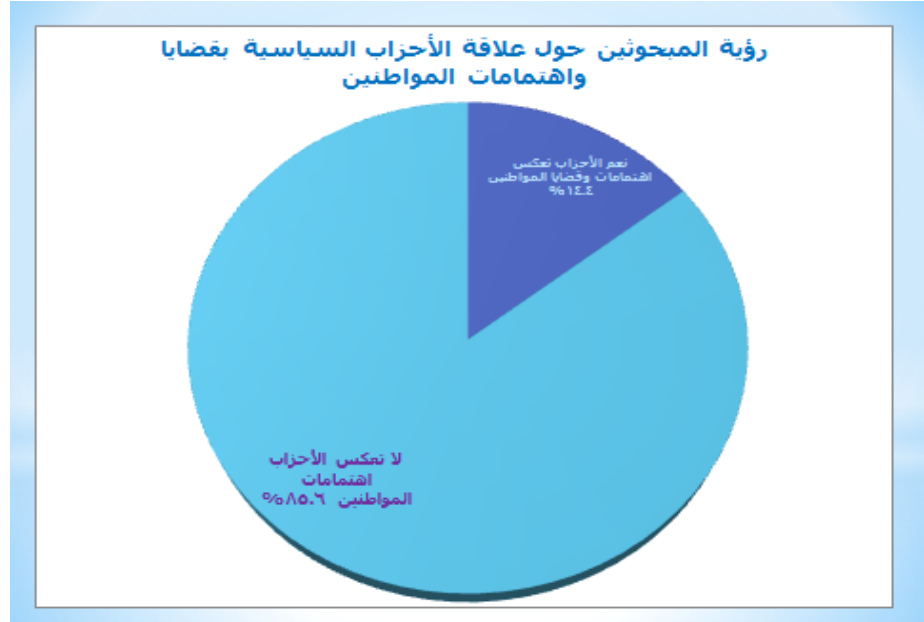
شكل رقم (٢٣) يوضح أسباب عدم متابعة المبحوثين للجرائد الحزبية

- في المقابل وُجد (١١.٢%) يتابعون الجرائد والإصدارات الحزبية – بمستويات مختلفة من المتابعة- وكانت أسباب المتابعة على النحو التالي:



شكل رقم (٢٤) يوضح أسباب متابعة المبحوثين للجرائد الحزبية

٧- غالبية المبحوثين تعتقد أن الأحزاب لا تعكس اهتمامات وقضايا المواطنين (٨٦%)



شكل رقم (٢٥) يوضح رؤية المبحوثين تجاه علاقة الأحزاب السياسية بقضايا واهتمامات المواطنين

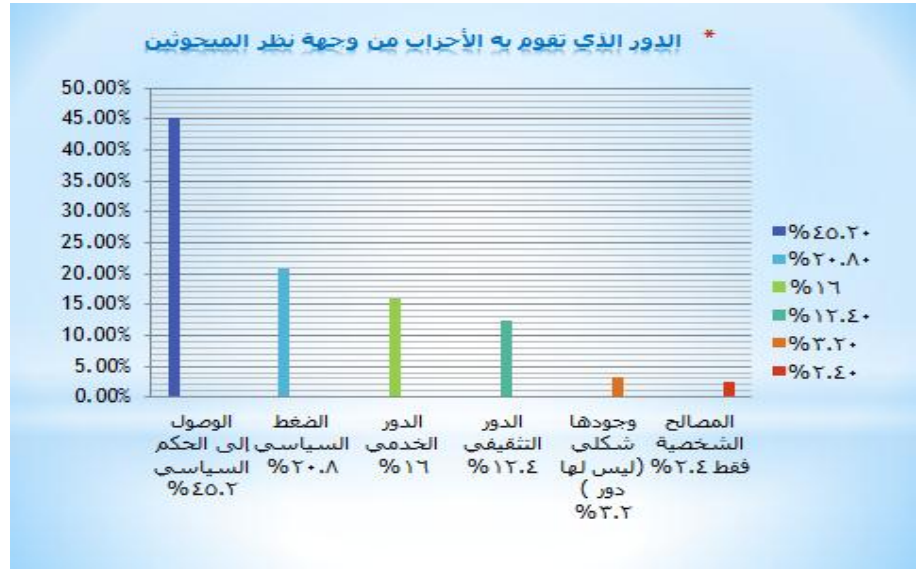
٨- ويؤكد ذلك أن ٥٧% يرون أن الأحزاب ليس لها وجود واقعي بينما يعتقد (٤٣%) أن لها وجود لكنها لا تستطيع التأثير على مستوى حكومي أو جماهيري على النحو المرغوب.



شكل رقم (٢٦) يوضح رؤية المبحوثين فيما يتعلق بالوجود الواقعي للأحزاب ومدى تأثيرها.

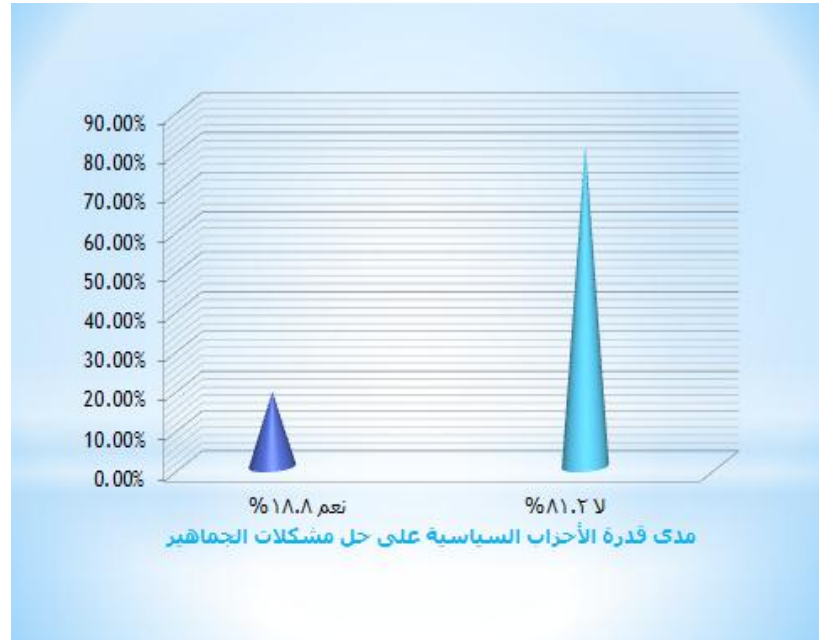
٩- فيما يتعلق برؤية المبحوثين حول الدور الذي تقوم به الأحزاب فقد جاء كالاتي: الوصول إلى الحكم السياسي (٤٥%) ، لضغط سياسي (٢١%) ، الدور الخدمي (١٦%) ، الدور التنقيفي

(١٢%) بينما رأى (٦%) من المبحوثين أن الأحزاب وجودها شكلي والغرض منها تحقيق مصالح شخصية وخاصةً لمؤسسيها وأعضاءها.



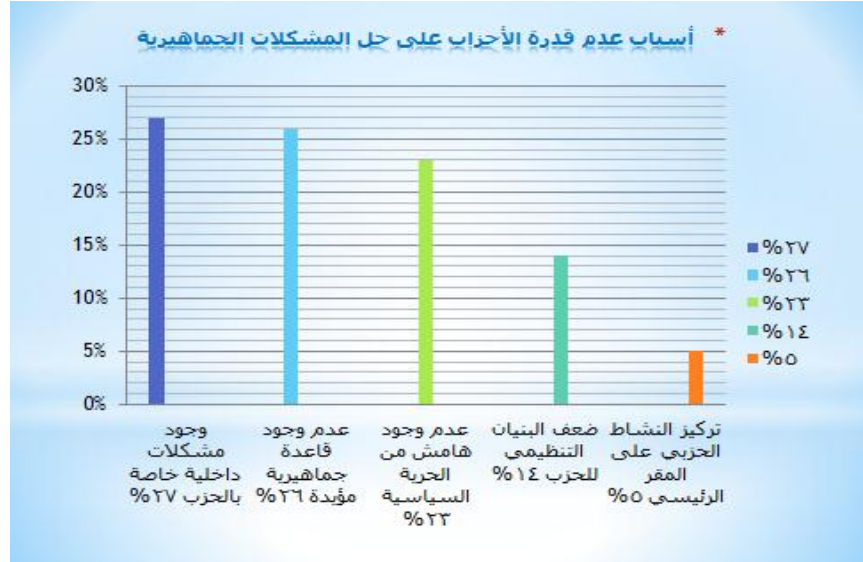
شكل رقم (٢٧) يوضح رؤية المبحوثين للدور الذي يقوم به الحزب السياسي

١٠- وفيما يتعلق بقدرة الأحزاب على حل مشكلات الجماهير يعتقد ٨١% من المبحوثين أنها غير قادرة ، والأسباب جاءت على النحو الآتي:



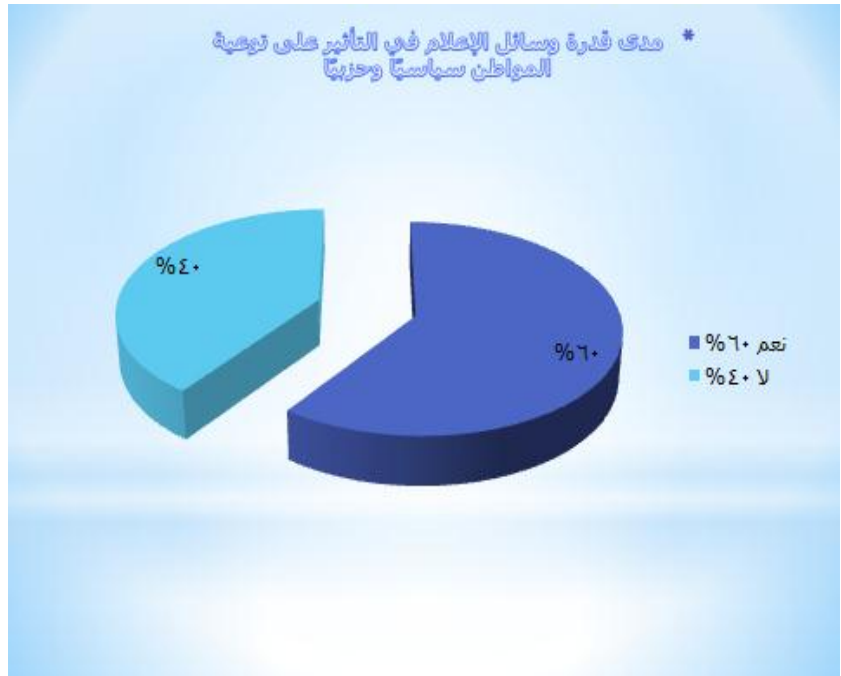
شكل رقم (٢٨) يوضح رؤية المبحوثين حول قدرة الأحزاب السياسية على حل مشكلات الجماهير

١١- جاءت أسباب عدم قدرة الأحزاب السياسية على حل مشكلات الجماهير وفقاً لرؤية المبحوثين على النحو الآتي:



شكل رقم (٢٩) يوضح أسباب عدم قدرة الأحزاب السياسية على حل مشكلات الجماهير

١٢ - يعتقد (٦٠%) من المبحوثين أن وسائل الإعلام لها تأثير على توعية المواطنين سياسياً وحزبياً



شكل رقم (٣٠) تأثير وسائل الإعلام على الوعي السياسي والحزبي للمواطنين

١٣ - رتب المبحوثون وسائل الإعلام المؤثرة على النحو التالي: التلفزيون، المواقع الإلكترونية، الجرائد، الإذاعة، السينما



شكل رقم (٣١) يوضح ترتيب المبحوثين لوسائل الإعلام المؤثرة على الوعي السياسي والحزبي للمواطنين

(تأتي هذه النسبة من إجمالي ١٥٠ مبحوث يعتقدون في تأثير وسائل الإعلام على الوعي السياسي والحزبي للمواطن)

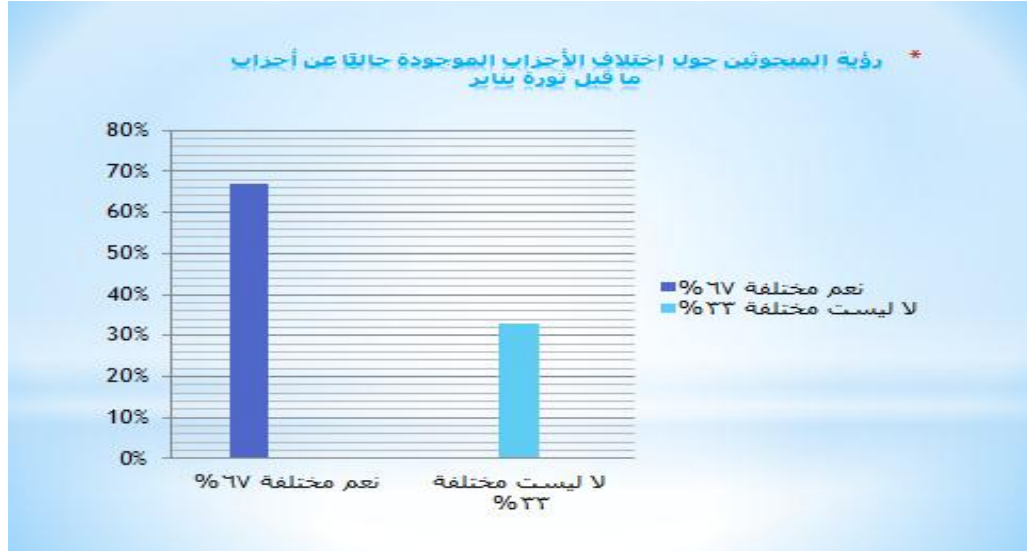
١٣- وفيما يتعلق بمدى متابعة المبحوثين للأخبار الحزبية السياسية عبر وسائل الإعلام ، أظهرت الإجابات أن ٤٨% يتابعونها عبر التلفزيون، ٣٠% عبر المواقع الإلكترونية، ٢٥% يتابعونها عبر الجرائد



شكل رقم (٣٢) يوضح نسب متابعة المبحوثين لأخبار الأحزاب السياسية عبر وسائل الإعلام (التلفزيون - المواقع الإلكترونية- الجرائد)

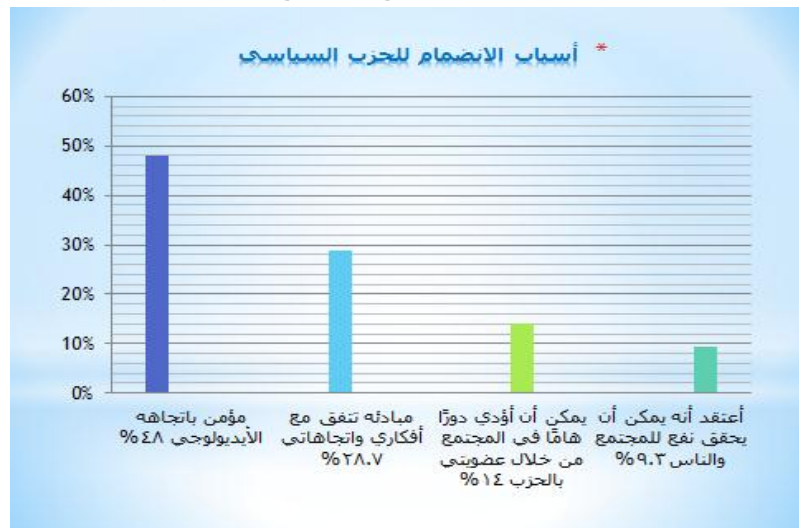
❖ قراءة في إجابات المبحوثين المنتمين حزبياً

١- النسبة الأكبر من المبحوثين – أعضاء الأحزاب- يعتقدون أن الأحزاب السياسية الموجودة حالياً مختلفة عن أحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير.



شكل رقم (٣٣) يوضح تصور المبحوثين حول مدى اختلاف الأحزاب السياسية الحالية عن أحزاب ما قبل الثورة

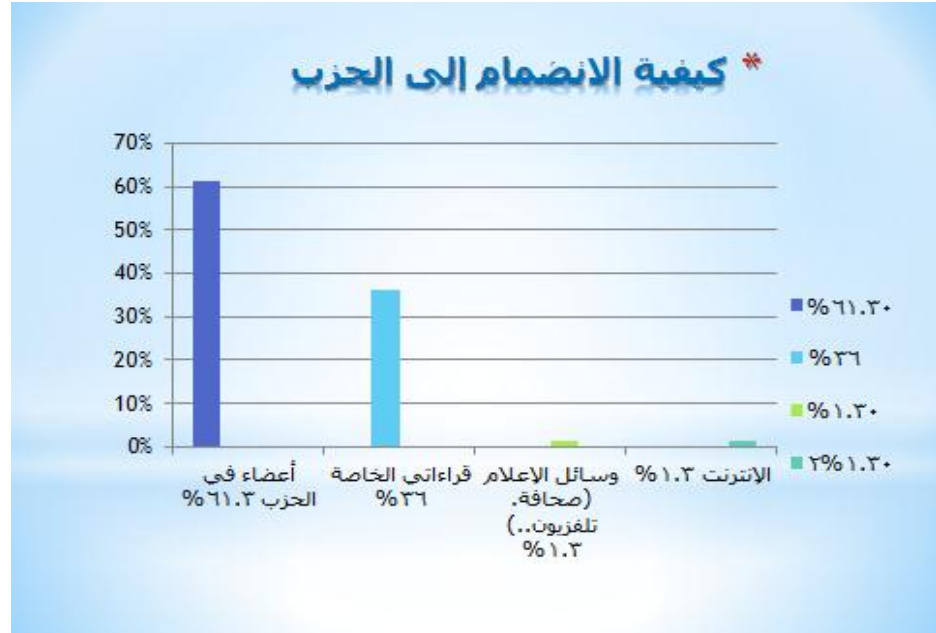
- ٢- حدد المبحوثون أسباب انضمامهم إلى الحزب السياسي المنتمين إليه على النحو التالي:
- مؤمن باتجاهه الأيديولوجي (٤٨%)
 - مبادئه تتفق مع أفكاره ومبادئه (٢٩%)
 - يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في المجتمع من خلال عضويتي بالحزب (١٤%)
 - أعتقد أنه يمكن أن يحقق نفع للمجتمع والناس (٩%)



شكل رقم (٣٤) يوضح أسباب الانضمام إلى الحزب

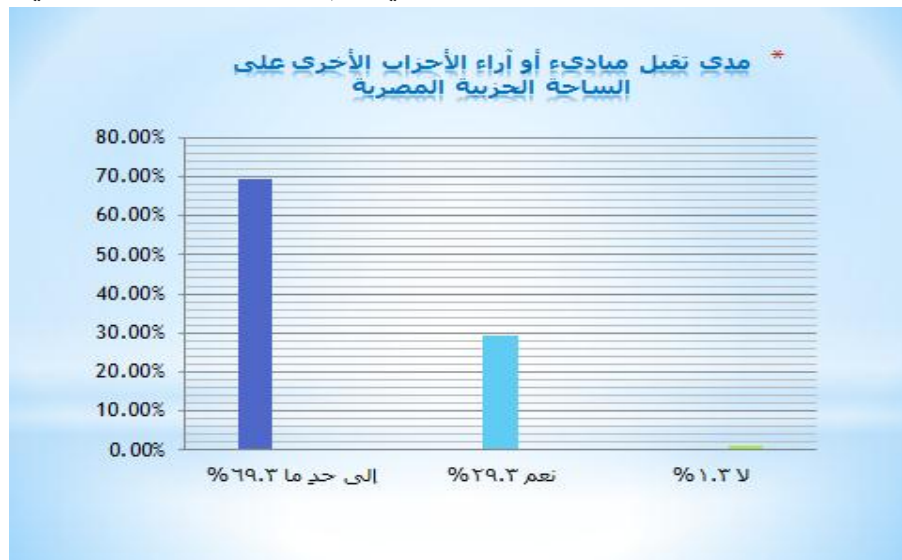
٣- حدد المبحوثون كيفية الانضمام للحزب على النحو الآتي:

- أعضاء في الحزب ٦١%.
- قراءاتي الخاصة ٢٦%.
- وسائل الإعلام (صحافة ، تلفزيون، جرائد...) و الإنترنت (١.٣%) بالتساوي



شكل رقم (٣٥) يوضح كيفية الانضمام إلى الحزب

٤- يعتقد ٦٩.٣% أن هناك تقبل للأحزاب السياسية حالياً ولكن (إلى حدٍ ما) بينما ٢٩.٣% يعتقدون أن هناك تقبل ، و ١.٣% يعتقدون في عدم وجود تقبل للأحزاب.



شكل رقم (٣٦) يوضح مدى تقبل الآخر الحزبي وفقاً لتصوير المبحوثين من أعضاء الأحزاب

٥- يعتقد ٨٣% من المبحوثين في إمكانية حدوث تحالف حزبي حاليًا على الساحة الحزبية المصرية.



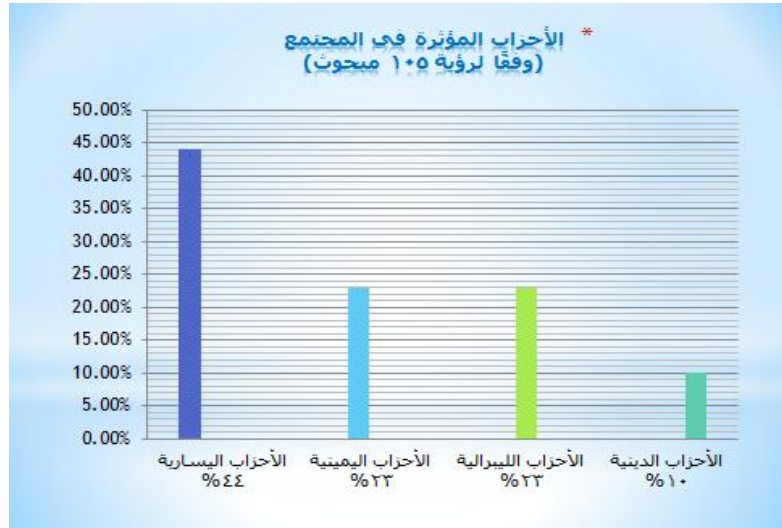
شكل رقم (٣٧) يوضح مدى إمكانية حدوث تحالف حزبي حاليًا.

٦- يعتقد ٧٠% من المبحوثين أن الأحزاب السياسية تلعب دورًا مؤثرًا ، في مقابل ٣٠% لا يعتقدون ذلك



شكل رقم (٣٨) يوضح مدى تأثير الأحزاب في المجتمع حاليًا وفقًا لتصور المبحوثين

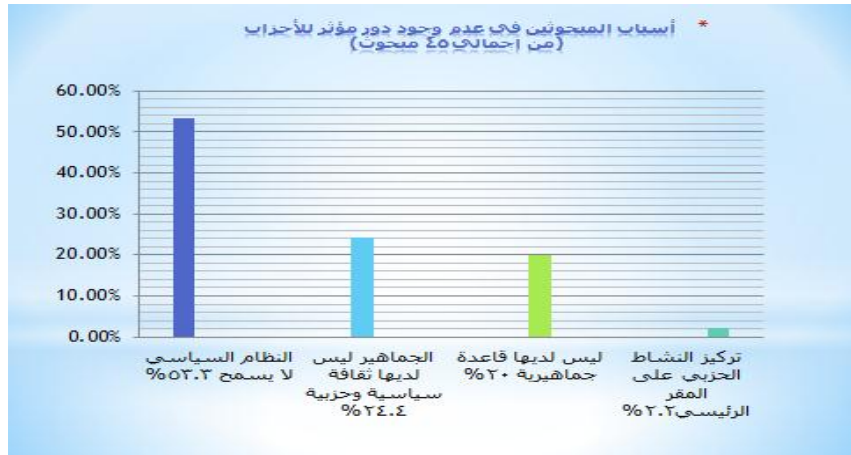
- رتب المبحوثون- المعتقدون في أن الأحزاب مؤثرة- الأحزاب المؤثرة على النحو الآتي:
 - الأحزاب اليسارية (٤٤%) ، ثم اليمينية والليبرالية (٢٣%) ، وأخيرًا الدينية (١٠%)



شكل رقم (٣٩) يوضح ترتيب الأحزاب المؤثرة في المجتمع

تأتي هذه النسب من إجمالي (١٠٥) مبحوث

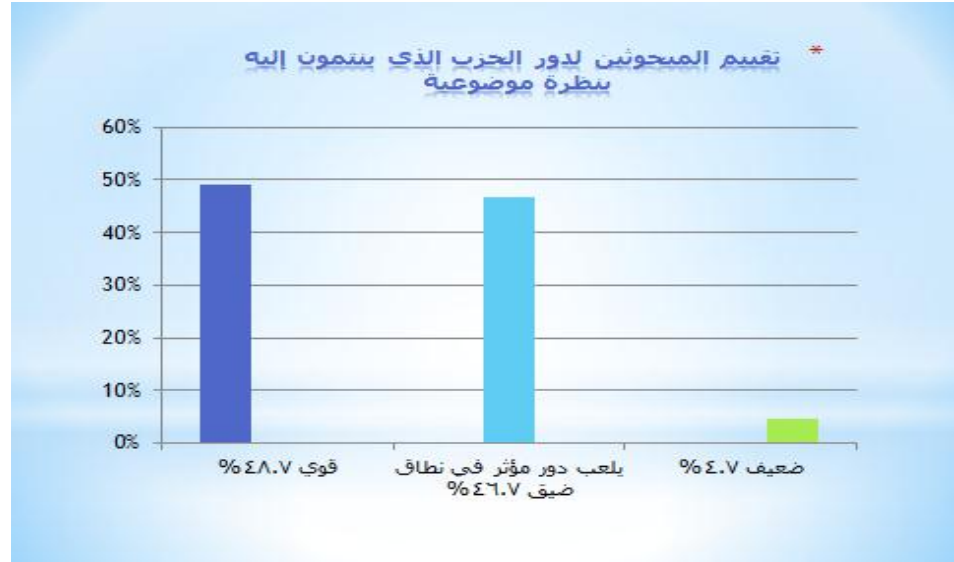
- أما أسباب عدم تأثير الأحزاب فكانت على النحو الآتي:
 - النظام السياسي لا يسمح للأحزاب بلعب دور مؤثر ٥٣.٣%
 - الجماهير ليس لديها ثقافة سياسية و حزبية توجهها للانتماء الحزبي ٢٤.٤%
 - الأحزاب ليس لها قاعدة جماهيرية مؤمنة باتجاهها ٢٠%
 - تركيز النشاط الحزبي على المقر الرئيسي وعدم الاهتمام بالتواجد في الأقاليم ٢.٢%



شكل رقم (٤٠) يوضح أسباب عدم تأثير الأحزاب في المجتمع

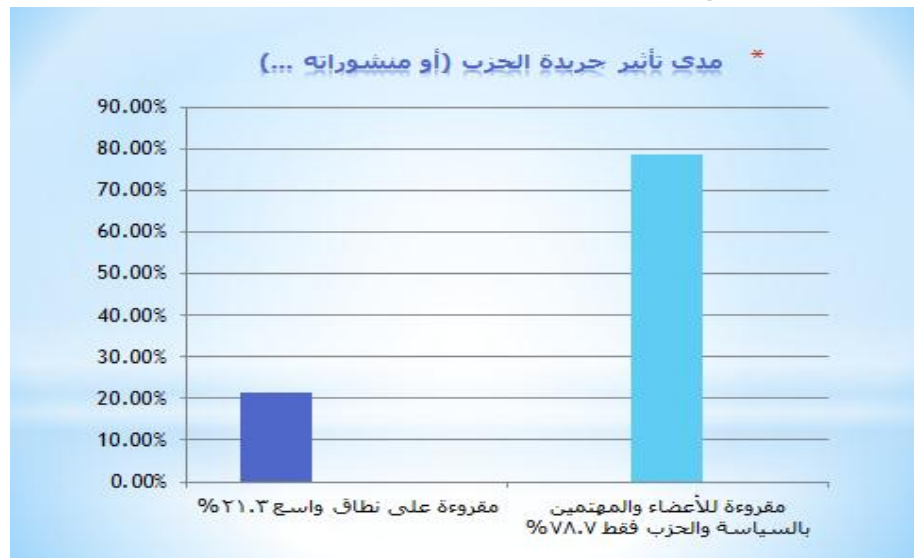
تأتي هذه النسب من إجمالي (٤٥) مبحوث

- ٧- قيم المبحوثون من أعضاء الأحزاب السياسية دور الحزب المنتميين إليه على النحو التالي:
- ٤٨.٧% يرون أنه دور قوي
 - ٤٦.٧% يرون أنه يلعب دور مؤثر في نطاق ضيق.
 - ٤.٧% يرون أنه يلعب دور ضعيف



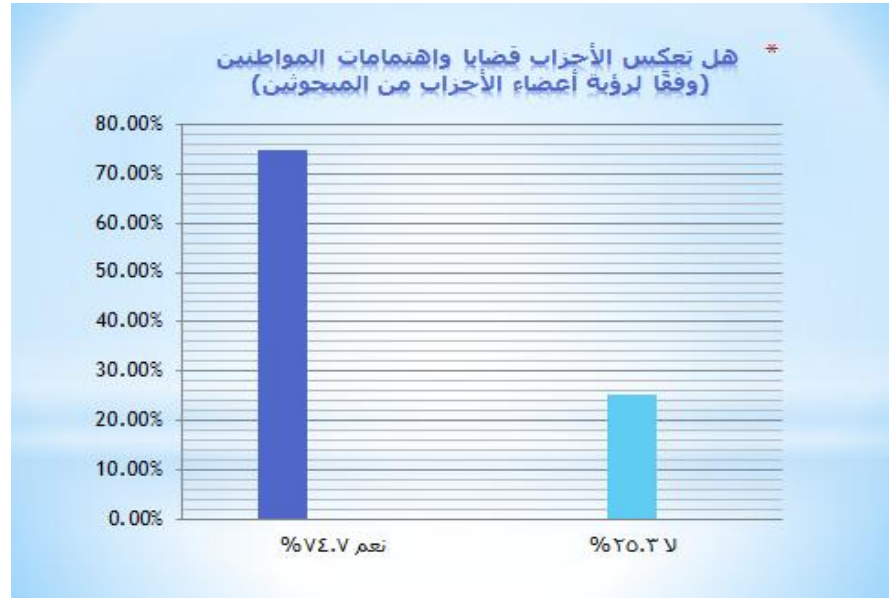
شكل رقم (٤١) يوضح تقييم المبحوثين لدور الحزب الذي ينتمون إليه

- ٨- ٧٨.٧% من أعضاء الأحزاب يعتقدون أن صحيفة الحزب أو إصداراته مقروءة للأعضاء والمهتمين بالسياسة والحزب فقط، بينما ٢١.٤٣% من الأعضاء يعتقدون أنها مقروءة على نطاق واسع.



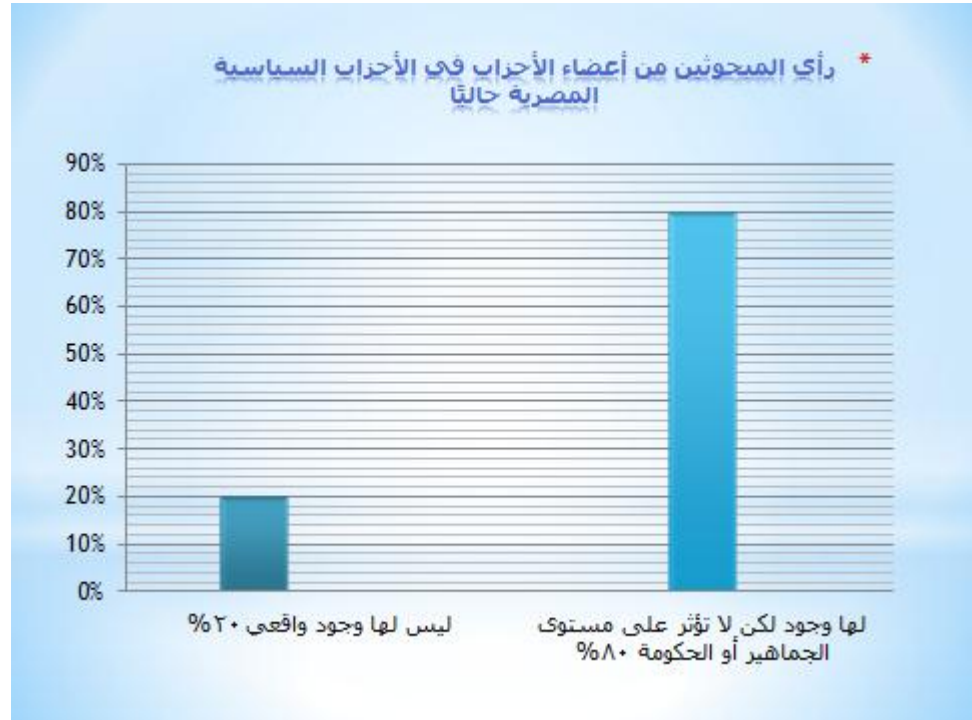
شكل رقم (٤٢) يوضح مدى تأثير جريدة الحزب وإصداراته وفقاً لتصور الأعضاء

٩- يعتقد ٧٤.٧% من أعضاء الأحزاب، أن الأحزاب تعكس قضايا واهتمامات المواطنين في مقابل ٢٥.٣% يعتقدون العكس.



شكل رقم (٤٣) يوضح ارتباط الأحزاب بقضايا واهتمامات المواطنين

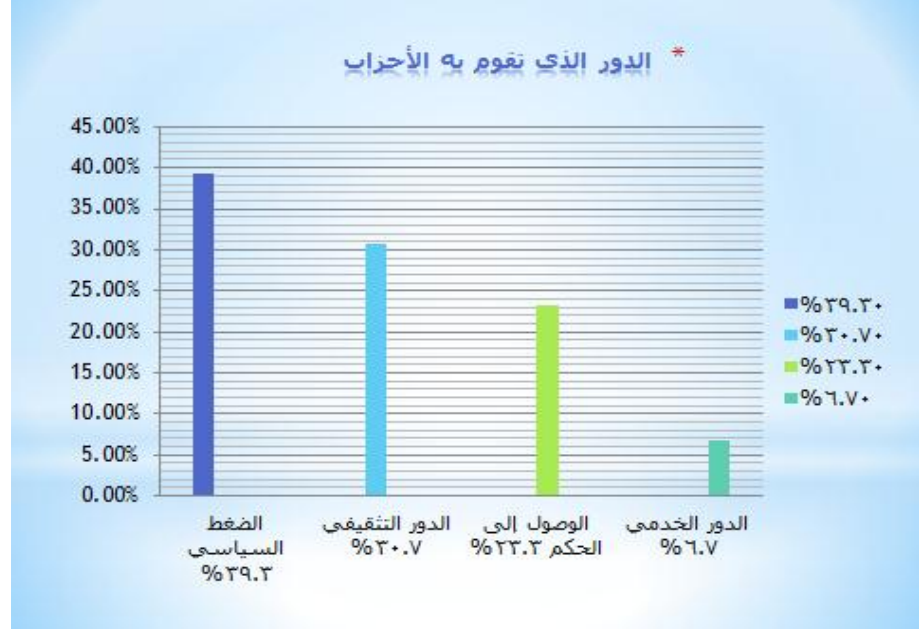
١٠- يعتقد ٨٠% من أعضاء الأحزاب أن الأحزاب السياسية لها وجود واقعي لكنه غير مؤثر على مستوى الجماهير أو الحكومة، بينما يعتقد ٢٠% أن الأحزاب ليس لها وجود واقعي .



شكل رقم (٤٤) يوضح رؤية المبحوثين لوجود الأحزاب الحالية ومدى تأثيرها الواقعي

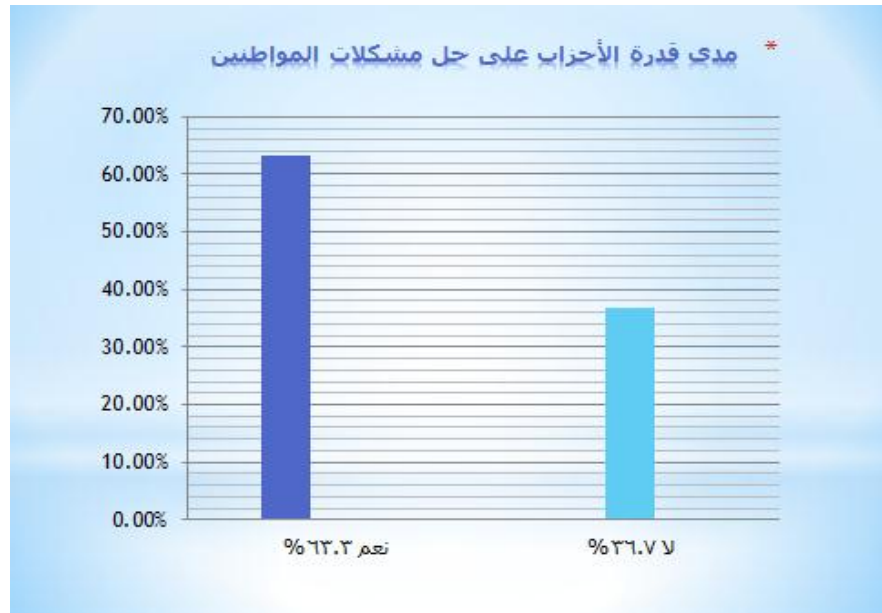
١١- حول اعتقاد الباحثين فيما يتعلق بالدور الذي يقوم به الحزب السياسي كانت إجاباتهم على النحو الآتي:

- الضغط السياسي (كقوى سياسية ضاغطة على صانع القرار) ٣٩.٣%
- الدور التثقيفي (بمعنى توعية الجماهير وتثقيفهم سياسياً) ٣٠.٧%
- الوصول إلى الحكم السياسي (من خلال الانتخابات) ٢٣.٣%
- الدور الخدمي ٦.٧%



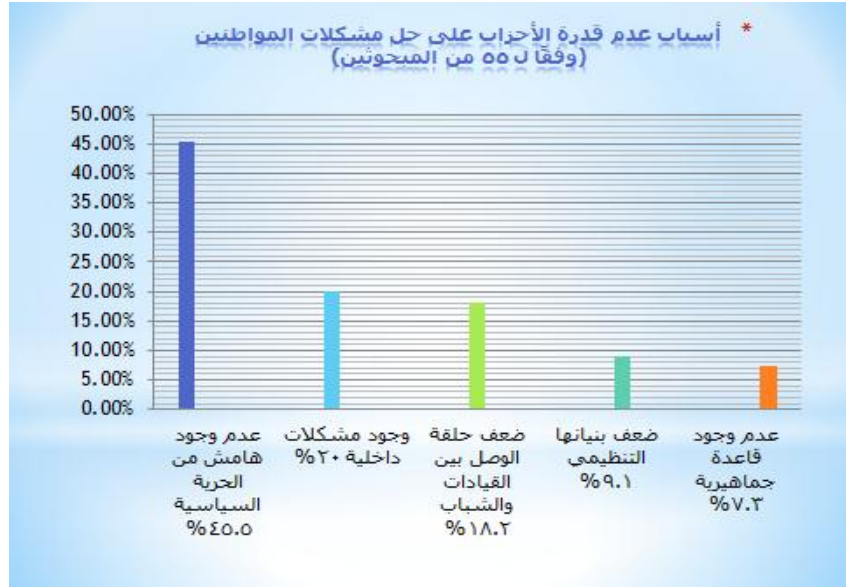
شكل رقم (٤٥) يوضح ترتيب الباحثين للدور الذي يقوم به الحزب السياسي

١٢- يعتقد ٦٣.٣% من أعضاء الأحزاب أنها قادرة على حل مشكلات المواطنين ، في مقابل ٣٦.٧% لا يعتقدون ذلك.



شكل رقم (٤٦) يوضح مدى قدرة الأحزاب السياسية على حل مشكلات المواطنين

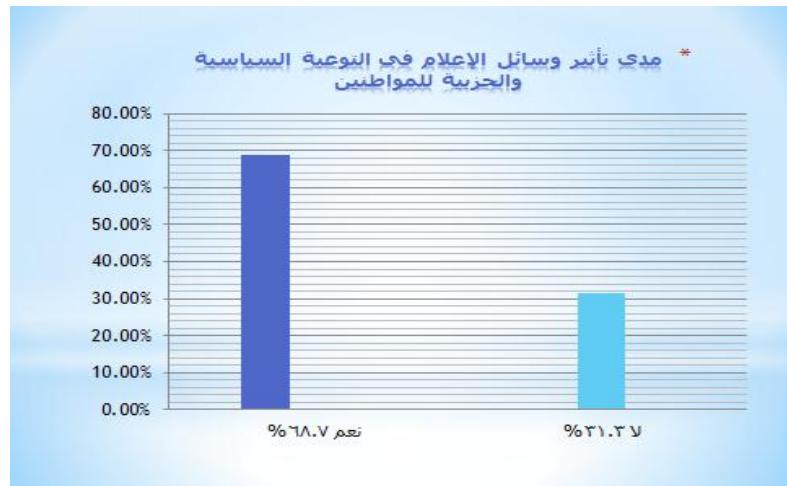
- ١٣- حدد المبحوثون أسباب عدم قدرة الأحزاب على حل مشكلات المواطنين فيما يلي:
- عدم وجود هامش من الحرية السياسية لممارسة دور حزبي فعال ٤٥.٥%
 - وجود مشكلات داخلية خاصة بالحزب ٢٠%
 - ضعف حلقة الوصل بين القيادات والشباب ١٨.٢%
 - عدم وجود قاعدة جماهيرية مؤيدة ٧.٣%



شكل رقم (٤٧) يوضح أسباب عدم قدرة الأحزاب السياسية على حل مشكلات المواطنين

تأتي هذه النسب من إجمالي (٥٥) مبحوث

١٤- يعتقد ٦٨.٧% من أعضاء الأحزاب بتأثير وسائل الإعلام في التوعية السياسية والحزبية للمواطنين



شكل رقم (٤٧) يوضح رؤية المبحوثين لمدى تأثير وسائل الإعلام في التوعية السياسية والحزبية للمواطنين

١٥- رتب المبحوثون – المعتقدين في تأثير وسائل الإعلام على وعي المواطنين- وسائل الإعلام على النحو التالي:



شكل رقم (٤٨) يوضح ترتيب وسائل الإعلام المؤثرة على الوعي الحزبي والسياسي للمواطنين تأتي هذه النسب من إجمالي (١٠٣) مبحوث

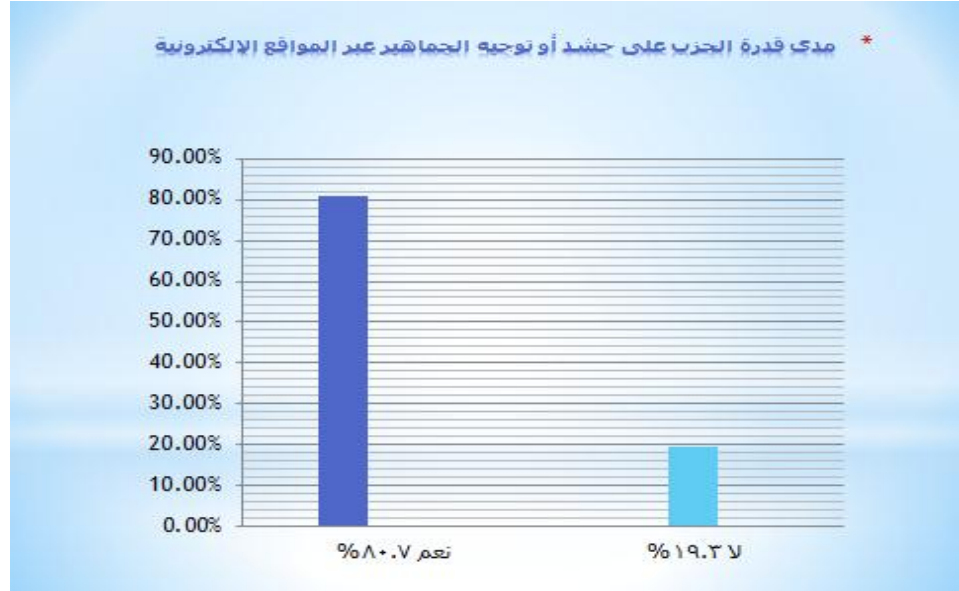
١٦- رتب المبحوثون آليات تأثير الحزب السياسي على النحو الآتي:

- مؤتمر حزبي يعقده الحزب ٥٥.٣%
- الجريدة الحزبية ٢٢.٧%
- موقع إلكتروني خاص بالحزب ١٢.٧%
- برنامج تلفزيوني ٨.٧%
- برنامج إذاعي ٧.٠%



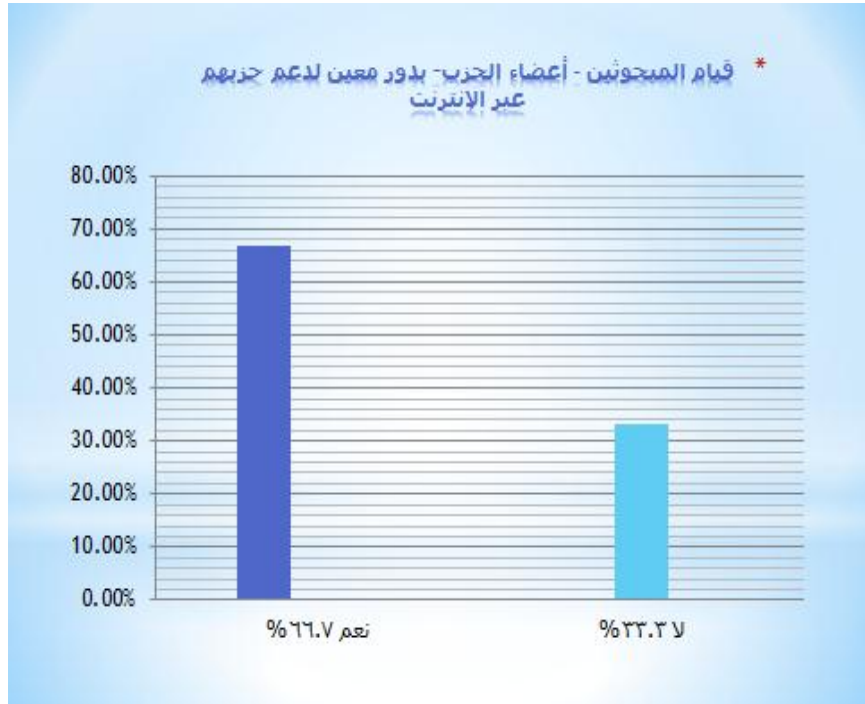
شكل رقم (٤٩) يوضح ترتيب آليات التأثير الحزبي

١٧- يعتقد ٨٠.٧% من المبحوثين أعضاء الأحزاب أن الحزب يمكن أن يحشد أو يوجه الجماهير عبر المواقع الإلكترونية.



شكل رقم (٤٩) يوضح مدى قدرة الحزب على حشد وتوجيه الجماهير عبر الإنترنت

١٨-٦٦% من المبحوثين أعضاء الأحزاب يدعمون حزبهم عبر الإنترنت.



شكل رقم (٥٠) يوضح الدور الذي يلعبه المبحوثون لدعم الحزب عبر الإنترنت

نتائج البحث النهائية
محاولة لتفسير الواقع الحزبي المعاصر

١- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن ٢٣% من المبحوثين - غير المنتمين حزبياً- يعتقدون أن الأحزاب الموجودة على الساحة الحزبية المصرية حالياً مختلفة عن أحزاب ما قبل الثورة ، وهي نسبة ضئيلة في مقابل ٦٧% من المبحوثين المنتمين حزبياً يعتقدون أنها مختلفة. وهذه النتيجة منطقية في مجملها ،

يرى رئيس الحزب الناصري أن "ثورة يناير فتحت الطريق للأحزاب الغير أيديولوجية ، فكثرت الأحزاب، وكثير منها (فلول) الحزب الوطني ، بالإضافة إلى الأحزاب الدينية، حدثت حالة تداعي بعد الثورة من ٢٠١١- ٢٠١٣ ، أصبح هناك حالة من التواجد الحزبي مع الشارع، وهذا ساهم في تخليص مصر من حكم الإخوان المسلمين في ٣٠ يونيو؛ بمعنى أن الأحزاب كرد فعل طبيعي لثورة يناير بدأت تنشط ولعبت دوراً أساسياً في التحام الشعب بالجيش في ٣٠ يونيو"

وحول ملامح الخريطة الحزبية الحالية .. هناك حوالي ١٠٠ حزب سياسي، تعكس خريطة مصالح أكثر منها خريطة عمل حزبي أو انتماء فكري ... قبل الثورة حسني مبارك ونظامه كان يتعامل مع الأحزاب باعتبارها ديكورات تفعل ما يرى، وكانت محبوسة داخل الغرف المغلقة في المقرات بدلاً من الاشتباك والتعامل مع الجماهير... أما الآن فالأحزاب مقيدة والأمن لعب دوراً في شل حركتها "

ويرى نائب رئيس حزب المؤتمر أن الوضع الحزبي المعاصر في مصر يعاني أكثر مما سبق لأسباب محددة : "أستطيع القول بأن العمل الحزبي يحتاج في مباشرته إلى توفر عدد من العناصر:

- ١- شخص يؤمن بالفكرة ويعمل من أجل تنفيذها.
- ٢- مقر لمباشرة العمل على مستوى المحافظات المختلفة.
- ٣- قدر من المال اللازم لتغطية النفقات الدورية المختلفة ، إلى جانب فعاليات الحزب ومشاركاته وانتشاره وتأثيره في الشارع. هذه العناصر إلى حد بعيد - خاصة الشق المالي- غير متوفرة ، إن لم تكن غير موجودة تماماً بالقدر اللازم لإدارة حركة حزب يسعى نحو التواصل مع جماهيره ، ويؤكد على أحييته في تحمل أعباء مسئولية إدارة شؤون الدولة والتي تحتاج إلى تمويل كبير . يؤسفني أن أسجل أن الدولة قد تراجعت عن دورها القديم في التمويل الجزئي لبعض الأحزاب وتوقفها عن أداء هذا الدور بغير منطق وعلى غير أساس ، ذلك أنها فيما سبق كانت تمول الأحزاب بشكلٍ قد لا يكون كاف، لكنه على الأقل يعين ويساعد في أداء دورها. فبينما تمد الدولة يدها بإعانات دورية لكل أنشطة المجتمع المدني ابتداءً من الجمعيات الخيرية - الأندية الرياضية - مراكز الشباب - دور الأيتام - مقار الإيواء ... إلى غير ذلك من الأنشطة الاجتماعية، نجد أن الأحزاب وهي المسؤولة علن تحقيق تداول السلطة الحقيقي وتحقيق الديمقراطية المعاصرة ، على أهمية دورها ، لا تجد يد الدولة قائمة بدورها. وهو ما يعكس بعض أوجه القصور في الأداء الحزبي."

فيما يرى أمين التنظيم المركزي بحزب التجمع أن "هناك اختلاف ، الأحزاب ملتزمة مع السلطة ، ملتفة حول السيسي، وإن كان هناك معارضة للسياسات الحكومية مثل ارتفاع الأسعار، لأنها تستشعر بخطر على الدولة المصرية من الإرهاب، وهذه طبيعة الشعب المصري بكافة انتماءاته حتى ما يسمى بحزب الكنبة ، كتعبير دارج بعد الثورة (لأنه انتماء وله أيديولوجية) ؛ له تفسير سياسي عندها الأمن أهم من أكل العيش (الأمن أهم من الأكل) نحن نستشعر أنه لا زال هناك خطر ، يستلزم الانتفاخ حول السيسي في معركته حول الإرهاب.

إدراكنا لهذا الخطر ليس من أبواق الإعلام الحكومي ، بل من تقارير أمانات الأعضاء في المحافظات (سيناء، أسيوط، المنطقة الغربية من الصعيد) ، هذا هو الوضع الراهن : هناك بُعد عن الشارع قليلاً"" أمين مساعد التنظيم المركزي بالحزب العربي الناصري: "الأحزاب قبل ثورة يناير كان عددها محدوداً جدّاً ١١ أو ١٣ حزب ، والقوي منها كان محدد التجمع، العربي الناصري، الوفد) بعد ٢٥ يناير قامت الهوجة وبلغ عددهم ١٠٠ حزب ، بل قل ١٠٠ شقة أُجرت في نص البلد ويُطلق عليها أحزاب) ويرى عضو المكتب السياسي بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي أن (قبل ثورة يناير لم يكن هناك أداء حزبي بالمرّة، كان الحزب الوطني فقط هو المتواجد، لم يكن هناك مجال لتكوين الأحزاب والمجال العام كان مغلق، حدث انفتاح سياسي بعد الثورة ولم تكن قبضة الأمن قوية فكانت الأحزاب قادرة على التحرك في الشارع، بعد انتخاب السيسي حدث نوع من التجييش للاصطفاف الوطني .. عاد الصوت الواحد يسود ، وتم إغلاق المجال العام تمامًا الآن بشكل مختلف عما كان سائداً قبل يناير ، والحجة هي مواجهة الإرهاب).

- ٢- اتفقت آراء المبحوثين المنتمين وغير المنتمين حزبيّاً في السبب الذي جعلهم ينتمون لحزب سياسي معين ، أو يهتمون له، في: الاتجاه الأيديولوجي لهذا الحزب.
- ٣- النسبة الغالبة من أعضاء الأحزاب في الدراسة الراهنة انضموا إلى الحزب عن طريق أعضاء الحزب، وهذا يعني أن وسائل التجنيد الحزبي الأخرى مثل منشورات الحزب وإصداراته، أو الوعي السياسي الخاص للمبحوث ، أو وسائل الإعلام ليست هي العامل المؤثر.
- ٤- تعكس نتائج الدراسة الميدانية عن وجود تقبل للأحزاب حيث النسبة العظمى من المبحوثين الغير منتمين يرون أن هناك تقبل للأحزاب بشكل كلي (١٤%) وإلى حد ما (٤٦%) ، بينما المبحوثين المنتمين حزبيّاً يعتقدون بنسبة (٢٩%) وجود تقبل كلي ، و (٦٩%) إلى حد ما ... وذلك في حالة رؤيتنا لتعبير (إلى إحد ما) باعتباره يوحى بالتأييد لفكرة القبول. ويمكن قراءة هذه النتيجة و تفسيرها في ضوء حالة الحراك والانفتاح السياسي الذي حدث في المشهد السياسي المصري بعد ثورة يناير؛ حيث يعكس المجال العام حالة من النقاش والاختلاف والتميز الفكري / الأيديولوجي ، بشكل غير مسبوق في المجتمع المصري.
- ٥- الغالبية العظمى من عينة المبحوثين المنتمين حزبيّاً (٨٣%) يعتقدون في إمكانية حدوث تحالف حزبي على الساحة الحزبية حالياً، في مقابل (٤٥%) من المبحوثين غير المنتمين حزبيّاً. ويؤكد ذلك رأي نائب رئيس حزب المؤتمر : "حزب المؤتمر هو أول تجربة شهدت الحياة الحزبية في مصر لاندماج أكثر من حزب في حزب واحد ، على أن التجربة لم تخرج ثانياً إلى النور بالرغم من محاولات إنشاء ما يمكن أن نعتبره نواة لقيام أحزاب مستقبلية في شكل التحالفات والائتلافات القائمة ، والتي تحتاج إلى كثير من الجهد والتطوير ، لتحقيق المستهدف النهائي لهذه الأشكال والمتمثل في الاندماج لأكثر من حزب في حزب واحد ، والذي يحول دونه الانكفاء على الذات ، و الأنا ، ... وأن كل يبحث عن شأنه الخاص وما موقعه. القضية هي قضية منطوق يعكس القدرة على التجميع والتي يحول دونها الوحدانية والفردية والنظرة الذاتية"
- مدير التنظيم المركزي بحزب التجمع "نحن بالفعل أقمنا تحالف حزبي مع الحزب الشيوعي المصري، ومع الاشتراكيين المصريين، والحزب الناصري ، وهناك لجنة تاسيسة لمواجهة الغلاء والإفقار "

بوجهة نظر مختلفة يري اللواء محمد ابراهيم مساعد رئيس حزب الوفد (للأسف التكتلات الحزبية ليس لها تأثير في الشارع ، إلا أن تأثيرها داخل المجلس لأنها تشكل الأغلبية وشعبيتهم لا تتعدى إطار المبنى الذي يتواجدون فيه)

٦- النسبة العظمى من المبحوثين أعضاء الأحزاب (٧٠%) يعتقدون أن الأحزاب السياسية تلعب دورًا مؤثرًا ، في مقابل النسبة العظمى (٧٤%) من المبحوثين غير المنتمين حزبياً، الذين يعتقدون العكس . ورغم اختلاف الترتيب الذي طرحه المبحوثون في العينتين ، إلا أن المنتمين وغير المنتمين وضعوا الأحزاب الدينية في المرتبة الأخيرة من قائمة الأحزاب المؤثرة ، وربما يمكن تفسير ذلك في فقدان مصداقيتها بعد الأحداث السياسية الأخيرة.

كما اتفق المبحوثون المنتمين وغير المنتمين حزبياً في تحديد السبب الرئيس الذي يجعل الأحزاب غير مؤثرة وهو أن النظام السياسي لا يسمح للأحزاب بالقيام بدور مؤثر. وهو الأمر الذي يشير إلى أن هامش الحرية السياسية – حتى بعد ثورة يناير وتداعياتها السياسية- مازال غير متسع من وجهة نظر المهتمين وغير المهتمين سياسياً وحزبياً.

٧- قيم المبحوثون من أعضاء الأحزاب الدور الذي يلعبه حزبهم بأنه دور قوي (٤٩%) بينما (٤٧%) يرون أنه يلعب دورًا مؤثرًا في نطاق ضيق.

٨- غالبية المبحوثين الغير منتمين حزبياً لا تتابع الجرائد الحزبية ، وتتفق هذه النسبة مع غالبية المبحوثين المنتمين حزبياً الذين يرون أيضاً أن صحيفة الحزب أو إصداراته مقروءة للأعضاء المهتمين بالسياسة والحزب فقط. يؤكد ذلك قول أحد المبحوثين في مقابلة متعمقة حول قضايا البحث الراهن : " كنت فيما سبق أقرأ وأتابع جريدة الوفد ، والأهالي ، لكن ذلك كان في وقت كلامهم فيه كان يباثر ومسموع ومحترم ويهم المواطن حقيقي وليس مجرد كلام فقط".

في مقابل ذلك الاتهام الذي وجهه المبحوث لجريدة الحزب بأنها غير مهتمة بالمواطن قدم القياديون في الأحزاب أسباباً أخرى لعدم اهتمام الجماهير بقراءة جرائدهم الحزبية أو إصداراتهم بوجه عام؛ أمين مساعد التنظيم المركزي بالحزب الناصري : (ما زالت قوانين إنشاء ومراقبة الصحف هي السائدة من أيام السادات ومبارك ، لكن هناك بارقة أمل بصدور مجلس قومي للإعلام .. نحن كحزب فقير لدينا موقع إلكتروني، ولدينا جريدة موقوفة بسبب الديون ، وارتفاع سعر الطباعة والورق) . ونفس القول يؤكد مدير التنظيم المركزي بحزب التجمع (الجرائد الحزبية تعاني من أزمت مادية، تكلفة طبع الجريدة زادت ٨٠% مع ارتفاع أسعار الورق) .

٩- من الجدير بالاهتمام والتحليل النظرة المتناقضة التي أظهرها المبحوثون فيما يتعلق بمدى قدرة الأحزاب السياسية على أن تعكس قضايا واهتمامات المواطنين ، ففي حين يعتقد غالبية الغير منتمين حزبياً (٨٦%) أن الأحزاب لا تعكس قضايا واهتمامات المبحوثين، يعتقد (٧٥%) من أعضاء الأحزاب العكس من ذلك. وهذه الرؤية المعاكسة للطرفين توضح إلى أي مدى تلتمح الأحزاب السياسية بقضايا المواطنين بالفعل في الشارع المصري العادي ، وإلى أي مدى يعتقد أعضاؤها أنهم مؤثرون ببرامجهم وأفكارهم، في الوقت الذي يكون فيه المواطن غير المنتمي بعيداً بالفعل عن أي تأثير حزبي واقعي.

١٠- وإذا تعمقنا أكثر حول هذا الأمر، فسوف نجد أن ٥٧% من غير المنتمين حزبياً يرون أن الأحزاب ليس لها وجود واقعي ، بينما (٤٣%) يرون أنها موجودة لكن غير مؤثرة حكومياً أو جماهيرياً. بينما في المقابل يعتقد ٨٠% من المنتمين حزبياً أن الأحزاب لها وجود واقعي لكنها غير مؤثرة حكومياً أو جماهيرياً . ولا يغفل أيضاً (٢٠%) منهم يرون أنها ليس لها وجود واقعي مفسرين ذلك بأن الأحزاب مهما أدت من أدوار فهناك معوقات قوية تحول دون تأثيرها وأنهم يمارسون العمل الحزبي بدافع الرغبة في التغيير والإنجاز مهما كان الواقع مُحبطاً.

تعكس رؤية قيادي الأحزاب النظرة الإيجابية الفعالة فيرى مير التنظيم المركزي بحزب التجمع : (حزبنا مؤثر وهذا حقيقي وقوتنا ليست في عدد الأعضاء ولكن في مدى صدق رؤيته للوضع السياسي المصري ، دائما يحلل بشكل قوي ودقيق وصحيح، ولذلك هو دائماً صوته مسموع ، حتى لو لم يُتخذ بوجهة نظره) أيضا يرى أمين مساعد الحزب المركزي أن (الشارع كله معنا ... الشارع بتاعنا إما بوعي وإما عاطفياً بحب عبد الناصر).

في المقابل يعبر أحد المبحوثين في مقابلة معه (مفيش أي وجود للأحزاب ، معرفش عنهم أي حاجة غير إنهم بيدخلوا المجلس ويعملوا أنفسهم بيحلوا مشاكلنا .. واحد منهم عرض عليا مبلغ عشان أنتخبه ووافقت في البداية إن عندي توكتوك وعاوز أدفع أقساطه، وبعدين أخذت الفلوس ومانتخبتهوش ..وكان عندي حق لإن من ساعة ما نجح محدش شافه هنا.)

١١- يعتقد المبحوثون الغير منتمين حزبياً أن الدور الأول الذي يقوم به الأحزاب السياسية هو الوصول إلى الحكم السياسي، مما يعكس نظرتهم إلى الأداء الحزبي الآن في أن الهدف الأول هو الحكم، بينما الدور الذي حدده المنتمنين حزبياً وجاء في مقدمة الأدوار هو الضغط السياسي ، وهو ما يعكس نظرتهم لما يؤديه سياسياً في المرحلة الحالية.

١٢- غالبية المبحوثين الغير منتمين حزبياً (٨١%) و المنتمنين (٦٣%) يتفقون على أن الأحزاب السياسية غير قادرة على حل مشكلات المواطنين . إلا أن السبب الرئيس في ذلك عند غير المنتمنين حزبياً تمثل في وجود مشكلات داخلية خاصة بالحزب ، بينما كان السبب الرئيس من وجهة نظر المنتمنين حزبياً هو عدم وجود هامش من الحرية السياسية للممارسة دور حزبي فعال. مما يعكس نظرة الطرفين للقضية؛ فالغير منتمين حزبياً يوجهون اتهاماً للأحزاب ذاتها بعدم قدرتها على حل مشكلات المواطنين لانشغالها بمشكلات داخلية خاصة بها مثل الصراع بين الأعضاء ، بينما يحيل المنتمنين حزبياً السبب في عدم قدرتها على حل مشكلات الجماهير إلى النظام السياسي الذي لا يتيح هامش حرية مناسب للعب دور حزبي فعال.

١٣- تتقارب نسبة المبحوثين المعتقدين في تأثير وسائل الإعلام على الوعي السياسي والحزبي للمواطنين ، وهي نسبة كبرى تمثل (٦٩%) من عينة المبحوثين المنتمنين حزبياً، و (٦٠%) من المبحوثين الغير منتمين . يرى عضو المكتب السياسي بحزب التحالف: (وسائل الإعلام تقوم بتزييف الوعي عند الجماهير؛ وتوحي للمواطن البسيط أن الأحزاب ليس لها قيمة ، ولا تلعب إطلاقاً أي دور في التنقيف السياسي ولا الحزبي، وهم بذلك يضرون النظام أكثر مما يفيدوه، حتى القنوات الخاصة أصبحت مسيطرة وأي إعلامي يخرج عن المسموح يتم إقصاؤه ويتم إثارة قضايا عبثية لصرف أنظار الناس عن القضايا الحقيقية، وتأخذ منحى الصوت الواحد).

ينفق مع هذا الرأي اللواء ابراهيم مساعد رئيس حزب الوفد (وسائل الإعلام حالياً تعمل على تغييب الرأي العام ، باعاء العلم في كل شيء وعدم مراعاة التخصص، وأحياناً الإعلام يتسبب في إثارة قضايا ديبلوماسية خطيرة على الصعيد الولي مثل قضية ريجيني ، عمق الإعلام الأزمة بين مصر وإيطاليا)

ويتهم أمين مساعد التنظيم المركزي بحزب الناصري الإعلام الرسمي للدولة بأنه (لا يهتم بعرض برامج وقضايا الأحزاب السياسية ، ونحن أحياناً نتحدث في بعض القنوات التلفزيونية لكن بشكل غير دائم).

١٤- رتب المبحوثون الغير منتمين حزبياً وسائل الإعلام المؤثرة على الوعي السياسي والحزبي وجاء في المرتبة الأولى التلفزيون. وأظهرت الإجابات أن ٤٨% منهم يتابعون أخبار الأحزاب السياسية عبر التلفزيون . يؤكد ذلك ما عبر به أحد المبحوثين قائلاً: (بتفرج على برامج التلفزيون ، بيشدني أكثر برامج العاشرة مساء ، و٩٠ دقيقة ... بتعرض مشاكل وهموم وساعات بيظهر فيها سياسيين و حزبيين ، بس مش دايم كلامهم صحيح ، كلام تلفزيون بس الناس بتتأثر بيهم).

١٥-رتب المبحوثون المنتمين حزبيًا وسائل الإعلام المؤثرة على الوعي السياسي والحزبي ، وجاء في المرتبة الأولى المواقع الإلكترونية. ويعتقد غالبيتهم (٨١%) من إجمالي المبحوثين المنتمين أن الحزب يمكن أن يحشد أو يوجه الجماهير عبر المواقع الإلكترونية، (٦٦%) يلعبون دورًا لدعم حزبهم عبر الإنترنت. إلا أن الموقع الإلكتروني الخاص بالحزب جاء في المرتبة الثالثة من آليات تأثير الحزب السياسي، بينما سبقه المؤتمر الحزبي المنعقد بالحزب ثم الجريدة الحزبية. وهذه النتيجة تأتي منسجمة مع ما سبق وذكره المبحوثون عن كيفية انضمامهم للحزب ؛ حيث لعب الإنترنت دورًا ضئيلاً في جذب الأعضاء وتجنيدهم. وربما يعكس اهتمام المبحوثون بالواقع الإلكتروني مواكبة التغيرات التكنولوجية المعاصرة ، وما لعبته شبكة الإنترنت من دور هام أثناء ثورة يناير وتداعياتها، والدليل على اهتمام قادة الأحزاب وأعضاءها بالمواقع الإلكترونية يقول أمين التنظيم المركزي بحزب الناصري (لدينا أستاذ جامعي متخصص هو المسئول عن إعداد موقعنا الخاص على الإنترنت والصفحة الخاصة بنا على الفيس بوك، ونعرض دائماً الأخبار والندوات عبرها..).

ويقول مدير التنظيم المركزي بالتجمع (الناس جميعها تستخدم الآن مواقع إلكترونية إلى جانب وسائل الإعلام التقليدية ، والمجال العام مملوء بالمناقشات السياسية، وعلى الأحزاب أن تواكب تلك التغييرات وتستغل ذلك في توصيل وجهة نظرها لتؤثر في الجماهير، وحزب التجمع له صفحة على الفيس بوك وصفحات خاصة بالمحافظات أيضاً...).

وفي نقاش جماعي بإحدى اللقاءات مع أعضاء حزب التجمع كان من آراء الحاضرين: (لا بد أن تطور أداءنا الحزبي ، وبعض النقابات كانت تقوم بالتجنيد السياسي للشباب في الماضي لصالح الإخوان ... الآن هناك دور هام عبر المواقع الإلكترونية لعرض قضايانا وصراعنا السياسي مع القوى الحزبية الأخرى).

١٦-بتحليل آراء المبحوثين الغير منتمين (الغير متعلمين) نجد عدم اهتمام ومعرفة دقيقة بالشأن السياسي والحزبي، ويدلل على ذلك قول أحد المبحوثين وهو **سائق تكتوك : بصراحة .. معرفش معلومات جامدة عن الأحزاب الموجودة، وكل اللي باسמעه من التلفزيون ، أو ساعة الانتخابات بشوف المرشحين عن الأحزاب لما يعملوا اجتماعات مع الأهالي للدعاية وكلام من ده . وعمرى ما فكرت أكون عضو في أي حزب. مش مصدق إنهم ممكن يعملوا لي حاجة أو لعيالي مثلا أعرف أحزاب بأسماء مهمة زي (الوفد) ، (التجمع) ، (حزب عبد الناصر) ... لكن معرفش كل حزب الطبط بيعمل ايه ومعرفش قبل الثورة ولا بعدها ايه الفرق بينهم ، بس متهيألي أن عددهم بقا كثير وفيهم ناس كثير شباب سنهم صغير).**

وبنفس المعنى يقول عامل المقهى (مليش أي علاقة بالسياسة ومبفهمش فيها، بس طبعا باعرف الأحزاب الموجودة في مصر من التلفزيون والراديو وبسمع زباين القهوة يتكلموا عن الأحزاب والحكومة والكلام ده، عارف حزب مستقبل وطن والوفد والناصري بس معرفش أفرق بينهم ، أو مثلا مين اللي عاملين الأحزاب دي، والمفروض انهم يخدموا الناس بس ده مبيحصلش بشكل تمام. قبل الثورة وبعد الثورة يعني هتفرق ايه؟؟؟ الأول كان الحزب الوطني هو الموجود ، هي البلد كلها بعد ثورة يناير بقت هايسة ، والحكومة القديمة كانت ماسكة الأمور شوية دلوقتي بيقولوا أي حد ممكن يعمل حزب أو جمعية مفيش مشكلة زي زمان).

ويتفق رأي المبحوث الثالث (عامل بالجامعة) مع الرأيين السابقين بقوله:

أنا مش متابع أوي موضوع الأحزاب ده ، بس قبل الثورة كنت متابع الحزب الوطني والوفد والتجمع دول كانوا موجودين ومشهورين ، بعد الثورة أحزاب كثيرة بقت موجودة بس كلهم زي بعض مفيش حزب معين بيعمل حاجة للناس أو البلد . معنديش فكرة عن الصفقات أو التحالفات بصراحة معرفش بس أكيد اللي عنده مصالح بيحط إيده في إيد اللي هيحقق له مصالحه ، ماهي السياسة كده وطول عمر الشعب هو المنسي .

وفيما يتعلق بدور الأحزاب السياسية و موقعها في الواقع الاجتماعي وعلاقتها بقضايا المواطنين ، فسوف نستنتج من آراء المبحوثين عدم إحساسهم بوجود الأحزاب المصرية في الشارع المصري وعدم قيامهم بالدور الحقيقي للحزب- من وجهة نظر المبحوثين- يعكس ذلك قول المبحوث الأول سائق التكتوك : (متهيلالي مفيش وجود حقيقي للأحزاب في مصر ، أنا صحيح مش متعلم ، بس أقدر أميز الخدمة اللي بيقدّمها لي الحزب. مفيش حد بيعمل حاجات حقيقية تفيدنا ، معرفش عنهم أي حاجة غير إنهم بيدخلوا المجلس ويعملوا نفسهم بيحلوا مشاكلنا .. واحد منهم عرض عليا مبلغ عشان أنتخبه ووافق في البداية إن عندي توكتوك وعاوز أدفع أقساطه، وبعدين أخذت الفلوس ومانتخبتهوش .. وكان عندي حق لإن من ساعة ما نجح محدش شافه هنا.

فين مشاكلنا بقا من الأحزاب دي؟؟ مش المفروض ببجوا هنا يقعدوا يضحكوا علينا بالبرنامج بتاعهم وكلام كبير كده ، دلوقتي الميه مش نظيفة ومقطوعة طول النهار، والشوارع وحشة ومتسفلتة وحش، والكهربا فيها لعب،،،،، فين هم بقا من الكلام ده؟؟؟ أنا عندي ولد كفيف لفيت بيه وصرفت دم قلبي وفي الآخر مبقاش يشوف خالص، حاولت مرة أجيب جواب بس من عضو مجلس الشعب عشان يتعالج على نفقة الدولة (معرفتش) .

أما المبحوث الثاني(عامل المقهي) فيقول (في رأيي الأحزاب ولا ليها لازمة في حياة الناس الحقيقية، طبعا فيه ناس كويسة بس احنا مبنشوفش دور ليها ولا معونات للمواطنين ولا كلام من اللي بيتقال في مجلس الشعب والحاجات دي. فيه ناس في المجلس بتعمل حاجات مفيدة زي رصف الشوارع ، تركيب خزانات ميه ، ماشي.. بس مش كفاية فيها ناس مريضة وفيه ناس محتاجة شغل. ومبعدين الحاجات دي بتتعمل دايمًا وقت الانتخابات ، وعلى فكرة خدنا حاجات بصراحة حلوة جدا الانتخابات اللي فاتت (وجبات وكراتين زيت وصابون) وكان زحمة بالطوابير . بس فيه ناس محتاجة مبنلاقش حد نكلمه بعد الهوجة دي ما بتخلص).

ويؤكد المبحوث الثالث (عامل الجامعة) على ذات الرأي : هو إيه الدور بتاع الأحزاب؟ إنهم يحلوا مشاكل الناس ويقدموا لهم خدمات... الدور ده مش بيقوموا بيه ، وحاجة الناس بتتعمل من الأهالي نفسهم أعمال خيرية وتبرعات ، يعني منهم فيهم . مفيش حزب بيخدم حد ولو عمل حاجة بيبيقا دعاية أو عايزين يجمعوا الناس عشان أصواتهم في الانتخابات).

ومن خلال سؤال افتراضي وجه لكل مبحوث حول الحزب السياسي الذي يتخيل أنه يقوم بتأسيسه جاءت إجاباتهم على النحو التالي:

المبحوث الأول (سائق التكتوك): (لو أنا عملت حزب سياسي هاسميه (حزب الشعب) وهاقدم للناس كل اللي محتاجين له تعليم وصحة وأكل وميه وكهربا وشغل ... هانزل وسط الناس مش هادور على رضا الحكومة والناس اللي فوق).

المبحوث الثاني (عامل المقهي): (هاعمل حزب هاسميه (حزب مصر) بيقا على إسم البلد نفسها ، ويبقا أعضاءه الناس اللي بتحب مصر وناسها وتخدم الناس حقيقي مش كلام إعلام. وفيه ناس كثير محتاجين أنا عندي ٣ عيال ومش مكفيهم كويس لإن دخلي على أدي ، لو فيه مسؤولين بيهتموا ويدوروا على اللي زيي مثلا، كان بيقا حالي أفضل).

المبحوث الثالث (عامل الجامعة): (لو أنا هاعمل حزب هاسميه (حزب الغلابة) يبص للغلانيين ، يخدم المواطنين إللي محتاجين فعلا مش الناس الللي عندها بتاخذ ، والللي معندهوش ميبلاقيش حد يدي له . هابني للناس مساكن محترمة وانقل الللي عايشين في مناطق عشوائية والللي عايشين في عشش أو العيال الللي بتنام في الشوارع. مفيش حزب ببص للناس دي)

وتعكس هذه الآراء انفصال الأحزاب عن القاعدة الجماهيرية التي من المفترض أن تمثلها ، وتؤكد على أن المواطنين يشعرون بعدم اهتمام الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة المعاصرة بالمواطن واحتياجاته الحقيقية ومعاناته، هناك فجوة حقيقية بين النخبة الحزبية والجماهير .

أما فيما يتعلق بوسائل الإعلام ودورها في تنمية الوعي السياسي والحزبي ، فقد أكد المبحوثون الثلاثة على متابعة وسائل الإعلام المرئية (التلفزيون) والمسموعة (الإذاعة) ، ولكن هذه الوسائل لا تقدم الحقيقة كما يرونها في الواقع المعاش، وفي رأيهم لا تقوم هذه الوسائل بدور فعال في تشكيل وعي المواطن أو تثقيفه سياسياً أو حزبياً.

المبحوث الأول : أنا معلوماتي كلها من التلفزيون والراديو، لكن التلفزيون أكثر، بتفرج طبعاً على برامج زي (العاشرة مساءً) ، والبرامج الللي بيستضيفوا فيها ناس مهمة، لكن ولا ليها تأثير لأن معظمها كلام برامج وبس. لا بتوعي الناس ولا بتقدم الحقيقة كاملة، ممكن تعرض نص الحقيقة ، أو يعرضوا المشاكل على مزاجهم. المفروض يكون الإعلام هو صوت الناس ويعرض مشاكلهم ويعلمهم ، الناس الللي زي حالاتي مبتقراش جرايد ولا ليها في النت والحاجات دي.

المبحوث الثاني : (بتفرج على التلفزيون وباشوف برامج السياسة بس بصراحة مبركزش أوي ، يعني مبفهمش مين الللي عامل حزب كذا وإيه مهمته في البلد، مبفهمش أوي في السياسة.. بس ساعات أسمع زباين القهوة بيقرؤوا المواضيع السياسية باحاول أفهم شوية بس موضوع الوعي والفهم ده، محتاج المسؤولين ببصوا للناس الغير متعلمة الللي زينا، ومعنديش فيس بوك ومبدخلش على النت خالص).

المبحوث الثالث: (المفروض التلفزيون والراديو والجرايد توعي الناس وتفهمهم ، بس مش كل الللي بيتذاع بيوعي فيه حاجات بتضلل الناس والللي بيتعرض على التلفزيون لازم الرقابة تسمح به ، وطبعاً مش كل الللي بيحصل في الحقيقة بيتذاع، أنا مبقراش طبعاً ، ومعرفش في النت ولا الكومبيوتر، بس باتفرج على البرامج السياسية والنشرات والخطابات باسمعها ، أقدر أفهم الللي بيتقال ويعرف أفسر الكلام الحقيقي من الللي بيتقال لأغراض معينة، أنا مبقراش اقرا بس عندي دماغ بتفهم).

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التراث البحثي

تنفق نتائج الدراسة الراهنة مع دراسة (نيرة علوان ، ٢٠٠٢) ، التي انتهت في نتائجها إلى أن الأحزاب السياسية في الدول النامية لها طبيعة خاصة تتمثل في صغر قاعدتها الجماهيرية ، وانقطاع علاقة الأحزاب بالجماهير وضعف الاتصال الحزبي . وقد انعكست هذه الطبيعة على خصائص الأحزاب السياسية في مصر. وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الراهنة ؛ فقد اعتقد (٥٧%) من المبحوثين غير المنتمين حزبياً أن الأحزاب ليس لها وجود واقعي ، بينما (٣٤%) يرون أنها موجودة لكن غير مؤثرة حكومياً أو

جماهيرياً. بينما في المقابل يعتقد (٨٠%) من المبحوثين المنتمين حزبياً أن الأحزاب لها وجود واقعي لكنها غير مؤثرة حكومياً أو جماهيرياً. ويتجلى الانفصال بين الانفصال بين قادة الحزب السياسي وبين الجماهير في رأي مدير التنظيم المركزي لحزب التجمع : (حزبنا مؤثر ، وهذا حقيقي وقوتنا ليست في عدد الأعضاء ولكن في مدى صدق رؤيته لوضع السياسي المصري)،. بينما يعبر أحد المبحوثين عن رأيه قالاً : (مفيش أي وجود للأحزاب ، معرفش عنهم أي حاجة غير إنهم بيدخلوا المجلس ويعملوا أنفسهم بيحلوا مشاكلنا)

توصلت رسالة (علياء سالم ، ٢٠١٧) إلى أن المؤتمرات الجماهيرية التي تقيمها الأحزاب من أهم الوسائل التي تقرب بين المرشح والناخب، كما أن الحزبين طرحوا قضايا ملحة خلال حملاتهم الانتخابية تهم المواطن مثل البطالة والعشوائيات ومحو الأمية . وهذا يتفق مع ما توصلت إليه الدراسة الراهنة ؛ حيث النسبة الغالبة من أعضاء الأحزاب في الدراسة الراهنة انضموا إلى الحزب عن طريق أعضاء الحزب، وهذا يعني أن وسائل التجنيد الحزبي الأخرى مثل منشورات الحزب وإصداراته، أو الوعي السياسي الخاص للمبحوث ، أو وسائل الإعلام ليست هي العامل المؤثر.

اتفقت الدراسة الميدانية للبحث الراهن في نتائجها مع ما توصلت دراسة (عمرو سمير ، ٢٠١٦) إلى ضعف معرفة الشباب بكافة الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة وتوجهاتها، حيث (١٩.٧%) من العينة فقط لديها معرفة بالأحزاب. فقد توصلت الدراسة الراهنة إلى أن النسبة الأكبر من المواطنين اللانتمين حزبياً (٦٣.٦%) ليس لديهم معلومات عن الأحزاب السياسية في مصر حالياً. يؤكد مساعد رئيس حزب الوفد – من خلال مقابلة – ذلك بقوله "للأسف التكتلات الحزبية ليس لها تأثير في الشارع، إلا أن تأثيرها داخل المجلس لأنها تشكل الأغلبية وشعبيتهم لا تتجاوز إطار المبنى الذي يتواجدون فيه"

وفيما يتعلق بتأثير ثورة ٢٥ يناير ، فقد توصلت الدراسة إلى زيادة معدلات المشاركة السياسية للشباب بنسبة (٨٧%) بعد الثورة، حيث أدت الثورة إلى زيادة الوعي والثقافة السياسية لديهم. كما أكد (٢٥.٧%) أن السبب هو عدم الخوف من الحكومة، و (١١%) أرجعوا السبب إلى الثقة في نزاهة الانتخابات. وهذا ينسجم مع ما توصلت إليه الدراسة الراهنة ، حيث يعتقد (٦٧%) من الشباب المنتمي حزبياً أن الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة حالياً مختلفة عن أحزاب ما قبل الثورة.

وفي رأيي أن حالة السيولة السياسية والحزبية والزخم الموجود عقب ثورة ٢٥ يناير ، كان لها تأثيرها المزوج، فمن جهة أدت هذه الحالة إلى لفت انتباه الشباب والمواطنين عموماً نحو قضايا السياسة والأحزاب، ومن جهة أخرى ربما تكون قد أحدثت حالة من الارتباك والتشوش والحيرة بين مختلف الاتجاهات السياسية والحزبية، وهذا ما أكده رئيس الحزب الناصري في مقابلة – من ضمن مقابلات الدراسة الراهنة- إذ يقول " أن ثورة يناير فتحت الطريق للأحزاب الغبر أيديولوجية، فكثرت الأحزاب، وكثر منها فلول الحزب الوطني، بالإضافة إلى الأحزاب الدينية ، حدثت حالة تداعي بعد الثورة من ٢٠١١- ٢٠١٣ ، أصبح هناك حالة من التواجد الحزبي مع الشارع " .. وعلى مستوى المواطن (رجل الشارع) يعبر عامل بالجامعة " أنا مش متابع أوي موضوع الأحزاب ده، بس قبل الثورة كنت متابع الحزب الوطني والوفد والتجمع دول كانوا موجودين ومشهورين، بعد الثورة أحزاب كثيرة بقت موجودة بس كلهم زي بعض " .

وحول علاقة وسائل الإعلام بالقضايا السياسية والحزبية: نجد ما توصلت إليه دراسة (عمرو سمير ، ٢٠١٦) أن ما يقرب من ثلثي العينة بنسبة (٦١.٣%) يؤكدون على عدم وجود تأثير لموقع مقر الحزب

على انضمامهم إليه، وكان التفسير المنطقي أن سبب الانتماء الحزبي هو الاقتناع بأفكار الحزب واتجاهه السياسي. و هو ما توصلت إليه الدراسة الراهنة ، إذ اتفقت آراء المبحوثين المنتمين وغير منتمين حزبياً على السبب الذي يجعلهم ينضمون لحزب معين، وهو الاتجاه الإيديولوجي للحزب.

توصلت الدراسة الراهنة إلى أن هناك تقارب في آراء المبحوثين حول تأثير وسائل الإعلام على الوعي السياسي والحزبي للمواطنين، حيث يعتقد في هذا التأثير (٦٩%) من عينة المبحوثين المنتمين حزبياً، و (٦٠%) من المبحوثين غير المنتمين حزبياً. وفي هذا السياق توصلت دراسة (وفاء براد ، ٢٠١٩) إلى أن المواقع الإخبارية تمثل بديلاً للشباب عن وسائل الإعلام التقليدية ، وكشفت النتائج عن ارتفاع درجات الاعتماد على تلك المواقع كمصدر للمعلومات عن الأحزاب السياسية. بينما توصلت (دراسة عمرو سمير، ٢٠١٦) إلى أن التلفزيون كان الوسيلة الأكثر تأثيراً - من بين وسائل الإعلام - على الوعي السياسي لدى الشباب ، حيث أن (٤٣%) من الشباب يعتمدون عليه في التزود بالمعلومات السياسية، يليه شبكات التواصل الاجتماعي. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسة الراهنة، حيث رتب المبحوثون الغير منتمين حزبياً وسائل الإعلام المؤثرة على الوعي السياسي والحزبي، وجاء في المرتبة الأولى التلفزيون، بنسبة (٤٨%) ، وهذا يؤكد أحد المبحوثين (سائق توكتوك) بقوله: "معرّش معلومات جامدة عن الأحزاب الموجودة، وكل اللي بسمعه من التلفزيون". أما المواطن المنتمي حزبياً ، فقد كانت المواقع الإلكترونية هي المصدر الأولى لتشكيل وعيهم السياسي والحزبي ، ويعتقد غالبيتهم (٨١%) أن الحزب يمكن أن يحشد أو يوجه الجماهير عبر المواقع الإلكترونية.

في هذا السياق توصلت دراسة (كينيث وينيج ٢٠٠٩ Kenneth M. Winneg) إلى أن الشباب هم أكثر عرضة من غيرهم للمشاركة السياسية عبر الإنترنت وعلى أرض الواقع. وأن الحملات الانتخابية عبر الإنترنت تهتم وتدعم الأشخاص الأكثر احتمالاً للمشاركة . ورغم أن الدراسة الراهنة توصلت إلى أن (٦٦%) من المبحوثين المنتمين حزبياً يلعبون دوراً لدعم حزبهم عبر الإنترنت ، ولكن الإنترنت لعب دوراً ضئيلاً في جذب الأعضاء وتجنيدهم، فالموقع الإلكتروني الخص بالحزب جاء في المرتبة الثالثة من آليات تأثير الحزب السياسي ، بينما سبقه المؤتمر الحزبي ثم الجريدة الحزبية.

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المداخل النظرية المفسرة

في ضوء نتائج الدراسة الراهنة يمكن القول أن التحديث السياسي – من تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية- يمكن أن يؤدي إلى تحلل النظام السياسي ، ما لم يتم استيعاب ذلك بمؤسسات سياسية فعالة وقوية ، وتقع الأحزاب السياسية على رأس تلك المؤسسات.

وبتفحص مقولات "دويتش" Deutsch ، وليرنر Lerner يمكن أن نقول أن الأحزاب في المجتمع المصري بعد ثورة يناير هي مؤشر هام ودال على التحول الديمقراطي، فقد أكد علماء الاجتماع السياسي أن المشاركة السياسية ، ومن ضمنها المشاركة في الأحزاب السياسية ، تُعد سمة أساسية من سمات المجتمعات الديمقراطية الحديثة ، وعامل يعكس رقيها وتقدمها. ويؤكد ذلك الرأي ما ذكره رئيس الحزب الناصري: "الأحزاب كرد فعل طبيعي لثورة يناير بدأت تنشط ولعبت دوراً أساسياً في التحام الشعب بالجيش في ٣٠ يونيو"

وقد أعربت النسبة العظمى من المبحوثين من أعضاء الأحزاب بنسبة (٧٠%) عن اعتقادهم في أن الأحزاب السياسية تلعب دورًا مؤثرًا .

ورغم أهمية دور الحزب السياسي في التحديث ، إلا أن هناك تحفظات حول الأداء الحزبي قبل ثورة يناير وبعدها، وتعكس آراء قادة الأحزاب السياسية ذلك، فيقول أمين مساعد التنظيم المركزي بالحزب العربي الناصري: "الأحزاب قبل ثورة ٢٥ يناير كان عددها محدود جدًا ١١ أو ١٣ حزب، والقوي منها كان التجمع، العربي الناصري، الوفد...، بعد ٢٥ يناير قامت الهوجة وبلغ عددهم ١٠٠ حزب، بل قل ١٠٠ شقة أجرت في نص البلد ويُطلق عليها أحزاب"

ويتفق مع هذا الرأي عضو الكتب السياسي بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي "قبل ثورة يناير لم يكن هناك أداء حزبي بالمرّة... لم يكن هناك مجال لتكوين الأحزاب والمجال العام كان مغلقًا".

ولكن السياق العام يلعب دورًا أيضًا في مدى قدرة الأحزاب على حدوث التنمية السياسية ، وانطلاقًا من ذلك يتفق غالبية المبحوثون غير المنتمين حزبياً (٨١%) ، والمنتمين حزبياً (٦٣%) أن الأحزاب السياسية في المجتمع المصري غير قادرة على حل مشكلات المواطنين.

فالمبحوثين غير المنتمين حزبياً يرون أن الدور الأول الذي يقوم به الحزب السياسي هو الوصول إلى الحكم السياسي و (٥٧%) منهم يعتقدون أنها ليس لها وجود واقعي ويؤكد ذلك قول أحدهم "مفيش أي وجود للأحزاب، معرفش عنهم أي حاجة غير إنهم بيدخلوا المجلس ويعملوا أنفسهم بيحلوا مشاكلنا". ويرجع المبحوثين المنتمين حزبياً عدم تأثير الأحزاب في الواقع إلى عدم وجود هامش من الحرية السياسية لممارسة دور حزبي فعال.

وفيما يتعلق بالمقولات النظرية الخاصة بالعولمة والثقافة الإلكترونية، وتأثير ذلك على المجال العام بالمعنى الهابرماسي؛ فقد برز تأثير وسائل الاتصال الإلكترونية من خلال ما ارتأه المبحوثين المنتمين حزبياً ، حيث جاءت المواقع الإلكترونية في المرتبة الأولى من بين وسائل الإعلام المختلفة، من ناحية تأثيرها على الوعي السياسي والحزبي واعتقد (٨١%) منهم أن الحزب يمكن أن يحشد ويوجه الجماهير عبر تلك المواقع.

ولم تتراجع المواقع الإلكترونية كثيرًا في إجابات المبحوثين الغير منتمين حزبياً، فقد جاءت في المرتبة الثانية. كما أظهرت الدراسة اهتمام قادة الأحزاب وأعضائها بوسائل الاتصال الإلكترونية، وتمتلك المواقع الإلكترونية وساحات المجتمع الافتراضي بالنقاشات السياسية والحزبية، مما شكل مجال عام مؤثر. ولكن رغم ذلك لعب الإنترنت دورًا ضئيلاً في جذب الأعضاء وتجنيدهم، فهناك (٣٠%) فقط من المبحوثين غير المنتمين حزبياً يتابعون أخبار أخبار الأحزاب السياسية عبر المواقع الإلكترونية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- ١- أبو الغار، ابراهيم، (١٩٧٩)، **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة، دار الثقافة للنشر.
- ٢- أبو عامر، شيماء (٢٠١٢)، دور الإنترنت في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى الشباب: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوي.
- ٣- العايدى، أحمد (٢٠١٧) ، "تأثير العولمة على الثقافة السياسية المصرية ودورها في قيام ثورة ٢٥ يناير ، ٢٠١١مجلة البحوث المالية والتجارية - المجلد ١٨، العدد الرابع - الجزء الثاني - الرقم المسلسل للعدد ٤، الخريف ٢٠١٧، ص ص ٩٥-١٢١
- ٤- بيومي ، صلاح (٢٠١٥)، **"علم الاجتماع السياسي"**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٥- جليبي، علي و خميس ،أحمد، (٢٠١١) **"العولمة والحياة اليومية"**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- ٦- جيدنز، أنتوني، (٢٠٠٥)، **"علم الاجتماع"**، ط٤، ترجمة (فايز الصياغ)، بيروت/ لبنان، المنظمة العربية للترجمة
- ٧- حرب، أسامة، (١٩٨٧)، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، ع ١١٧، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ٨- حسن، أمل (٢٠٠٣)، **الأصول الاجتماعية لنخبة الأحزاب السياسية. دراسة مقارنة بين الحزب الوطني وحزب التجمع**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع
- ٩- حسن، مازن وآخرون (٢٠١٣)، **النظام الحزبي: سمات جديدة مع بقاء الأعمدة القديمة**، في : **(الصراع من أجل نظام سياسي جديد . مصر بعد الثورة)** ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص ٢٢٤
- ١٠- الحسيني، السيد (١٩٨٤)، **علم الاجتماع السياسي. المفاهيم والقضايا**، ط أولى، القاهرة، دار المعارف.
- ١١- حمزاوي، عمرو (٢٠١٤)، **"هامش للديمقراطية في مصر . محطات وقضايا نحو تحول لم يتم"**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- ١٢- الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة بين الانطلاق والتعثر، <http://www.jadaliyya.com/pages/index>
- ١٣- دراجي، هشام، بخوش، إكرام (٢٠١٨)، دور وسائل الاتصال الجديدة في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب، في: الندوة اعلمية الوطنية . الإعلام والجمهور وقضايا المجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
- ١٤- دوفرجه ، مورييس، (١٩٨٣)، **"الأحزاب السياسية"**، ترجمة (علي مقلد)، ط٤، بيروت، دار النهار للنشر
- ١٥- رشاد، وليد، (٢٠٠١١)، **"من التعبئة الافتراضية إلى الثورة"**، مج الديمقراطية ، ع ٤٢، القاهرة، مؤسسة الأهرام ، ص ص ٦٩ : ٧٨
- ١٦- زايد، أحمد (٢٠٠٢)، **"مقدمة في علم الاجتماع السياسي"**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٧- زهران، فريد (٢٠١٥)، "القوى السياسية بعد ٣٠ يونيو، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٨- سكوت، جون، و مارشال ، جوردون (٢٠١١)، "موسوعة علم الاجتماع"، ترجمة(محمد الجوهري وآخرين)، المجلد الأول، القاهرة، المركز القومي للترجمة.

١٩- سيد، عمرو(٢٠١٦) (المشاركة السياسية لدى الشباب عقب ثورة يناير: دراسة ميدانية على الشباب العاملين بالقطاعات الحكومية والخاص)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع.

٢٠- شكر، عبدالغفار (٢٠٠٩)، "الصراع حول الديمقراطية في مصر"، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية .

٢١- الشيخ، إبراهيم (١٩٧٨)، دور الحزب الشيوعي في النظام السوفيتي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

٢٢- عادل، أحمد، (١٩٩٩)، الأحزاب والنظم الانتخابية، طبعة أولى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٣- عبد الرحمن ، عمرو (٢٠٠٧)، "ما وراء قصص الإخفاق والفضل: احتجاجات الشوارع والتحولت البنيوية في المجال العام"، المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٤- عبد الصادق، وفاء ، دور المواقع الإخبارية في تشكيل اتجاهات الشباب نحو الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، جامعة سوهاج، كلية الآداب، قسم الإعلام.

٢٥- عبدالرحمن، عمرو (٢٠١٢)، الإنترنت والثورة المصرية: الديمقراطية ورحلة البحث عن مكان في هذا العالم"، في : (الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر قبل وأثناء وبعد الثورة) ، أعمال ندوة، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، روافد للنشر، ص ص ١٤٥-١٤٧

٢٦- العطيبي، جمال، (١٩٧٨)، الطريق إلى الديمقراطية"، القاهرة، دار المعارف.

٢٧- عكاشة ، قراءة في ثورات المجتمع المصري، مج الديمقراطية، السنة الحادية عشرة، ع ٤٢، أبريل، ص ٣٢٥

٢٨- علوان، نيرة (٢٠٠٢) "بناء القوة في التنظيم الحزبي. دراسة اجتماعية لديناميات صناعة القرار في حزب الوفد الجديد، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

٢٩- علام، محمد (٢٠١٢)، "ثورة ٢٥ يناير ... الثورة مستمرة"، القاهرة، دار العين للنشر.

ليلة، علي ، (٢٠١٣)، المجتمع المدني العربي. قضايا المواطنة وحقوق الإنسان القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

٣٠- محمد ، علياء (٢٠١٧) (ثقافة الحشد وآلياته في المجتمع المصري. دراسة مقارنة بين حزبي الوفد والنور بمحافظة السويس)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة- كلية الآداب- قسم علم الاجتماع

٣١- مجيب، مي ، "دور المجتمع المدني في الحراك المجتمعي والتعبئة السياسية: تراجع التأثير وتخطب الأطر الضابطة"، في: (الصراع من أجل نظام سياسي جديد . مصر بعد الثورة) ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، ص ص ٢٧٦ - ٢٧٨

المراجع الأجنبية

- ٣٢- ناجي، عزو ، ٢٠٠٩ /٤/٨ (مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي، الثنائي، التعددي)، الحوار المتمدن: ع ٢٦١٠ (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>)
- ٣٣- ناظم عبدالواحد الجاسور، "موسوعة علم السياسة"، دار مجدلاوي ، ٢٠٠٩
- ٣٤- هلال ، علي الدين وآخرون، (٢٠١٣)، تطور المؤسسات السياسية في مصر الحديثة : ماذا استمر وماذا تغير فعلا"، في : "(الصراع من أجل نظام سياسي جديد . مصر بعد الثورة)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، ص ص ٢٤ : ٢٥
- ٣٥- هيكل، السيد (١٩٧٩)، *الأحزاب السياسية فكرة ومضمون*، ط أولى، أسيوط، مكتبة الطليعة.
- ٣٦- يسين، السيد (٢٠١٧)، "ما بعد الثورة . الزمان التنموي والتحديث الحضاري"، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة
- ٣٧- يسين، السيد (يناير ٢٠٠١): "المعلوماتية وحضارة العولمة. رؤية عربية نقدية"، القاهرة، نهضة مصر
- ٣٨- يسين، السيد ، (٢٠١١)، *العالمية والعولمة*، طبعة ثانية، القاهرة، نهضة مصر للنشر
- ٣٩- يسين، السيد، (٢٠١١)، "ما قبل الثورة. مصر بين الأزمة والنهضة. نقد اجتماعي ورؤية مستقبلية"، القاهرة، دار نهضة مصر
- ٤٠- يسين، السيد، (٢٠١٥)، مصر في عين الشمس. التحولات الثقافية في مجتمع ما بعد الثورة، القاهرة، مركز الأهرام للنشر

- ١- Baradat, Leon P, (١٩٩١), "*Political Ideologies. Their Origins and Impact*", Fourth Edition
Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice-Hall International,
- ٢- Deuch.K. (١٩٦١), "*Social Mobilization and Political Development*,
American Science Review. Pp ٤٩٣- ٥١٤
- ٣- Lampalombara, Joseph and Myron Weiner, Myron, (١٩٦٦), "*Political Parties and Political Development*", Princeton, University Press.
- ٤- Lerner, Daniel. (١٩٥٨), "*The Passing of Traditional Society*". The press
of Glencoe, New york.
- ٥- Marshall, Gordon (١٩٩٤), "*The Concise Oxford Dictionary of Sociology*", Oxford University Press
- ٦- Neuman, Sigmund, (١٩٥٦), "*Modern Political Parties*", Chicago:
University of Chicago Press
- ٧- Nicholas Abercrombie, Nicholas, Hill, Stephen and others, (١٩٨٤)
"Dictionary of Sociology", England, Penguin Books,
- ٨- Wilensky, Harlod, "*Organization: Organizational Intelligence*", In:
International Encyclopedia of the Social Sciences
- ٩- Winneg M. Kenneth (٢٠٠٩), Online Political Participation in the ٢٠٠٨
U.S. Presidential Election: Mobilizing or Reinforcing, Ph.D., University
of Pennsylvania

Political parties in Egyptian society Sociological study on the perceptions of Egyptians after January ٢٥th Revolut

Dr. Amal Hassan Ahmed

Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University

Email:monyhassan@gmail.com

Abstract:

The research problem raises an important question:
is it really possible to practice politics outside political parties?

First: The purpose of the research and its questions

The main aim: The current research aims to examining the Egyptian political reality after the ٢٥th revolution and determine the role played by political parties in the Egyptian political system.

So the main question is: What is the role of political parties in the Egyptian political system after the revolution of ٢٥ January ٢٠١١?

This Question is reflected in the following sub-questions:

- ١- What are the features of the political party map in Egyptian society after the revolution of ٢٥ January?
- ٢- How do the current political parties play an influential role in the Egyptian political system?
- ٣- How do Egyptian political parties reflect citizens' issues and concerns?
- ٤- What political parties have a realistic presence As opposed to formal parties that do not express a social basis?
- ٥- What role do the media play in determining party presence and party political education for citizens?

Second: Research Methodology

- **The general Methodology:**It has been relying on social survey using a sample and the in-depth interview
- **Research Sample:** The research sample is divided into
 - ١- An purposive sample of citizens belonging to a party - purposive Sample consists of ٢٥٠ citizens belonging to a party
 - ٢- A sample of members of some political parties (١٥٠ items)
 - ٣- A number of leaders of political parties
 - ٤- Three citizens not educated.

- **Tools of Research:** Questionnaire form - interview guide

- **Method of Analysis:** The study will depend on

Combining quantitative and qualitative method

Key words :

POLITICAL PARTIES- January ٢٥th Revolutio

ملاحق البحث

(١)

الجدول الخاصة بالمبحوثين اللانتمين حزبياً

جدول (١) النوع

النوع	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
ذكر	١٢٥	٥٠.٠
أنثى	١٢٥	٥٠.٠
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٢) السن

السن	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة	٣٠	١٢.٠
٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	٧٧	٣٠.٨
٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	٦٢	٢٤.٨
٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة	٤٧	١٨.٨
٥٥ إلى أقل من ٦٥ سنة	٢٠	٨.٠
٦٥ فأكثر	١٤	٥.٦
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٣) الديانة

الديانة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
مسلم	٢٢٤	٨٩.٦
مسيحي	٢٦	١٠.٤
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٤) الطبقة التي تنتمي إليها المبحوثين

الطبقة التي تنتمي إليها المبحوثين	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
عليا	٢٢	٨.٨
وسطى	١٩٢	٧٦.٨
دنيا	٣٦	١٤.٤
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٥) الحالة التعليمية

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	الحالة التعليمية
٤.٠	١٠	أمي
٣.٢	٨	يقرأ ويكتب
٢.٠	٥	ابتدائية
٣.٢	٨	إعدادية
١٣.٦	٣٤	مؤهل متوسط / ثانوية عامة وما يعادلها
٥٨.٤	١٤٦	مؤهل جامعي
١٥.٦	٣٩	مؤهل فوق جامعي
١٠٠.٠	٢٥٠	الإجمالي

جدول (٦) الانتماء الإيديولوجي

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	الانتماء الإيديولوجي
١٢.٠	٣٠	يميني
٦.٠	١٥	يساري
٦.٤	١٦	إسلامي
٧٥.٦	١٨٩	لا أنتمي
١٠٠.٠	٢٥٠	الإجمالي

جدول (٧) الحالة المهنية

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	الحالة المهنية
١١.٦	٢٩	-لا يعمل
٧.٦	١٩	-المستوى ١
٢٤.٠	٦٠	-المستوى ٢
٢٤.٨	٦٢	-المستوى ٣
٢٠.٤	٥١	-المستوى ٤
٢.٤	٦	-المستوى ٥
١.٢	٣	-المستوى ٦
٨.٠	٢٠	-المستوى ٧
١٠٠.٠	٢٥٠	الإجمالي

جدول (٨) الدخل الشهري

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	الدخل الشهري
١٣.٦	٣٤	أقل من ١٥٠٠
٣٠.٠	٧٥	١٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠
٢٦.٠	٦٥	٣٠٠٠ إلى أقل من ٤٥٠٠
١٣.٦	٣٤	٤٥٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠
٦.٨	١٧	٦٠٠٠ إلى أقل من ٧٥٠٠
٤.٠	١٠	٧٥٠٠ إلى أقل من ٩٠٠٠
٣.٦	٩	٩٠٠٠ إلى أقل من ١٠٥٠٠
٢.٤	٦	١٠٥٠٠ فأكثر
١٠٠.٠	٢٥٠	الإجمالي

جدول (٩) معرفة معلومات عن الأحزاب السياسية في مصر حاليًا

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	معرفة معلومات عن الأحزاب السياسية
٣٦.٤	٩١	نعم
٦٣.٦	١٥٩	لا
١٠٠.٠	٢٥٠	الإجمالي

جدول (١٠) اختلاف الأحزاب الموجودة حاليًا على الساحة السياسية عن أحزاب ما قبل ثورة يناير

٢٠١١

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	اختلاف الأحزاب الحالية عن أحزاب ما قبل ثورة يناير ٢٠١١
٢٣.٢	٥٨	نعم
٢٨.٨	٧٢	لا
٤٨.٠	١٢٠	لا أعرف
١٠٠.٠	٢٥٠	الإجمالي

جدول (١١) وجود أحزاب تثير اهتمام/ إعجاب / تأييد المبحوثين

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	وجود أحزاب تثير اهتمام/ إعجاب / تأييد المبحوثين
١٨.٠	٤٥	نعم
٨٢.٠	٢٠٥	لا
١٠٠.٠	٢٥٠	الإجمالي

جدول (١٢) سبب تأييد أو إعجاب المبحوثين بالحزب

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	سبب تأييد حزب سياسي معين
٤٢.٢	١٩	مؤمن باتجاهه الأيديولوجي
٣١.١	١٤	أعتقد أنه يمكن أن يحقق نفع للمجتمع والناس
٢٦.٧	١٢	مبادئه تتفق مع أفكاري واتجاهاتي
١٠٠.٠	٤٥	الإجمالي

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات (٤٥) وليس إلى إجمالي العينة (٢٥٠)

جدول (١٣) الاعتقاد أن هناك تقبل للآخر بين الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	الاعتقاد أن هناك تقبل للآخر بين الأحزاب السياسية
١٣.٦	٣٤	نعم
٤٠.٨	١٠٢	لا
٤٥.٦	١١٤	إلى حد ما
١٠٠.٠	٢٥٠	الإجمالي

جدول (١٤) إمكانية حدوث تحالف حزبي بين أحزاب مصر الحالية

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	إمكانية حدوث تحالف حزبي
٤٤.٤	١١١	نعم
٥٥.٢	١٣٨	لا
.٤	١	٣
١٠٠.٠	٢٥٠	الإجمالي

جدول (١٥) الاعتقاد أن الأحزاب السياسية لها دور مؤثر في المجتمع المصري حاليًا

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	الاعتقاد أن الأحزاب السياسية لها دور مؤثر
٢٥.٦	٦٤	نعم
٧٤.٤	١٨٦	لا
١٠٠.٠	٢٥٠	الإجمالي

جدول (١٦) رأي المبحوثين حول أكثر الأحزاب المؤثرة

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	رأي المبحوثين حول أكثر الأحزاب المؤثرة
٤٣.٨	٢٨	الأحزاب اليمينية
٢٣.٤	١٥	الأحزاب اليسارية
٢٣.٤	١٠	الأحزاب الليبرالية
١٧.٢	١١	الأحزاب الدينية
١٠٠.٠	٦٤	الإجمالي

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات (٦٤) وليس إلى إجمالي العينة (٢٥٠)

جدول (١٧) سبب الاعتقاد بأن الأحزاب ليس لها دور

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	سبب الاعتقاد بأن الأحزاب ليس لها دور
١٩.٤	٣٦	ليس لها قاعدة جماهيرية مؤمنة باتجاهها وأفكارها
١٠.٨	٢٠	قيادات الحزب غير قادرة على توجيه الحزب ليؤدي دور مؤثر
٣٣.٣	٦٢	النظام السياسي لا يسمح للأحزاب بلعب دور مؤثر
٣٦.٦	٦٨	الجماهير ليس لديها ثقافة سياسية وحزبية توجهها للانتماء الحزبي
١٠٠.٠	١٨٦	الإجمالي

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات (١٨٦) وليس إلى إجمالي العينة (٢٥٠)

جدول (١٨) متابعة الجرائد الحزبية

متابعة الجرائد الحزبية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	٢٨	١١.٢
لا	٢٢٢	٨٨.٨
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (١٩) أسباب متابعة الجرائد الحزبية

أسباب متابعة الجرائد الحزبية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
رغبتي في التثقيف الحزبي	٧	٢.٥
أحب أن أتعرف على موضوعات السياسة والأحزاب بشكل عام	١٩	٦٧.٩
أرغب في التعرف على برنامج الحزب صاحب الجريدة على وجه الخصوص	٢	٧.١
الإجمالي	٢٨	١٠٠.٠

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات (٢٨) وليس إلى إجمالي العينة (٢٥٠)

جدول (٢٠) أسباب عدم متابعة الجرائد الحزبية

أسباب عدم متابعة الجرائد الحزبية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
عدم اهتمامي بالقضايا الحزبية عموماً	١٢٥	٥٦.٣
أعتقد أنها تبالغ في نقد الواقع	٢٣	١٠.٤
تعرض مشكلات ولا تقدم حلولاً واقعية	٧٤	٣٣.٣
الإجمالي	٢٢٢	١٠٠.٠

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات (٢٢٢) وليس إلى إجمالي العينة (٢٥٠)

جدول (٢١) الاعتقاد بأن الأحزاب السياسية المصرية تعكس قضايا واهتمامات المواطنين

الاعتقاد بأن الأحزاب تعكس قضايا واهتمامات المواطنين	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	٣٦	١٤.٤
لا	٢١٤	٨٥.٦
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٢٢) رؤية المبحوثين للأحزاب السياسية المصرية

رؤية المبحوثين للأحزاب السياسية المصرية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
ليس لها وجود واقعي	١٤٢	٥٦.٨
-لها وجود واقعي لكنها لا تستطيع التأثير على مستوى الجماهير أو الحكومة	١٠٨	٤٣.٢
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٢٣) أكثر الأدوار التي تؤديها الأحزاب

أكثر الأدوار التي تؤديها الأحزاب	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
الدور التنقيفي (بمعنى توعية الجماهير وتنقيفهم سياسياً)	٣١	١٢.٤
الضغط السياسي ((كقوى سياسية ضاغطة على صانع القرار)	٥٢	٢٠.٨
الوصول إلى الحكم السياسي (من خلال الانتخابات	١١٣	٤٥.٢
الدور الخدمي	٤٠	١٦.٠
يقتصر دورها على المصالح الشخصية	٦	٢.٤
ليس لها دور	٨	٣.٢
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٢٤) الاعتقاد في أن الأحزاب السياسية في مصر بإمكانها مشكلات جماهيرية

الاعتقاد في أن الأحزاب بإمكانها مشكلات جماهيرية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	٤٧	١٨.٨
لا	٢٠٣	٨١.٢
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٢٥) أسباب عدم قدرة الأحزاب السياسية على حل مشكلات الجماهير

اسباب عدم قدرة الأحزاب على حل المشكلات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
ضعف بنيانها التنظيمي	٢٨	١٣.٧
وجود مشكلات داخلية خاصة بالحزب (مثل الشقاق بين الأعضاء مثلاً....)	٥٤	٢٦.٦
ضعف حلقة الوصل بين القيادات والشباب	١٠	٤.٩
عدم وجود قاعدة جماهيرية مؤيدة	٥٣	٢٦.١
عدم وجود هامش مناسب من الحرية السياسية لممارسة دور حزبي فعال	٤٧	٢٣.١٥
تركيز النشاط الحزبي على المقر الرئيسي وعدم الاهتمام بالتواجد في الأقاليم	١١	٥.٤
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠

النسبة المئوية راجعة إلي عدد التكرارات (٢٠٣) وليس إلى إجمالي العينة (٢٥٠)

جدول (٢٦) رأي المبحوثين حول قدرة وسائل الإعلام على توعية المواطنين بالأحزاب السياسية

قدرة وسائل الإعلام على توعية المواطنين بالأحزاب السياسية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	١٥٠	٦٠.٠
لا	١٠٠	٤٠.٠
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٢٧) رأي المبحوثين في ترتيب وسائل الإعلام المؤثرة في التنقيف السياسي (الحزبي) للمواطنين

المرتبة	وسائل الإعلام المؤثرة في التنقيف السياسي
الأولى	التلفزيون
القانية	المواقع الإلكترونية
الثالثة	الجرائد
الرابعة	الإذاعة
الخامسة	السينما

جدول (٢٨) متابعة أخبار الأحزاب السياسية في البرامج التلفزيونية

متابعة أخبار الأحزاب السياسية في البرامج التلفزيونية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	١١٩	٤٧.٦
لا	١٣١	٥٢.٤
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٢٩) مطالعة أخبار (برامج-مؤتمرات-....) الأحزاب السياسية في الجرائد

مطالعة أخبار الأحزاب السياسية في الجرائد	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	٦٢	٢٤.٨
لا	١٨٨	٧٥.٢
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

جدول (٣٠) الاطلاع على برامج الأحزاب السياسية عبر المواقع الإلكترونية

الاطلاع على برامج الأحزاب السياسية عبر المواقع الإلكترونية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	٧٤	٢٩.٦
لا	١٧٦	٧٠.٤
الإجمالي	٢٥٠	١٠٠.٠

(٢)

الجدول الإحصائية الخاصة بالمبحوثين أعضاء الأحزاب السياسية

جدول (١) النوع

النوع	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
ذكر	١٢١	٨٠.٧
أنثى	٢٩	١٩.٣
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠

جدول (٢) السن

السن	التكرارات (ك)	النسبة (%)	المئوية
٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة	٢٢	١٤.٧	
٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	٤٨	٣٢.٠	
٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	٢٦	١٧.٣	
٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة	٢١	١٤.٠	
٥٥ إلى أقل من ٦٥ سنة	١٣	٨.٧	
٦٥ فأكثر	٢	١.٣	
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠	

جدول (٣) الديانة

الديانة	التكرارات (ك)	النسبة (%)	المئوية
مسلم	١٤٦	٩٧.٣	
مسيحي	٤	٢.٧	
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠	

جدول (٤) الطبقة التي تنتمي إليها المبحوثين

الطبقة التي تنتمي إليها المبحوثين	التكرارات (ك)	النسبة (%)	المئوية
عليا	٦	٤.٠	
وسطى	١٤١	٩٤.٠	
دنيا	٣	٢.٠	
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠	

جدول (٥) الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
أمي	١	.٧
إعدادية	٢	١.٣
مؤهل متوسط	١٨	١٢.٠
مؤهل جامعي	١١٥	٧٦.٧
مؤهل فوق جامعي	١٤	٩.٣
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠

جدول (٦) الانتماء الإيديولوجي

الانتماء الإيديولوجي	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
يميني	٣٢	٢١
يساري	٨٦	٥٨
إسلامي	٨	٥
ليبرالي	٢٤	١٦
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠

جدول (٧) الانتماء إلى حزب سياسي

الانتماء إلى حزب سياسي	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	١٥٠	١٠٠.٠

جدول (٨) الأحزاب التي ينتمي إليها المبحوثين

الأحزاب التي ينتمي إليها المبحوثين	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
التحالف	٢٩	١٩.٣
المؤتمر	٢٧	١٨.٠
الزفد	٣٦	٢٤.٠
النور	٨	٥.٣
الناصرى	٢٤	١٦.٠
التجمع	٢٦	١٧.٣
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠

جدول (٩) الحالة المهنية

الحالة المهنية	التكرارات (ك)	النسبة (%)	المئوية
-لا يعمل	٢١	١٤.٠	
لمستوى ١	٥	٣.٣	
-المستوى ٢	٤٩	٣٢.٧	
-المستوى ٣	٤٠	٢٦.٧	
-المستوى ٤	٢٩	١٩.٣	
-المستوى ٥	٤	٢.٧	
-المستوى ٦	٢	١.٣	
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠	

جدول (١٠) الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
أقل من ١٥٠٠	١٣	٨.٧
١٥٠٠ إلي أقل من ٣٠٠٠	٤٤	٢٩.٣
٣٠٠٠ الي أقل كم ٤٥٠٠	٥٨	٣٨.٧
٤٥٠٠ الي أقل من ٦٠٠٠	٢٠	١٣.٣
٦٠٠٠ الي أقل من ٧٥٠٠	٦	٤.٠
٧٥٠٠ الي أقل من ٩٠٠٠	٢	١.٣
٩٠٠٠ الي أقل من ١٠٥٠٠	٤	٢.٧
١٠٥٠٠ فأكثر	٣	٢.٠
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠

جدول (١١) امتلاك معلومات عن الأحزاب السياسية في مصر حالياً

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	امتلاك معلومات عن الأحزاب
٩٦.٠	١٤٤	نعم
٤.٠	٦	لا
١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (١٢) الاعتقاد بان الأحزاب الموجودة حالياً على الساحة السياسية مختلفة عن أحزاب ما قبل ثورة يناير ٢٠١١

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	الاعتقاد بان الأحزاب الحالية مختلفة عن أحزاب ما قبل ثورة يناير
٦٧.٣	١٠١	نعم
٣٢.٧	٤٩	لا
١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (١٣) سبب انتماءك لهذا الحزب بالذات

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	سبب انتماءك لهذا الحزب بالذات
٤٨.٠	٧٢	مؤمن باتجاهه الأيديولوجي
٩.٣	١٤	أعتقد أنه يمكن أن يحقق نفع للمجتمع والناس
٢٨.٧	٤٣	مبادئه تتفق مع أفكاري واتجاهاتي
١٤.٠	٢١	أعتقد أنني يمكن أن أؤدي دوراً هاماً للمجتمع من خلال عضويتي في الحزب
١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (١٤) كيفية الانضمام لعضوية الحزب

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	كيفية الانضمام لعضوية الحزب
٣٦.٠	٥٤	من خلال قراءاتي الخاصة واطلاعي على برامج الأحزاب المختلفة
٦١.٣	٩٢	من خلال أعضاء في الحزب
١.٣	٢	من خلال الإنترنت
١.٣	٢	من خلال وسائل الإعلام (صحافة- تلفزيون - إذاعة
١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (١٥) الاهتمام بمتابعة الأحزاب الأخرى الموجودة على الساحة السياسية الآن في مصر

الاهتمام بمتابعة الأحزاب الأخرى الموجودة على الساحة السياسية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	١٣٩	٩٢.٧
لا	١١	٧.٣
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠

جدول (١٦) تقبل مبادئ أو آراء الأحزاب الأخرى على الساحة الحزبية المصرية

تقبل مبادئ أو آراء الأحزاب الأخرى	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	٤٤	٢٩.٣
لا	٢	١.٣
إلى حد ما	١٠٤	٦٩.٣
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠

جدول (١٧) إمكانية حدوث تحالف حزبي بين أحزاب مصر الحالية

إمكانية حدوث تحالف حزبي بين أحزاب مصر الحالية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	١٢٤	٨٢.٧
لا	٢٦	١٧.٣
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠

جدول (١٨) الاعتقاد بأن الأحزاب السياسية لها دور مؤثر في المجتمع المصري حاليًا

الاعتقاد بأن الأحزاب السياسية لها دور مؤثر في المجتمع	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	١٠٥	٧٠.٠
لا	٤٥	٣٠.٠
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠

جدول (١٩) في رأيك أكثر الأحزاب المؤثرة

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	في رأيك أكثر الأحزاب المؤثرة
٢٢.٩	٢٤	الأحزاب اليمينية
٤٣.٨	٤٦	الأحزاب اليسارية
٢٢.٩	٢٤	الأحزاب الليبرالية
١٠.٥	١١	الأحزاب الدينية
١٠٠.٠	١٠٥	الإجمالي

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات (١٠٥) وليس إلى إجمالي العينة (١٥٠)

جدول (٢٠) رأي المبحوثين في أسباب ان ليس الأحزاب دور

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	رأي المبحوثين في أسباب ان ليس الأحزاب دور
٢٠.٠	٩	ليس لها قاعدة جماهيرية مؤمنة باتجاهها وأفكارها
٥٣.٣	٢٤	النظام السياسي لا يسمح للأحزاب بلعب دور مؤثر
٢٤.٤	١١	الجماهير ليس لديها ثقافة سياسية وحزبية توجهها للانتماء الحزبي
٢.٢	١	تركيز النشاط الحزبي على المقر الرئيسي وعدم الاهتمام بالتواجد في الأقاليم
١٠٠.٠	٤٥	الإجمالي

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات (٤٥) وليس إلى إجمالي العينة (١٥٠)

جدول (٢١) بنظرة موضوعية: فيما يتعلق بالحزب الذي أنتمي إليه على وجه الخصوص؛ يلعب دور

النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	قيام الحزب بدور
٤٨.٧	٧٣	قوي
٤.٧	٧	ضعيف
٤٦.٧	٧٠	يلعب دور مؤثر في نطاق ضيق
١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (٢٢) ماهية جريدة الحزب

المتىة	النسبة (%)	التكرارات (ك)	ماهية جريدة الحزب
	٢١.٣	٣٢	مقروءة على نطاق واسع
	٧٨.٧	١١٨	روءة للأعضاء والمهتمين بالسياسة والحزب فقط
	١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (٢٣) عكس الأحزاب السياسية المصرية لقضايا واهتمامات المواطنين

المتىة	النسبة (%)	التكرارات (ك)	عكس الأحزاب السياسية المصرية لقضايا واهتمامات المواطنين
	٧٤.٧	١١٢	نعم
	٢٥.٣	٣٨	لا
	١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (٢٤) رأي المبحوثين في الأحزاب السياسية المصرية

المتىة	النسبة (%)	التكرارات (ك)	رأي المبحوثين في الأحزاب السياسية
	٢٠.٠	٣٠	ليس لها وجود واقعي
	٨٠.٠	١٢٠	لها وجود واقعي لكنها لا تستطيع التأثير على مستوى الجماهير أو الحكومة
	١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (٢٥) أكثر الأدوار التي تؤديها الأحزاب

المتىة	النسبة (%)	التكرارات (ك)	أكثر الأدوار التي تؤديها الأحزاب
	٣٠.٧	٤٦	الدور التثقيفي (بمعنى توعية الجماهير وتثقيفهم سياسياً)
	٣٩.٣	٥٩	الضغط السياسي ((كقوى سياسية ضاغطة على صانع القرار)
	٢٣.٣	٣٥	الوصول إلى الحكم السياسي (من خلال الانتخابات)
	٦.٧	١٠	الدور الخدمي
	١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (٢٦) الاعتقاد بأن الأحزاب السياسية في مصر يمكن أن تحل مشكلات جماهيرية

المئوية	النسبة (%)	التكرارات (ك)	الاعتقاد بأن الأحزاب السياسية يمكن أن تحل مشكلات جماهيرية
	٦٣.٣	٩٥	نعم
	٣٦.٧	٥٥	لا
	١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (٢٧) أسباب عدم قيام الأحزاب السياسية بحل مشكلات الجماهير

المئوية	النسبة (%)	التكرارات (ك)	أسباب عدم قيام الأحزاب السياسية بحل مشكلات الجماهير
	٩.١	٥	ضعف بنيانها التنظيمي
	٢٠.٠	١١	وجود مشكلات داخلية خاصة بالحزب (مثل الشقاق بين الأعضاء مثلاً....)
	١٨.٢	١٠	ضعف حلقة الوصل بين القيادات والشباب
	٧.٣	٤	عدم وجود قاعدة جماهيرية مؤيدة
	٤٥.٥	٢٥	عدم وجود هامش مناسب من الحرية السياسية لممارسة دور حزبي فعال
	١٠٠.٠	٥٥	الإجمالي

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات (٥٥) وليس إلى إجمالي العينة (١٥٠)

جدول (٢٨) قيام وسائل الإعلام بدور في توعية المواطنين بالأحزاب السياسية

المئوية	النسبة (%)	التكرارات (ك)	قيام وسائل الإعلام بدور في توعية المواطنين بالأحزاب السياسية
	٦٨.٧	١٠٣	نعم
	٣١.٣	٤٧	لا
	١٠٠.٠	١٥٠	الإجمالي

جدول (٢٩) رأي المبحوثين في ترتيب وسائل الإعلام المؤثرة في التنقيف السياسي (الحزبي) للمواطنين

المرتبة	وسائل الإعلام المؤثرة في التنقيف السياسي
الأولى	المواقع الإلكترونية
القانية	التلفزيون
الثالثة	الجرائد
الرابعة	الإذاعة
الخامسة	السينما

جدول (٣٠) تأثير الحزب وقيامه بدوره يمكن أن يتم بشكل أقوى من خلال

تأثير الحزب وقيامه بدوره يمكن أن يتم بشكل أقوى من خلال	التكرارات (ك)	النسبة (%)	المئوية
الجريدة الحزبية ^١	٣٤	٢٢.٧	
مؤتمر حزبي يعقده الحزب	٨٣	٥٥.٣	
برنامج تلفزيوني	١٣	٨.٧	
برنامج إذاعي	١	.٧	
موقع إلكتروني خاص بالحزب	١٩	١٢.٧	
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠	

جدول (٣١) إمكانية قيام الحزب السياسي يحشد أو توجيه الجماهير عبر المواقع الإلكترونية

إمكانية قيام الحزب السياسي يحشد أو توجيه الجماهير عبر المواقع الإلكترونية	التكرارات (ك)	النسبة (%)	المئوية
نعم	١٢١	٨٠.٧	
لا	٢٩	١٩.٣	
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠	

جدول (٣٢) قيام المبحوثين بدور معين لدعم احزابهم عبر الإنترنت

قيام المبحوثين بدور معين لدعم احزابهم عبر الإنترنت	التكرارات (ك)	النسبة (%)	المئوية
نعم	١٠٠	٦٦.٧	
لا	٥٠	٣٣.٣	
الإجمالي	١٥٠	١٠٠.٠	

(٣)

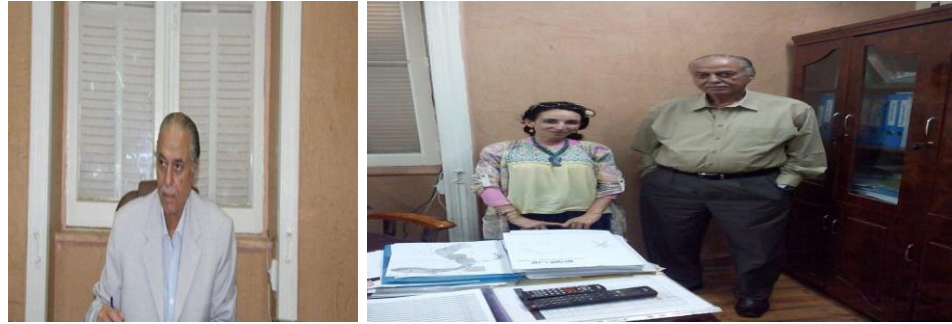
نموذج مقابلة مع أحد القيادات الحزبية
مقابلة مع الأستاذ حامد الشناوي

الأحد الموافق ١٣ / ٨ / ٢٠١٧

في مقر الحزب

٢ ميدان جمال الدين أبو المحاسن، جاردن سيتي

١٢ ظهرا



نائب رئيس حزب المؤتمر وأمين التنظيم المركزي

- الأستاذ حامد الشناوي أحد مؤسسي الحزب، والنائب السابق لمجلس الشعب؛ تفرس على الحزبية والممارسة الديمقراطية ابتداءً من ممارسات المدرسة والجامعة في الاتحادات المختلفة، إلى عضوية الحزب الوطني الديمقراطي (قبل الثورتين)، إلى إنشء حزب الاتحاد المصري الديمقراطي، الذي قام برئاسته مؤسسه الأول وقائده الربان (عمر المختار صميده) والذي كان نواة اندماج عدد من الأحزاب تحت مسمى (حزب المؤتمر).

❖ الخريطة الحزبية المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

النشأة والوضع الحزبي الحالي

بدايةً.. يجب أن نسجل بحتمية وجود تشكيلات حزبية في أي مجتمع ديمقراطي؛ ذلك أن الوسيلة الوحيدة الشرعية المتاحة لأي من قوى المجتمع المدني تتمثل في الأحزاب باعتبارها أداة لتداول السلطة، وأنها هي الشكل الوحيد الذي أنس له العالم وعرف، وتعامل به في المجتمعات الديمقراطية.

إذا أخذنا بدراسة العمل بهذا النظام؛ فهو يعود إلى القرن الثامن عشر في المملكة المتحدة (بريطانيا) التي أول من عرف واعترف وتعامل مع الأحزاب. من هنا نؤكد على أن الحاجة إلى إنشاء أحزاب حقيقية تسعى نحو تحقيق تداول السلطة بالشكل المعروف عالمياً.

عرفت مصر الحياة الحزبية والبرلمانية بما يمكن أن نعتبره المرحلة الليبرالية في مصر (ما قبل ١٩٥٢) لتنتهي هذه المرحلة بإلغاء الأحزاب لسلطة الحكم في ١٩٥٢ ولتبقى مصر تابعة لنظام الحزب الواحد (ابتداءً من هيئة التحرير .. الاتحاد القومي..الاتحاد الاشتراكي) . والمرحلة التي انتهت بإعلان قيام الأحزاب من جديد إبان حكم السادات؛ حيث نشأت ثلاثة منابر تطورت فيما بعد إلى أحزاب وهي (اليمين والوسط واليسار). حيث مثل حزب الوسط (الحزب الوطني الديمقراطي) ومثل حزب اليمين (الحزب المصري الاشتراكي) ، ومثل اليسار (حزب التجمع) ، لتتحول هذه المنابر إلى أحزاب وتباشر مهام العمل الحزبي في هذه المرحلة.

.. إلى أن قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ٣٠ يونيو ، وحيث فُتح باب إنشاء الأحزاب × حيث تدافعت قوى كثيرة وأدى ذلك إلى ميلاد ما يتجاوز المائة حزب خلال هذه الفترة ، وهو كلام لا يتسق مع واقع الحال. حيث بدأ العد التنازلي لمعظم هذه الأحزاب لتتكفئ وتنتهي وليبقى في الساحة عدد محدود من الأحزاب التي نشأت بعد قيام الثورتين ، وحيث انتهى الأمر إلى حزبين اثنين (ما قبل الثورتين) وهما الوفد ، والأحرار الاشتراكيين.

وتنضم لها عدد محدود لايتجاوز أصابع اليدين من الأحزاب التي نشأت ما قبل الثورتين ، وتتمثل في المصريين الأحرار ، ومستقبل وطن ، وحزب المؤتمر ، حماة الوطن، والشعب الجمهوري، لا غير . وهي الأحزاب التي يوجد تمثيل برلماني لها بما يؤكد على جديتها وعلى تطلعها بدور ملموس ومحقق ومؤكد في المرحلة الحالية والمقبلة.

❖ الأحزاب والوعي الجماهيري: معوقات العمل الحزبي

أستطيع القول بأن العمل الحزبي يحتاج في مباشرته إلى توفر عدد من العناصر:

- ٤- شخص يؤمن بالفكرة ويعمل من أجل تنفيذها.
- ٥- مقرر لمباشرة العمل على مستوى المحافظات المختلفة.
- ٦- قدر من المال اللازم لتغطية النفقات الدورية المختلفة ، إلى جانب فعاليات الحزب ومشاركاته وانتشاره وتأثيره في الشارع.

هذه العناصر إلى حدٍ بعيد – خاصة الشق المالي- غير متوفرة ، إن لم تكن غير موجودة تماماً بالقدر اللازم لإدارة حركة حزب يسعى نحو التواصل مع جماهيره ، ويؤكد على أحقيته في تحمل أعباء مسئولية إدارة شئون الدولة والتي تحتاج إلى تمويل كبير .

يؤسفني أن أسجل أن الدولة قد تراجعت عن دورها القديم في التمويل الجزئي لبعض الأحزاب وتوقفها عن أداء هذا الدور بغير منطق وعلى غير أساس ، ذلك أنها فيما سبق كانت تمول الأحزاب بشكلٍ قد لا يكون كافٍ، لكنه على الأقل يعين ويساعد في أداء دورها.

فبينما تمد الدولة يدها بإعانات دورية لكل أنشطة المجتمع المدني ابتداءً من الجمعيات الخيرية – الأندية الرياضية – مراكز الشباب – دور الأيتام – مقار الإيواء ... إلى غير ذلك من الأنشطة الاجتماعية، نجد أن الأحزاب وهي المسئولة علن تحقيق تداول السلطة الحقيقي وتحقيق الديمقراطية المعاصرة ، على أهمية دورها ، لا تجد يد الدولة قائمة بدورها. وهو ما يعكس بعض أوجه القصور في الأداء الحزبي.

الناس يمكن أن تسمع للأحزاب إذا ما أُتيح لها برامج تلفزيونية وإذاعية تشرح فيها دورها وتقدم لنفسها وتؤكد على أهميتها ، وهو أمر تنوء الأحزاب بالقدرة على حلها والحاجة لأن تتولى الدولة في هذا الشأن مسئوليتها في القنوات العامة الحكومية وبإدراج بند بأهمية الأحزاب لدى الترخيص بالقنوات والمحطات الخاصة بحصة ، ولتكن محدودة وبالتساوي على مجموع الأحزاب الفاعلة الممثلة في البرلمان.

ثم ... لعل في دائرة علمك كمتابعة للعمل السياسي والحزبي، أن هذا الأمر لا يمثل بدعة ، ولا سابقة غير معروفة فكل الديمقراطيات الغربية وهي الأصل في الديمقراطيات الحديثة تمول أحزابها ابتداءً من ألمانيا، فرنسا ، إنجلترا ... إلى غير ذلك من كل الدول الأوروبية التي تدعم أحزابها وتنتظر إليها بنظرة الشريك المهني في الحكم من خلال أعضائها في البرلمان ومن خلال ممارساتها المختلفة وهو الدور الذي يؤكد على ديمقراطية النظام ويمنحهم الشرعية المجتمعية والدولية ، التي عادةً ما تستلزم عملية تثبيت نظم الحكم الاعتماد عليها.

❖ التحالفات الحزبية

حزب المؤتمر هو الحزب القائم الآن برئاسة السيد عمرو موسى، وزير الخارجية الأسبق، وأحد أعلام العمل الحزبي والسياسي في مصر. وأنا أؤمن بأن الديمقراطية الحقيقية لا تتحقق بغير قيام الأحزاب التي تضع ضمن أهدافها هدف تداول السلطة، ولا نعني هنا بالسلطة رئاسة الدولة، قدر ما نعني الحكومة التنفيذية، لأن مستهدفات الدولة كدولة هي محل العقد الاجتماعي القائم بين رئيس الدولة ، وأشخاصها ، ويبقى التنفيذ سلبيًا وإيجابيًا، مسئولية الحكومة التي يجب أن يسعى كل حزب جاد لأن يمثل فيها بالأغلبية أو بأقلية محسوسة ذات وزن.

الشارع المصري بعد ثورتين، اندمج في السياسة إلى حد أن أصبحت السياسة في حدود علم كل أفراد المجتمع وفي دائرة اهتمامهم لكن الإنصراف القائم حاليًا عن العمل السياسي والحزبي إلى حد بعيد، يعود إلى تفاقم المشكلات الحياتية وصعوبة الوضع الاقتصادي العام ، الذي نأمل في تجاوزه وأن تنتهي ملابساته وظروفه وليصير وليعود الإنسان المصري للسياسة كدائرة هامة من دوائر حياته. توقعي أن ذلك سوف يكون قريباً وأن الأمر يحتاج كما احتاجت الاقتصاديات لبعض الصبر .

كما سبق وقلت أن حزب المؤتمر هو أول تجربة شهدتها الحياة الحزبية في مصر لاندماج أكثر من حزب في حزب واحد ، على أن التجربة لم تخرج ثانيةً إلى النور بالرغم من محاولات إنشاء ما يمكن أن نعتبره نواة لقيام أحزاب مستقبلية في شكل التحالفات والائتلافات القائمة، والتي تحتاج إلى كثير من الجهد والتطوير ، لتحقيق المستهدف النهائي لهذه الأشكال والمتمثل في الاندماج لأكثر من حزب في حزب واحد ، والذي يحول دونه الانكفاء على الذات ، و الأنا ، ... وأن كل يبحث عن شأنه الخاص وما موقعه.

القضية هي قضية منطق يعكس القدرة على التجميع والتي يحول دونها الوحدانية والفردية والنظرة الذاتية

الهوامش:

i من الجدير بالاهتمام أن نذكر هنا ما طرحه عبدالغفار شكر من تحليلات حول الديمقراطية في سياق العولمة ؛ حيث يشر إلى أن قوى العولمة تطرح الديمقراطية من منطلق المصالح ، وتستخدم الديمقراطية هنا كوسيلة لإقامة دولة شرعية يعتمد عليها النظام الرأسمالي العالمي في تمرير سياساته ، بالإضافة إلى ازدواجية المعايير ، والانتقائية في التركيز على جوانب معينة من قضية الديمقراطية وإهمال جوانب أخرى، وتتجلى هذه الانتقائية في مجال حقوق الإنسان ، حيث يتم التركيز على حقوق الأفراد وتُهمل حقوق الجماعات.

ii ويدرس هذا الباحث Casttels حالة ثلاث من الحركات الاجتماعية المختلفة كل الاختلاف في أهدافها، ومراميتها، وطبيعة نشاطها، ومواقعها الجغرافية، ولكنها استأثرت باهتمام عالمي واسع من خلال استخدامها تقانة المعلومات. ولولا استخدام هذه الحركات شبكات الإنترنت، وانتشارها الفوري عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والفضائيات، لبقيت جماعات معزولة ومغمورة في مواطنها الأصلية في المكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. أنظر آراء جينز حول آثار الإنترنت فقد بدأ يحدث تحولات جذرية في ملامح حياتنا اليومية التي تهاوت فيها الحدود بين ما هو عالمي وما هو محلي.

أنتوني غدنز: "علم الاجتماع"، ص ص ٤٨٢ : ٤٨٣ تنتشر الأحزاب التي تمثل أقصى اليمين في المجتمعات iii المتقدمة بصفة خاصة ، ولا سيما خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية، وتطالب بمنع دخول المهاجرين والإقامة في هذه البلدان ، وتحقق بعض هذه الأحزاب اليمينية المتطرفة نتائج كبيرة ولموسة ، ويدخل مرشحوها بأعداد متزايدة إلى المجالس التشريعية / البرلمان، في عدد من الدول الأوروبية مثل فرنسا، وألمانيا، والنمسا ، وإيطاليا.

وفقاً للتعريف الماركسي بالنظر إلى الحزب باعتباره مجموعة من الناس تربطها مصالح اقتصادية في المحل الأول، وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة، فإن المصطلح بذلك يفرق بين اليمين واليسار في التشكيلات الحزبية: فالحزب يكون "يمينيًا" حين يقوم على الطبقات المستغلة، إقطاعية أو بورجوازية، ويحاول الوصول إلى الحكم لاستغلال الطبقات الكادحة من الفلاحين والعمال، وهو "يساري" حين يقوم على الطبقات الكادحة أو ممثليها ، ويسعى إلى وضع حد للاستغلال الطبقي. ومن هنا يميز بين أحزاب "البورجوازية" و "الإقطاع" وبين حزب "الاشتراكية" أنظر ذلك في: أسامة الغزالي حرب: مرجع سبق ذكره، ص ١٩